من أجل العراق

الأمم المتحدة في العراق

٢٠٢٣

الأمم المتحدة – العراق
United Nations Iraq

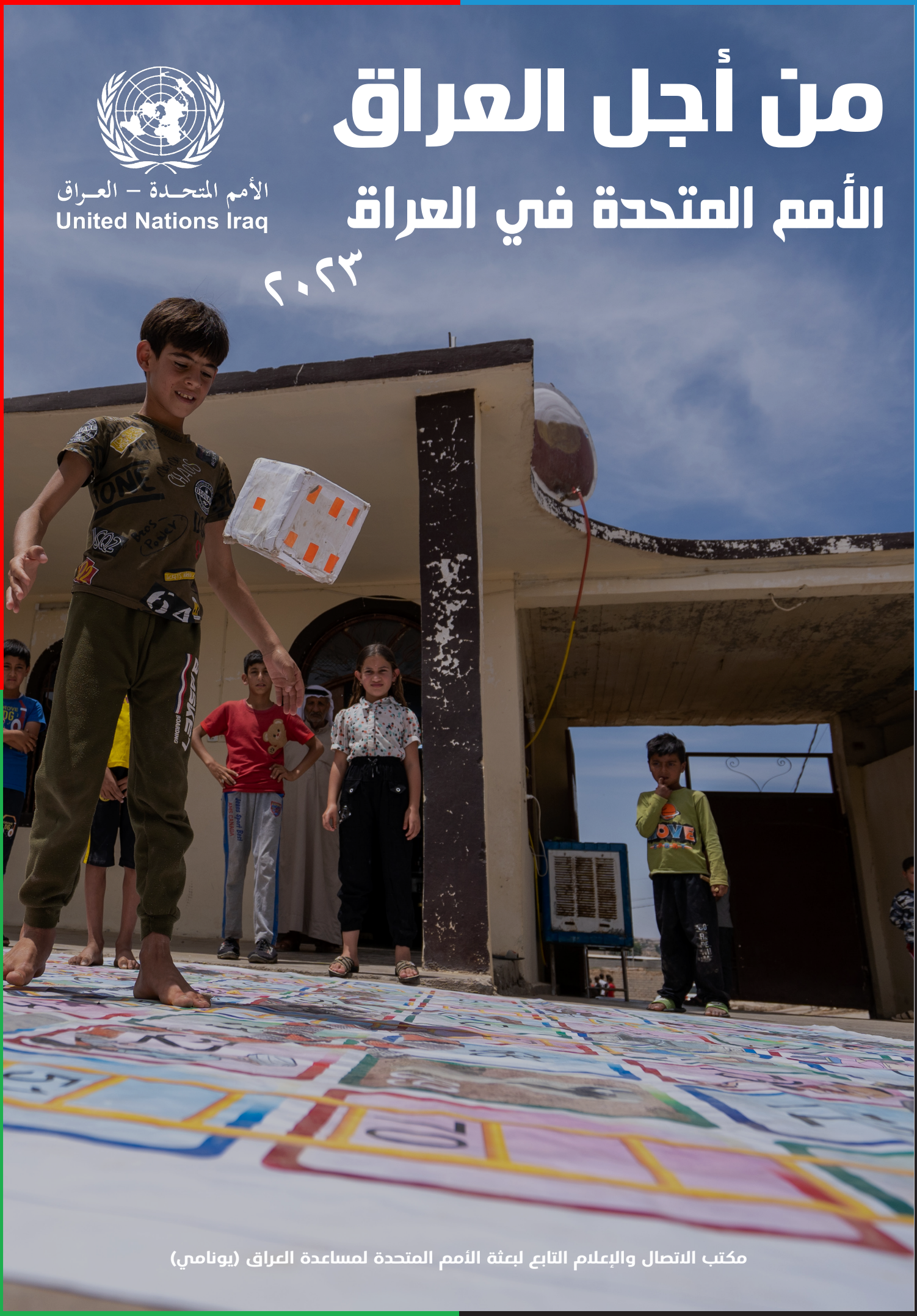

مكتب الاتصال والإعلام التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

في هذا العدد

ص٤ | الأمين العام للأمم المتحدة يزور العراق
خلال زيارته الأولى من نوعها منذ ٦ سنوات، غوتيريش يؤكد التزام الأمم المتحدة تجاه العراق

ص٥ | تمهيد
السيدة جينين هينيس-بلاسخات
الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

ص١٠ | مقابلة مع
السيد كلاوديو كوردوني
نائب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

ص١٢ | مقابلة مع
السيد غلام إسحق زي
نائب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق/ منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق

يقوم مكتب الاتصال والإعلام التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بنشر مجلة "من أجل العراق"، ولا تعكس محتوياتها بالضرورة الموقف الرسمي للأمم المتحدة. ويمكن إعادة إنتاج موادها بحرية مع الإشارة الى ما تستحقه المجلة من فضل.

مدير مكتب الاتصال والإعلام:
سمير غطاس

رئيس التحرير: إيفان جورجيفيتش
هيئة التحرير: جان العلم، ليلى شامجي، سيليا دادسون وفريق الأمم المتحدة القطري

التصميم: سالار عبدالله بريفكاني

ترجمها الى العربية: دينا رمضان، عبد الرحمن الجبوري، عزيزة عيسى، منال عمر، أثير المظفر، ضياء القيسي، قاسم الأسدي.

الأمم المتحدة – العراق
United Nations Iraq

حقوق الصور: مكتب الاتصال والإعلام التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مركز التجارة الدولية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، متطوعي الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة.

صورة الغلاف: دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام

العمل الفني: مكتب الاتصال والإعلام التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

للتعليقات والاقتراحات: الرجاء التواصل عبر البريد الألكتروني

unami-information@un.org

موقع الأمم المتحدة في العراق: https://iraq.un.org

قنوات يونامي للتواصل الاجتماعي:
https://www.flickr.com/photos/uniraq
https://www.facebook.com/UnitedNationsIraq
https://twitter.com/UNiraq
https://www.youtube.com/user/UNIraqVideos
https://www.instagram.com/unami_iraq

ص ١٦ | مكتب الشؤون السياسية والتحليل
مقابلة مع السيد مانوج ماثيو
رئيس مكتب الشؤون السياسية والتحليل في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

ص ١٨ | مكتب المساعدة الانتخابية
دور بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في العملية الانتخابية في العراق

ص ٢١ | مكتب حقوق الإنسان
لمحة عامة عن أنشطة مكتب حقوق الإنسان في البعثة في عام ٢٠٢٣

ص ٢٦ | مكتب الدعم الإنمائي
من خلال جهود موظفيه، يساعد مكتب الدعم الإنمائي بشكل فعال منتديات الشراكة على مستوى المحافظات والاقاليم

ص ٢٨ | يونيتاد
ما وراء برنامج الأسلحة الكيميائية لتنظيم داعش:
بين ثنايا تحقيقات فريق يونيتاد في تطوير واستخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية

ص ٣٠ | يونيتاد
:انتصار بارز لجهود المساءلة
كيف ساند العراق وفريق التحقيق (يونيتاد) الجهود البرتغالية وصولا لأول إدانة لارتكاب جرائم دولية

ص ٣٢
منظمة الأغذية والزراعة

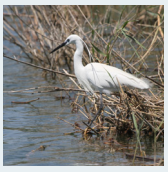

ص ٣٧
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ص ٤٠
مركز التجارة الدولية

ص ٤٥
منظمة الأمم المتحدة للطفولة

ص ٥١
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ص ٥٦
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ص ٦٢
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ص ٦٦
منظمة الصحة العالمية

ص ٧٢
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

ص ٧٨
المنظمة الدولية للهجرة

ص ٣٤
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ص ٣٩
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ص ٤٣
مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين

ص ٤٩
منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة

ص ٥٣
دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام

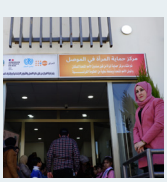

ص ٦٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان

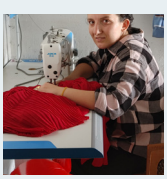

ص ٦٤
برنامج الأغذية العالمي

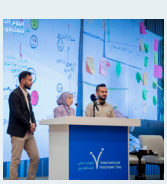

ص ٧٠
متطوعي الأمم المتحدة

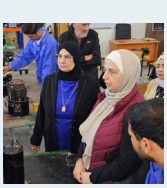

ص ٧٤
منظمة العمل الدولية

ص ٨٢
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

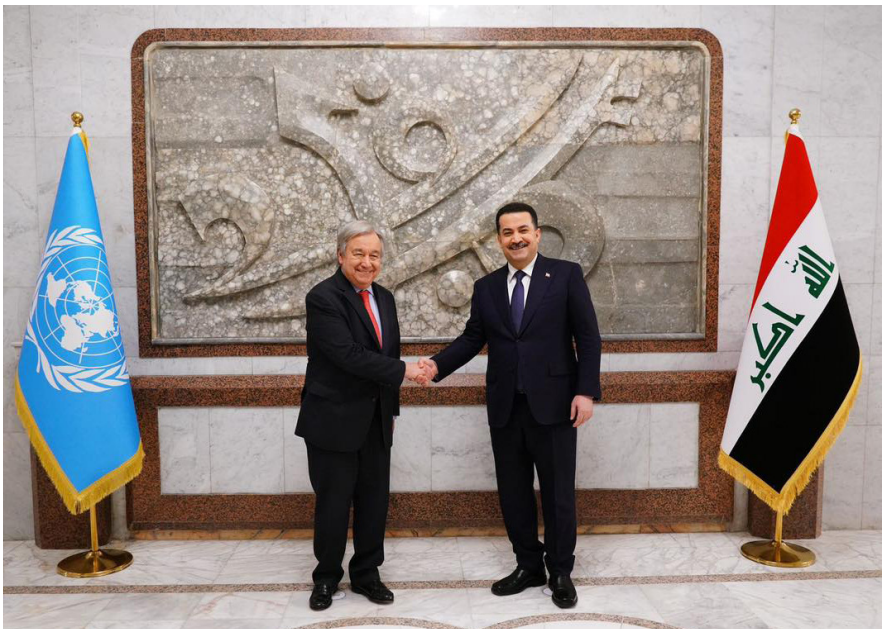

الأمين العام للأمم المتحدة يزور العراق خلال زيارته الأولى من نوعها منذ ٦ سنوات، غوتيريش يؤكد التزام الأمم المتحدة تجاه العراق

في شهر آذار من عام ٢٠٢٣، زار أمين عام الأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش العراق لأول مرة منذ ست سنوات، معرباً عن دعمه لشعب البلاد والحكومة الجديدة وجدول أعمالها الإصلاحي الطموح.

وصرّح السيد غوتيريش للصحفيين في بغداد "أنا هنا في زيارة تضامن للتأكيد على التزام الأمم المتحدة بدعم العراق في توطيد مؤسساته الديمقراطية وتعزيز السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان لكل العراقيين".

وبعد "عقود من القمع والحرب والإرهاب والطائفية والتدخل الأجنبي في شؤون العراق"، أقرّ السيد غوتيريش بأنه لا يمكن تجاهل التحديات التي تواجهها البلاد، وأعرب عن أمله في أن يتمكن العراق من "الخروج من دوامات عدم الاستقرار والهشاشة".

كما تحدث السيد غوتيريش عن "إعجابه الكبير" بالشعب العراقي، مسلطاً الضوء على أنه شهد شجاعة النازحين داخلياً في عدة مناسبات خلال زياراته السابقة.

وأشاد الأمين العام بالعراق لإعادته مواطنيه من مخيمات شمال شرقي سوريا. وفي زيارة إلى مركز الجدعة للتأهيل المجتمعي في محافظة نينوى، حث الحكومات الأخرى على "تحمل المسؤولية والتحرك". وأضاف السيد غوتيريش: " يُبدي العراق التزاماً كبيراً، مما جعل عمليات الإعادة المسؤولة ممكنة، وذلك من خلال إيجاد حلول تحفظ الكرامة وترتكز على مبدأي المساءلة وإعادة الإدماج. إن الأمر ناجح، لقد شاهدت ذلك اليوم".

والتقى الأمين العام في بغداد وأربيل بزعماء، كما استمع إلى ممثلين عن المجموعات النسوية والشباب. كما عقد لقاءً مفتوحاً في بغداد مع موظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق.

وبالتطرق إلى تحدٍ رئيسي يواجه العراق، ألا وهو شحة المياه، أشار السيد غوتيريش إلى أن المسألة تتطلب اهتماماً دولياً. وقال الأمين العام إن نهري دجلة والفرات العظيمين يجفان الآن، وكان تأثير ذلك على الزراعة كبيراً، مضيفاً" "إن قلبي ينفطر" لرؤية المزارعين يُرغمون على التخلي عن أراضٍ زُرعت فيها المحاصيل لآلاف السنين.

وقال إن العراق هو أحد أكثر الدول تضرراً من التغير المناخي، الذي أدى إلى النزوح وتهديد الأمن الغذائي وتدمير سبل العيش وتأجيج الصراعات وتقويض حقوق الإنسان. وحينما يقترن ذلك بوضع أمني متقلب وتحديات تخص الحوكمة "يمكن لذلك أن يعرض الاستقرار للخطر... لذا فقد حان الوقت الآن لكي يدعم المجتمع الدولي العراق في التصدي لتحدياته البيئية وتنويع اقتصاده وتسخير إمكاناته للنمو المستدام".

الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

السيدة جينين هينيس- بلاسخارت

تمهيد

بدا العراق عام ٢٠٢٣ مختلفاً تماماً عن السنوات الماضية، حيث يتغير البلد بوتيرة سريعة، واستمر في التحول أكثر خلال العام الماضي. وفي حين أن هناك حقيقة تقول أن الطريق أمامنا سيكون مليئاً بالعقبات، فإنني آمل أن ينبلج مستقبل أكثر إشراقا لكل العراقيين.

ومن الواضح أن الحاجة إلى مزيد من التقدم المستدام وإلى إصلاح حقيقي وإلى مستويات معيشة أفضل لن تتراجع، وبالتالي، سيحتاج كافة زعماء العراق إلى مواصلة العمل لوضع البلاد على أوضح مسار للنجاح، ويشمل ذلك كافة العراقيين - بغض النظر عن انتمائهم أو خلفيتهم أو عرقهم.

ومما لا شك فيه أن المدة التي قضيتها كممثلة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) انطوت على العديد من التحديات، بيد أن الجمال المعقد للعراق، فضلاً عن كرم وضيافة شعبه جعل من ترقب مغادرتي بعد انتهاء مدة ولايتي أمراً صعباً بحق.

ودعوني أقولها بوضوح : ليس لدى الأمم المتحدة عصا سحرية ولا نتظاهر بأن لدينا حلاً لكل مريض- سواء هنا في العراق أو في أي مكان آخر. وفي نهاية المطاف، يتوقف التوازن بين الحرب والسلام وبين والفقر والازدهار على الإرادة السياسية لدول العالم. ولكن إذا تمكنا من إحداث فرق في حياة الناس، فإن الأمر يستحق التقدم والاستمرار في المحاولة.

إنني على ثقة من أن أسرة الأمم المتحدة في العراق ستظل شريكاً قوياً وموثوقاً به في دعم تطلعات العراق إلى مستقبل مزدهر وآمن.

الأمم المتحـــدة في العـــراق

حقائق سريعة

أي من منظمات الأمم المتحدة تعمل في العراق؟

تتألف الأمم المتحدة في العراق من بعثتين ميدانيتين (يونامي ويونيتاد)، ووكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة، تعمل على مستوى المجتمعات المحلية والمحافظات وعلى المستوى الوطني في جميع أنحاء جمهورية العراق.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) هي بعثة سياسية خاصة تأسست في عام ٢٠٠٣ بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٠٠، بناءً على طلب حكومة العراق. وقد تم توسيع دورها بشكل كبير في عام ٢٠٠٧ باعتماد القرار ١٧٧٠.

يرأس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، الذي يدعمه نائبان. يشرف أحدهما على الشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، بينما يشرف النائب الثاني للممثل الخاص للأمين العام على الجهود الإنسانية والإنمائية للأمم المتحدة ويؤدي أيضًا مهام المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق.

وقام مجلس الأمن الدولي بتمديد ولاية بعثة يونامي حتى ٣١ أيار ٢٠٢٤ من خلال القرار رقم ٢٦٨٢ (٢٠٢٣) الذي أصدره بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٢٣.

ويبلغ قوام القوة المعتمدة من العاملين ببعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ٧٧٦ فرداً (٢٧٩ من الموظفين الدوليين و٤٩٥ من الموظفين المحليين و٢ من متطوعي الأمم المتحدة). وبلغت ميزانية البعثة لعام ٢٠٢٣ ٩٦,٩ مليون دولار أمريكي.

تتم إدارة البعثة من قبل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة وتدعمها إدارة الأمم المتحدة لعمليات السلام وكذلك إدارة الدعم التشغيلي.

ولاية البعثة

القرار ٢٦٨٢ (٢٠٢٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٩٣٣١، المعقودة في ٣٠ أيار ٢٠٢٣

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة بالعراق، ولا سيما القرارات ١٥٠٠ (٢٠٠٣) و ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٥٥٧ (٢٠٠٤) و ١٦١٩ (٢٠٠٥) و ١٧٠٠ (٢٠٠٦) و ١٧٧٠ (٢٠٠٧) و ١٨٣٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٣ (٢٠٠٩) و ١٩٣٦ (٢٠١٠) و ٢٠٠١ (٢٠١١) و ٢٠٦١ (٢٠١٢) و ٢١١٠ (٢٠١٣) و ٢١٦٩ (٢٠١٤) و ٢٢٣٣ (٢٠١٥) و ٢٢٩٩ (٢٠١٦) و ٢٣٧٩ (٢٠١٧) و ٢٤٢١ (٢٠١٨) و ٢٤٧٠ (٢٠١٩) و ٢٥٢٢ (٢٠٢٠) و ٢٥٧٦ (٢٠٢١) و ٢٦٣١ (٢٠٢٢)، وإذ يعيد تأكيد القرارين ٢١٠٧ (٢٠١٣) و ٢٦٢١ (٢٠٢٢) المتعلقين بالحالة بين العراق والكويت، والقيم المنصوص عليها في القرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧)،

وإذ يؤكد من جديد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، وإذ يشدد على أهمية استقرار العراق وازدهاره وأمنه بالنسبة إلى شعب العراق والمنطقة والمجتمع الدولي، ولا سيما في ضوء الانتصار الميداني الذي حققه العراق على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وإذ يشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعم العراق في هذا الصدد،

وإذ يعرب عن دعمه للعراق في تصديه للتحديات التي يواجهها في سياق مواصلة الجهود التي يبذلها لتحقيق الاستقرار، بما في ذلك معركته المتواصلة ضد الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليهما، بما يتسق مع التزاماته بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وفي مواصلته مهمة تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار، والاستقرار والمصالحة، بما في ذلك العمل على تلبية احتياجات جميع العراقيين، بمن فيهم النساء والشباب والأطفال والنازحون وأفراد الأقليات الإثنية والدينية، وإذ يسلم بالخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة وأثرها على المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وإذ يرحب بالجهود المبذولة لتطهير المناطق من تلك الأجهزة،

وإذ يرحب بمصادقة مجلس النواب على حكومة رئيس الوزراء العراقي، على رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني،

وإذ يشجع الحكومة المشكلة حديثا على تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تلبية التطلعات المشروعة للشعب العراقي، والتصدي للفساد، واحترام وحماية حقوق الإنسان لجميع الأفراد في العراق، وتعزيز المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وتقديم الخدمات الأساسية، وتنويع الاقتصاد، وإيجاد فرص العمل، وتحسين الإدارة، والتصدي لتغير المناخ والتحديات البيئية والمتصلة بالمياه، وتعزيز مؤسسات الدولة، بما في ذلك قطاع الأمن، من حيث مقومات البقاء والقدرة على الاستجابة،

وإذ يعترف بما تبذله حكومة العراق من جهود في ذلك الصدد، وإذ يدعو مؤسسات الدولة إلى مضاعفة الجهود في السعي إلى مساءلة المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك قتل المتظاهرين والصحفيين، بمن فيهم النساء، أو إلحاق إصابات خطيرة بهم أو اختطافهم أو إخفائهم، وإلى صون واحترام سيادة القانون والحق في حرية التعبير،

وإذ يرحب بجهود حكومة العراق لمساعدة النازحين داخليا والنازحين العراقيين في سوريا على العودة إلى مناطقهم الأصلية وإعادة الاندماج فيها أو استيطانهم من جديد في أماكن أخرى في العراق، وإذ يشجع مرة أخرى على تقديم الدعم الدولي لتلك الجهود، وإذ يؤكد أهمية التوصل إلى حلول دائمة توفر الأمن والكرامة وتُعتمد على أساس طوعي وعن اطلاع،

وإذ يقر بالتقدم الذي أحرزته حكومة العراق في تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات، الذي نص على تأسيس المديرية العامة لشؤون الناجيات وعلى صرف المدفوعات الأولية للناجيات والضحايا، وإذ يشير إلى أن عدم إدراج الأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع يحتاج إلى معالجة، بما في ذلك جميع العقبات الإدارية التي تحول دون تسجيل هؤلاء الأطفال وتوثيقهم وإذ يقر بالحاجة إلى ضمان اتباع نهج يركز على الناجيات والناجين وتستمر فيه تدابير جبر الضرر والانتصاف ولا تكون فيه معايير ومتطلبات الإثبات مرهقة أو تمييزية أو تنطوي على خطر التعرض للصدمة مجددا وإذ يدعو حكومة العراق إلى محاسبة مرتكبي العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع وتوفير الرعاية في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي لجميع الناجين والضحايا،

وإذ يدرك أن الآثار الضارة لتغير المناخ، والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، من بين عوامل أخرى، يمكن أن تسهم في التصحر والجفاف، والعواصف الرملية والترابية، وأن تؤثر سلبا على الأمن الغذائي، وتوافر المياه، وسبل العيش، والحالة الإنسانية، وأن تتسبب في تفاقم أي انعدام للاستقرار، وإذ يشدد على ضرورة أن تجري حكومة العراق تقييمات شاملة للمخاطر بدعم من الأمم المتحدة، تقدمه بناء على طلب حكومة العراق، من أجل اتخاذ إجراءات مجدية للتكيف مع التحديات التي يفرضها تغير المناخ والتغير الإيكولوجي أو التخفيف من حدتها، وإذ يعترف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وباتفاق باريس، وإذ يرحب بجهود حكومة العراق في ذلك الصدد، وإذ ينوه بصفة خاصة بانضمام حكومة العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المياه وبمؤتمر المناخ العراقي وكذلك بمؤتمر بغداد الدولي الثالث للمياه المعقود في عام ٢٠٢٣،

وإذ يدعو المجتمع الدولي إلى دعم الحلول الدائمة وجهود التنمية بينما تتولى حكومة العراق مسؤولية توفير الخدمات الإنسانية،

وإذ يلاحظ الدعم الذي عبرت عنه حكومة العراق لاستعراض استراتيجي مستقل في الرسالة المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٢٣ الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من نائب رئيس وزراء ووزير خارجية جمهورية العراق، فؤاد حسين،

١. **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى ٣١ أيار/ مايو ٢٠٢٤.

٢. **يطلب** إلى الممثلة الخاصة للأمين العام والبعثة القيام، بناء على طلب حكومة العراق، بما يلي:

(أ) إعطاء الأولوية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى العراق، حكومةً وشعباً، بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة على المستوى الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية، بمشاركة كاملة ومجدية ومتساوية للمرأة، ومع مراعاة مساهمة المجتمع المدني والشباب؛

(ب) مواصلة تقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى:

١. حكومةِ العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومؤسسات العراق الأخرى في الجهود المبذولة لتعزيز الأعمال التحضيرية للانتخابات والعمليات الانتخابية من أجل ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بما في ذلك انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق، من خلال عمليات شفافة،

بوسائل منها إجراء عمليات استعراض تقنية منتظمة وتقديم تقارير مفصلة عن الأعمال التحضيرية للانتخابات والعمليات الانتخابية، في إطار الدورة العادية لتقديم تقارير الأمين العام؛

٢. حكومةِ العراق ومجلس النواب بشأن مراجعة الدستور وتنفيذ الأحكام الدستورية، وكذلك بشأن وضع إجراءات تقبل بها حكومة العراق لتسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها؛

٣. حكومةِ العراق لإحراز تقدم في جهود إصلاح قطاع الأمن، بسبل منها منح الأولوية لتخطيط وتمويل وتنفيذ الجهود الرامية إلى تعزيز سلطة الدولة والبرامج المناسبة للسن والمراعية للمنظور الجنساني لإعادة إدماج الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة، متى كان ذلك مناسبا، بالتنسيق مع الكيانات الأخرى المتعددة الجنسيات؛

٤. حكومةِ العراق بشأن تيسير الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك بشأن مسائل أمن الحدود، وإزالة الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب، والطاقة، والتجارة، والبيئة، والمياه، والآثار الضارة لتغير المناخ ولا سيما تلك التي تسهم في التصحر والجفاف، وبناء القدرة على الصمود، والبنى التحتية، والصحة العامة، واللاجئين؛

(ج) العمل، بالتنسيق مع حكومة العراق، على تعزيز ودعم وتيسير ما يلي:

١. عودة النازحين داخليا والنازحين العراقيين في سوريا بأمان وفي الوقت المناسب وبشكل منظم وطوعي ويحفظ الكرامة أو إعادة إدماجهم محليا، حسب الاقتضاء، بوسائل منها جهود فريق الأمم المتحدة القطري، والحصول في الوقت المناسب على المساعدة القانونية والوثائق المدنية للنازحين داخليا والنازحين العراقيين في سوريا، بمن فيهم الأشخاص المعرضون لخطر انعدام الجنسية، وخاصة الأطفال الذين ليست لهم شهادات ميلاد أو وثائق أخرى تثبت الهوية القانونية؛

٢. تنسيق وتنفيذ برامج لتحسين قدرة العراق على توفير الخدمات المدنية والاجتماعية الأساسية بطريقة ناجعة، بما في ذلك الرعاية الصحية، ومنها خدمات الدعم النفسي الاجتماعي، والتعليم، لشعبه، ومواصلة دعم تنسيق المانحين الإقليميين والدوليين للعراق من أجل تعزيز المسؤولية الوطنية؛

٣. الجهود التي يبذلها العراق والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجهات أخرى في مجال الإصلاح الاقتصادي وبناء القدرات وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة والانتعاش وإعادة الإعمار، بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالإرهاب، بطرق منها التنسيق مع المنظمات الوطنية والإقليمية، ومع المجتمع المدني والجهات المانحة والمؤسسات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء؛

٤. مساهمات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في بلوغ الأهداف المبينة في هذا القرار تحت القيادة الموحدة للأمين العام، عن طريق الممثلة الخاصة للعراق، بدعم من نائبها المكلف؛

(د) تعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني، في ظل الاحترام التام لسيادة العراق، من أجل توطيد سيادة القانون وتحسين الإدارة في العراق، إضافة إلى دعم عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المنشأ عملا بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)؛

(ه) معالجة مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتبارها مسألة شاملة لعدة قطاعات في جميع جوانب ولايتها، بما في ذلك بالتشاور مع مختلف جماعات المجتمع المدني النسائية، وإسداء المشورة لحكومة العراق ومساعدتها في كفالة مشاركة النساء وانخراطهن وتمثيلهن على جميع مستويات صنع القرار على أتم وجه، وعلى قدم المساواة وبطريقة مجدية، بما في ذلك في سياق الانتخابات وتشكيل الحكومة، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وذلك بدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة، والبيان المشترك المتعلق بمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له؛

(و) ملاحظة أهمية معاملة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح كضحايا بالدرجة الأولى، وحث حكومة العراق وفريق الأمم المتحدة القطري على تعزيز حماية الطفل، بما في ذلك إعادة إدماج الأطفال وفقا للقوانين الوطنية للعراق والتزامات العراق بموجب القانون الدولي، ودعم تنفيذ استنتاجات فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح؛

(ز) دعم حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان بنشاط للعمل معا والدخول في حوار منتظم ومنظم من أجل حل المسائل المعلقة، بطريقة تتسق مع وحدة العراق ودستوره، بما في ذلك الأحكام الأمنية وترتيبات الميزانية وإدارة موارد العراق من النفط والغاز، وتنفيذ الاتفاقات القائمة، بما في ذلك اتفاق سنجار لعام ٢٠٢٠؛

٣. **يطلب** إلى الأمين العام، تمشيا مع أفضل الممارسات، أن يجري ويقدم إلى مجلس الأمن، في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٤، استعراضا استراتيجيا مستقلا للبعثة، بالتشاور مع حكومة العراق، إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والخبراء المستقلين، والمجتمع المدني، وحكومة الكويت، بما يتسق مع أحكام الفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، يشمل ما يلي:

(أ) تقييم التهديدات الحالية لسلام وأمن العراق، وتقييم استمرار أهمية مهام البعثة وأولوياتها، وتقديم توصيات لتحسين ولاية البعثة وهيكلها وملاك موظفيها لدعم حكومة العراق في التصدي لتحديات السلام والأمن؛

(ب) مواصلة تقييم خيارات دعم حكومة العراق في تعزيز التعاون الإقليمي الفعال بشأن المسائل المبينة في الفقرة ٢ (ب) '٤'؛

٤. **يسلّم** بأن أمن موظفي الأمم المتحدة عنصر أساسي في اضطلاع البعثة بأعمالها لصالح شعب العراق، ويهيب بحكومة العراق أن تواصل توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق ومدّه بالدعم اللوجستي.

٥. **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز صوب الوفاء بجميع المسؤوليات المنوطة بالبعثة.

٦. **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد) هو آلية مساءلة مستقلة ومحايدة مفوضة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لدعم الجهود المحلية لمساءلة داعش من خلال جمع وتخزين وحفظ الأدلة في العراق للأفعال التي يمكن ان ترقى

لجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية المرتكبة في العراق. وقد تم تأسيس يونيتاد كاستجابة بالإجماع من المجتمع الدولي بناء على طلب بالمساعدة من قبل الحكومة العراقية. ويعد التعاون الفعال مع الحكومة العراقية أمر محوري لولاية وأنشطة يونيتاد. وتعمل اليونيتاد بشكل وثيق، بقيادة المستشار الخاص، مع النظراء المحليين للقيام بعملها بصورة تكمل التحقيقات الجارية من قبل السلطات الوطنية مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية.

الفريق القطري

يتألف الفريق القُطري للأمم المتحدة من ٢٤ وكالة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتخصصة بضمنها ١٩ وكالة مقيمة و ٥ وكالات غير مقيمة، وتنسق هذه الوكالات والصناديق والبرامج عملها من خلال خطط عمل مشتركة وهي كل من: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومركز التجارة الدولية ومؤسسة التمويل الدولية وصندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية للهجرة.

ويعمل الفريق القُطري للأمم المتحدة تحت قيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق/المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، يعمل على تحسين حياة جميع المواطنين العراقيين وسبل كسب عيشهم من خلال دعم البلاد في تحقيق أجندة التنمية المستدامة وأهدافها في التنمية المستدامة بالاستعانة بأحدث الخبرات المتخصصة والإجراءات المبنية على الأدلة. ان روح أهداف التنمية المستدامة تجسدها عبارة واحدة: "عدم ترك اي شخص متخلفاً عن الركب". هذا هو المبدأ الذي يستنير به كل ما تقوم به الأمم المتحدة في العراق. إن الإطار العام الذي يعمل بموجبه الفريق القُطري للأمم المتحدة هو إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ (الذي يعرف سابقاً بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)، الذي يعرض الأهداف الإنمائية الرئيسة المشتركة للأمم المتحدة في البلاد. وتعمل الأمم المتحدة في العراق سويةً بأسلوب جديد ومتماسك لدعم الحكومة لتحقيق أولوياتها التنموية الوطنية والتزاماتها التنموية الدولية، بضمنها أهداف التنمية المستدامة.

أين تعمل الأمم المتحدة في العراق؟

تعمل أسرة الأمم المتحدة في العراق في كل المحافظات البالغ عددها ١٨ محافظة وتعمل على مستوى المجتمع المحلي، والمحافظة، والمستوى الإقليمي والوطني. وينتشر الموظفون الوطنيون والدوليون في جميع أنحاء البلاد ويعملون بالشراكة مع نظرائهم المحليين، والإقليميين والوطنيين.

ما هو الفريق بين بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة العاملة في العراق؟

إن يونامي بعثة سياسية تأسست عام ٢٠٠٣ بناء على طلب حكومة العراق.

وقد تأسس وجود منظمات الأمم المتحدة في العراق بناء على الاتفاقات الثنائية مع حكومة العراق.

وقد تأسست يونيتاد عام ٢٠١٨ استجابة بالإجماع من المجتمع الدولي لطلب المساعدة الذي قدمته الحكومة العراقية.

منذ متى تعمل الامم المتحدة في العراق ولماذا؟

العراق عضو مؤسس للأمم المتحدة. وتعمل عدة منظمات في العراق منذ عام ١٩٥٥ واسست المنظمات مكاتبها في بداية التسعينات ومرة أخرى بعد عام ٢٠٠٣. ولا تزال الأمم المتحدة موجودة في العراق للاستجابة لاحتياجات الشعب العراقي ودعم جهوده في تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر.

مقابلة مع

نائب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

السيد كلاوديو كوردوني

بصفتكم نائباً للممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، ماذا كانت أولوياتكم خلال العام ٢٠٢٣؟

تماشياً مع ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، ظلت أولوية عملنا السياسي هي تقديم مساعينا الحميدة للمساعدة في حل المسائل العالقة وتوطيد الاستقرار في البلد. وتتمثل إحدى القضايا المهمة والحساسة في العلاقة بين بغداد وأربيل، بوجود خلافات حول عدد من المواضيع: من الحصة في الميزانية الوطنية إلى حدود المناطق المتنازع عليها. ويوجد كذلك تصدعات عميقة بين الأحزاب الرئيسية في إقليم كردستان. ودأبت البعثة على العمل على تضييق الفجوات وتشجيع كافة الأطراف على معالجة المسائل العالقة على نحو منهجي وبنّاء.

فعلى سبيل المثال، حثت البعثة على تنفيذ اتفاق سنجار لعام ٢٠٢٠، والذي كان القصد منه تمهيد الطريق لإعادة تشكيل الإدارة المحلية وتأسيس قوة أمنية جديدة في سنجار، ولكن للأسف لم يتحقق أي تقدم في عام ٢٠٢٣ على الرغم من أن كافة الأطراف كانت تؤكد أنها ملتزمة بتنفيذ الاتفاق.

وفي كركوك، واصلت البعثة استضافة المفاوضات بين مكونات المحافظة العربية والكردية والتركمانية بشأن تقاسم السلطة ومعالجة إرث سياسات التعريب في ظل ديكتاتورية صدام حسين، ولكن على الرغم من إحراز بعض التقدم خلال العام، لم يتم التوصل إلى اتفاق.

ومن الجانب الإيجابي، انخرطت البعثة بشكل وثيق مع كل من الحكومتين في بغداد وأربيل، وكذلك في إيران، لنزع فتيل خطر المواجهة العسكرية بسبب وجود جماعات المعارضة الكردية الإيرانية في إقليم كردستان العراق. ووفقاً لاتفاق أمني بين العراق وإيران، انتقلت هذه الجماعات بعيداً عن الحدود مع إيران والتزمت بإنهاء النشاط العسكري.

وكذلك وظفت البعثة موارد إضافية وشاركت مع السلطات العراقية في الجهود الرامية إلى معالجة الأثر السياسي والأمني للتغير المناخي. ونتيجة للضرر البيئي والاقتصادي الناجم عن ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه- إضافة إلى عوامل أخرى- يواجه العراق توترات بين المزارعين بشأن استخدام المياه والتحديات الاجتماعية-الاقتصادية للنزوح المرتبط بالمناخ، وخاصة من مناطق العراق الجنوبية. وشاركت البعثة أيضا في مبادرات إقليمية تهدف إلى التصدي لآثار التغير المناخي بشكل متسق وتعاوني.

وأخيراً، لا يسعني إلا أن أشير إلى أن العراق في عام ٢٠٢٣ تأثر بالتصاعد الكبير في التوترات الإقليمية في أعقاب الهجوم الوحشي الذي شنته حماس في ٧ أكتوبر والهجوم الإسرائيلي المدمر على غزة والأزمة الإنسانية الهائلة التي أحدثها. وفي حين سعت الأمم المتحدة ككل، بقيادة الأمين العام للمنظمة، إلى تحقيق وقف إنساني لإطلاق النار في غزة ودعم حل سياسي للصراع الإسرائيلي/الفلسطيني على أساس حل الدولتين، ناشدت البعثة كافة الأطراف ضبط النفس لتجنب امتداد الصراع إلى العراق. وللأسف، بحلول نهاية العام، كان الصراع لا يزال محتدما في غزة، حيث يتحمل المدنيون الفلسطينيون وطأة الهجوم الإسرائيلي المتواصل بلا هوادة، في حين استمر احتجاز الرهائن الإسرائيليين وظلت احتمالات

التوصل إلى حل سياسي للنزاع بعيدة أكثر من أي وقت مضى.

كيف تنظرون إلى مساهمة البعثة في التحضيرات لانتخابات مجالس المحافظات التي جرت في شهر كانون الأول من عام ٢٠٢٣؟

اضطلعت البعثة بدور مهم في دعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خلال الأعمال التحضيرية لانتخابات مجالس المحافظات، كما أقرت المفوضية بذلك. لقد قمنا بتقديم المساعدة والمشورة الفنيتين إلى مفوضية الانتخابات والمؤسسات العراقية الأخرى بشأن مسائل متنوعة، من استخدام التكنولوجيا في التصويت إلى أفضل الممارسات للتعامل مع الشكاوى ومواضيع أخرى. لقد أقامت البعثة، على مر السنين، علاقة عمل وثيقة وإيجابية مع مفوضية الانتخابات. ويتواجد بعض موظفينا في مكان واحد في المكتب الرئيسي لمفوضية الانتخابات في بغداد، حيث يعملون عن قرب مع نظرائهم في المفوضية، وعلى حد تعبير رئيس مجلس المفوضين القاضي عمر محمد: نحن فريق واحد. وفي حين أن مشورتنا قد لا يتم الاستجابة لها دائماً، فإن تعاون البعثة مع مفوضية الانتخابات هو مثال جيد على أنه يمكن للأمم المتحدة أن تدعم المؤسسات العراقية مع الاحترام الكامل للسيادة العراقية.

ونتيجة لجهود المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وبمشاركة مؤسسات عراقية أخرى، مثل عدد من الوزارات والجهاز القضائي، أجريت الانتخابات بطريقة منظمة في ١٨ كانون الأول (وفي ١٦ كانون الأول بالنسبة للجيش والقوات الأمنية)، حيث لم يتم الإبلاغ سوى عن عدد قليل جداً من الحوادث. وتم التعامل مع الشكاوى في الأسابيع التالية وصادقت المفوضية على النتائج في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٤. وبلغت نسبة المشاركة ٤١٪ من الناخبين المؤهلين، وهو أمر غير مفاجئ بالنسبة لانتخابات محلية على الرغم من أن البعض كان يأمل في مشاركة أوسع للناخبين بالرغم من دعوات إحدى الحركات السياسية إلى مقاطعة الانتخابات. وكان عدد النساء المنتخبات (٢٦) امرأة، وهو ما يزيد قليلاً عن الحد الأدنى للحصة التي يقتضيها الدستور وقانون الانتخابات، ولم يعين بعد ذلك سوى عدد قليل جداً من النساء في المناصب الإدارية في المحافظات، مما يدل على أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين التمثيل السياسي للمرأة.

في معرض حديثكم عن دور المرأة، ذكرتم علناً في مناسبات عديدة أنه ينبغي تمثيل المرأة على كافة مستويات صنع القرار في العراق. ما رأيك في وضع المرأة في العراق ؟

وقد حرصت البعثة على الاستماع مباشرة إلى النساء العراقيات بشأن التحديات التي تواجههن وتطلعاتهن، بما في ذلك بالعمل مع الدائرة الوطنية للمرأة العراقية ومن خلال مجموعتين استشاريتين نسويتين تأسستا في بغداد وأربيل. وأحد الأشياء التي أدهشتني تمثل بالمخاوف التي أعربت عنها العديد من النساء اللواتي التقين في هذه المنتديات وغيرها بشأن ما يعتبرنه عداءً مستمراً لدورهن السياسي والقيادي. وتشعر العديد من النساء بالقلق إزاء ما يرين أنه تراجع قوي عن حقوقهن، مما يهدد الإنجازات التي تحققت في السنوات والعقود الأخيرة.

وكان أحد أعراض مثل هذا التراجع في عام ٢٠٢٣ هو الجدل حول استخدام مصطلح "النوع الاجتماعي"، وهو مفهوم فسره البعض خطأً على أنه يروج للمثلية الجنسية. وأدى الجدل إلى الحظر الرسمي لاستخدام مصطلح "النوع الاجتماعي" وامتد إلى رد فعل عنيف تجاه مفاهيم أخرى مثل "تمكين المرأة". ومن الناحية العملية، شعرت الناشطات والمنظمات غير الحكومية بالترهيب وقطعت أنشطتها أو جمدتها. وبشكل عام، أظهر هذا الجدل أن هناك معلومات مضللة حول حقوق المرأة، بالإضافة إلى مقاومة مستمرة لدور يحظى بمزيد من المساواة للمرأة في العراق. وبشكل أعم، هناك أيضاً عدم قبول للتنوع في العراق. وفي حين أن هذا ليس فريداً إلى حد بعيد بالنسبة للمجتمع العراقي، نود أن نرى تجاوزاً لهذه العقبات حتى يشعر كل فرد في العراق بالأمان ويتمتع بحقوق متساوية.

كيف ترون دور الشباب العراقي؟

يشكل الشباب الذين تبلغ أعمارهم أقل من (٢٤ سنة) ما نسبته (٦٠٪) من سكان العراق، وهي نسبة ملحوظة في النمو الديمغرافي السريع. ويجسد الشباب كذلك إمكانات هائلة، ولا يعود ذلك فقط لأعدادهم الكبيرة، ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن تعزيز مشاركة الشباب بشكل أكبر أمر ضروري لعراق أكثر ديمقراطية.

وفي هذا السياق، سعت البعثة إلى المساهمة في تمكين الشباب العراقي- ذكوراً وإناثاً- لتحقيق مشاركة سياسية أوسع. وبدلاً من الاعتماد على برامج بناء القدرات التقليدية، استخدمنا طرقاً مبتكرة لتحفيز مشاركة الشباب، باستخدام سيناريوهات العالم الحقيقي. إحدى المبادرات هي ما يسمى بـ "هاكاثون-، وهو فعالية تُنفذ منذ عام ٢٠٢١ وتشجع الشباب على ابتكار أفكار أصلية لمعالجة تغير المناخ داخل مجتمعاتهم وتقديمها إلى المسؤولين الحكوميين.

كما دعمنا الشباب لتقديم أوراق سياسات، على سبيل المثال، واحدة تركز على التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة التي تواجه الشباب العراقي، والأخرى تركز على استراتيجيات التخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ. وقدمت أوراق السياسات هذه ضمن مناقشة مائدة مستديرة مع صانعي القرار بغية تعزيز المشاركة المباشرة بين الشباب وواضعي السياسات. وسنعمل في عام ٢٠٢٤ على مزيد من الأوراق التي سيقترحها المجلس الأعلى للشباب الذي أسسه رئيس الوزراء، وبالتالي ضمان بقاء هذه الأوراق على صلة بصياغة سياسة الحكومة. كما نخطط -بالتعاون مع المجلس- في عام ٢٠٢٤ لدعم برنامج تدريب داخلي يهدف إلى تزويد الشباب بخبرة عملية داخل المؤسسات الحكومية.

لقد استمر التواصل أيضاً بشأن ملف الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة في عام ٢٠٢٣، وهي من الواجبات المهمة المناطة بالبعثة، فكيف تنظرون إلى العلاقات بين العراق والكويت في الوقت الراهن؟

هذه مهمة إنسانية ذات أهمية ولدى البعثة بشأنها ولاية محددة أناطها بها مجلس الأمن منذ عام ٢٠١٣. ووفقاً لهذه الولاية، نسعى إلى تيسير الحوار بين البلدين وتقديم المساعدة الفنية، على سبيل المثال، فيما يخص البحث عن المواقع التي يمكن أن يكون كويتيون أو رعايا بلدان ثالثة أخرى مدفونين فيها. وفي سياق اضطلاعنا بهذه المهمة، نعمل عن كثب مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي ترأس لجنة ثلاثية لا تضم العراق وإيران فحسب، بل أيضاً المملكة العربية السعودية وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. لقد كان التقدم بطيئاً، فمن الصعب حقاً تحديد مكان أكثر من (٣٠٠) شخص مفقود منذ عام ١٩٩٠، ولكنني أرى أن التقدم يمكن أن يكون أسرع إذا كُرس جهد كافٍ لهذه المهمة. وينطبق الأمر نفسه على إعادة الممتلكات العراقية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية.

ماهي أولويات البعثة في عملها السياسي خلال عام ٢٠٢٤؟

في الوقت الراهن، ننتظر معرفة نتائج الاستعراض الاستراتيجي المستقل لدور البعثة، وقرارات الحكومة العراقية ومجلس الأمن قبل انتهاء ولاية البعثة في ٣١ أيار ٢٠٢٤. وفي غضون ذلك، وعملاً بالولاية الحالية، ستواصل البعثة تقديم دعمها، على سبيل المثال من خلال العمل مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق. وستظل البعثة مستعدة لمواصلة الاضطلاع بدورها في دعم الحكومة العراقية والشعب العراقي في المجالات الرئيسية وللمدة التي ستتقرر في نهاية المطاف.

مقابلة مع

نائب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق/ منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق

السيد غلام محمد إسحق زي

شهد عام ٢٠٢٣ عملية انتقال كبيرة لأسرة الأمم المتحدة من الأنشطة الإنسانية إلى الأنشطة الإنمائية، فكيف ترى هذا الانتقال؟

في سياق المشهد المتغير في العراق مرت أسرة الأمم المتحدة في العراق في عام ٢٠٢٢ بعملية انتقال من الأنشطة الإنسانية إلى أنشطة إنمائية أكثر شمولاً. وعلى الرغم من هذا التحول الاستراتيجي فقد استلزمت الاحتياجات المتبقية في البلاد استمرار الدعم الإنساني لتلبية الاحتياجات العاجلة وحماية الفئات الضعيفة من السكان. ونظراً للتحسن الكبير في الأوضاع الإنسانية خلال عام ٢٠٢٣ فقد اغتنمت الأمم المتحدة هذه الفرصة لتحويل مزيد من الموارد باتجاه الأنشطة الإنمائية. ويعد هذا التحول المحوري بمثابة شهادة على التزامنا بدعم الجهود الجارية والطويلة الأمد التي يبذلها العراق بهدف تحقيق التعافي وإعادة الإعمار. ويتركز الاهتمام حالياً على بناء قدرات المؤسسات المحلية وتمكين المجتمعات المحلية وضمان مواءمة جهود الأمم المتحدة مع أهداف التنمية للبلد. وقد أضحى التعاون مع الحكومة العراقية والشركاء الرئيسيين ذا أهمية قصوى في تحقيق هذه الغايات. يجسد الحفاظ على التوازن المعقد بين تعزيز التنمية واستمرار المساعدة الإنسانية- حيثما تستدعي الضرورة- نهج الأمم المتحدة الدقيق في معالجة التحديات متعددة الأوجه التي يواجهها العراق.

لقد حققنا في عام ٢٠٢٣ تقدماً مستداماً، وعملية تحول من إدارة الأزمة إلى الإسهام بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأمد للبلد، مما يتيح لنا لعب دور أكثر فاعلية في دعم مسيرة العراق نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الازدهار لصالح شعبه.

ومن خلال تركيز الجهود على الأنشطة الإنمائية تنخرط الأمم المتحدة وشركاءها في العراق على نحو مشترك في تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية وتمكين المجتمعات المحلية والمساهمة في بناء مجتمع أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وأكثر إنصافاً. ويبرز التعاون القائم مع الحكومة العراقية والشركاء الآخرين التزاماً بضمان اتساق مبادرات الأمم المتحدة بسلاسة مع الأهداف الإنمائية الشاملة للدولة.

وفي مضمونها، تعكس عملية انتقال الأمم المتحدة من الأنشطة الإنسانية إلى الأنشطة الإنمائية تطوراً استراتيجياً في دورها داخل العراق، مما يدل على التزامٍ ليس بمعالجة الاحتياجات الآنيّة

فحسب، ولكن أيضاً بالمساهمة بفاعلية في النمو الدائم للأمة وازدهارها.

كانت وكالات الأمم المتحدة منخرطة بثقل كبير في جهود أعادة إعمار المناطق المحررة، فهل يمكنكم إخبارنا المزيد عن ذلك؟

في أعقاب الحرب العنيفة ضد تنظيم "داعش" في العراق، برزت وكالات الأمم المتحدة كأطراف فاعلة محورية في إعادة إعمار وإعادة تأهيل المناطق المحررة. ولم يشمل عملنا تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية فحسب، بل تضمن كذلك إعادة إعمار البنى التحتية الحيوية وتسهيل عودة السكان النازحين. ومن خلال نهجنا التعاوني، أقامت وكالات الأمم المتحدة شراكات قوية مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية والشركاء من المانحين الدوليين. ويهدف هذا الجهد المشترك إلى تحديد الاحتياجات ذات الأولوية ووضع صيغة للمساعدات مصممة خصيصا لمواجهة التحديات المعقدة التي برزت في أعقاب النزاع. ويتخطى التزام الأمم المتحدة جهود الإغاثة فقط، حيث يشمل استعادة الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة، فضلاً عن دعم سبل كسب العيش وخلق فرص اقتصادية لتعزيز التعافي المستدام.

ومما لا شك فيه أن أحد التحديات الرئيسية في هذه المهمة الضخمة هو حجم الدمار الذي سببه النزاع. وقد دمرت مناطق كثيرة، مما تطلب جهداً هائلاً ومتواصلاً لإعادة بناءها، ليس فقط إعادة تشييد المباني، ولكن أيضاً بناء المجتمعات المحلية بأكملها. بيد أن روح التعاون أثمرت بفضل المساعي المشتركة ودعم المجتمع الدولي والحكومة العراقية. وقد تمكنّا معاً من إحراز تقدم كبير في عملية إعادة الإعمار.

وباستشراف المستقبل، يبقى الالتزام قوياً، حيث لا تزال الأمم المتحدة ووكالاتها مصممة على دعم عملية إعادة الإعمار. وتنطوي استراتيجيتنا على الحفاظ على تعاون وثيق مع الشركاء المحليين لضمان تلبية احتياجات الفئات الأكثر هشاشة من السكان بشكل شامل. ويتمثل الهدف الأسمى بتمكين العمل الجاري تجاه تعزيز الازدهار والاستقرار في المناطق التي عانت من الآلام الناجمة عن النزاع.

خلال عام ٢٠٢٣ كان العراق ما يزال بحاجة للمساعدة الدولية في مشاريعه الإنمائية، فكيف تُقيّم استجابة المانحين لنداءات الأمم المتحدة؟

مثل عام ٢٠٢٣ فصلاً مهماً من جهود الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في العراق. وفي حين شجعتنا استجابة الشركاء المانحين لنداءاتنا، لا يزال هناك مجال لتعزيز تلك الاستجابة وسد الفجوات القائمة في التمويل.

ومما يدعو للتفاؤل أننا شهدنا التزاماً قوياً من العديد من المانحين بدعم احتياجات الشعب العراقي الأكثر إلحاحاً. وقد انعكس ذلك في المساهمات الكبيرة استجابةً لنداءاتنا، مع التركيز بشكل ملحوظ على تلك المتعلقة بالحلول الدائمة. كما لعبت برامج المعونة الثنائية دوراً محورياً، حيث وسَّعت شبكة الدعم التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة. غير أنه على الرغم من تلك الجهود الجديرة بالثناء، لا تزال هناك تحديات يتعين التصدي لها. حيث كانت هناك وتيرة متفاوتة في الاستجابة من البعض، وقد وضع فرض قيود على التمويل عقبات أمام قدرة الأمم المتحدة على تلبية الاحتياجات على أرض الواقع. وكان من العوامل المساهمة في ذلك تصنيف العراق حالياً كبلد متوسط الدخل ذي إيرادات كبيرة، وهو جانب يبدو أنه يؤثر على تخصيص وسرعة التمويل من الشركاء المانحين الدوليين.

وفي خضم تلك التحديات، اضطلعت الحكومة العراقية بدور هام في دعم جهودنا الإنمائية. وقد عززت كل من المساهمات المالية والدعم العيني البرامج الحيوية والتي تشمل الرعاية الصحية والتعليم والبنى التحتية. وقد برز هذا التعاون مع الحكومة كعنصرٍ أساسي يضمن استدامة مبادرات الأمم المتحدة وأثرها الدائم على حياة الشعب العراقي.

وحيث أن الأمم المتحدة تقر بالتحديات التي تواجهها الحكومة العراقية، فهي تعرب عن امتنانها لالتزام الحكومة الثابت بجدول أعمال التنمية المشترك. وإذ نركز على النهج التعاوني، نلتزم بمواءمة برامجنا بشكل وثيق مع الأولويات الوطنية للعراق. وسنواصل العمل عن كثب مع الحكومة لضمان تحقيق فارق إيجابي في حياة الشعب العراقي.

وبينما تعرب الأمم المتحدة عن امتنانها للدعم الذي تلقته حتى الآن، فإنها لا تزال تعتقد بأنه يمكن تحقيق المزيد. إننا ملتزمون بتكثيف التعاون مع الحكومة وشركائنا المانحين وبالسعي لتحقيق تمويل جيد استجابةً لنداءاتنا وبضمان أن تحقق البرامج أقصى إمكاناتها وفعاليتها. وعلى هذا الأساس، نواصل دعوتنا إلى تكثيف التعاون الدولي، مع التشديد على المسؤولية المشتركة عن إحداث أثر إيجابي دائم في العراق.

أعلنت الحكومة العراقية والأمم المتحدة وشركاءهما في عام ٢٠٢٣ عن إطلاق خطة الأمم المتحدة الموحدة "بداية جديدة" التي تعكس الرؤية المشتركة لدعم النازحين العائدين من شمال شرقي سوريا، فهل يمكنكم إعطاءنا نظرة عامة عن الجهود التي تنصُّ عليها الخطة؟

في مسعى لتسهيل عودة المواطنين العراقيين من شمال شرقي سوريا، تم إعلان خطة الأمم المتحدة الموحدة بعنوان "بداية جديدة" رسمياً في عام ٢٠٢٣. وتمثل هذه المبادرة جهداً مشتركاً بين الحكومة العراقية ووكالات الأمم المتحدة ومختلف الشركاء الدوليين من المانحين، حيث يعمل الجميع باتجاه أهداف شاملة تتماشى مع الأهداف الأوسع للأمم المتحدة في العراق.

وتتمحور الخطة حول أربعة أهداف استراتيجية تم وضعها لمواجهة التحديات المتعددة الأوجه لعملية العودة. فهي تهدف أولاً إلى دعم جهود الحكومة بفاعلية لإعادة كافة المواطنين العراقيين من شمال شرقي سوريا. وفي الوقت نفسه، تسعى خطة الأمم المتحدة الموحدة إلى تقديم المساعدة والحماية ذات الأهمية الحاسمة للعائدين، مع التأكيد على الأهمية القصوى لسلامتهم أثناء عملية إعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، تركز المبادرة بقوة على تعزيز تدابير المساءلة والأمن، إدراكاً للدور الأساسي الذي تلعبه هذه العناصر في تهيئة بيئة مستقرة للعائدين. إضافة لما تَقَدّم، تلتزم الخطة بتعزيز المقاربات المراعية للسن وللنوع الاجتماعي عند رسم البرامج، مع الاعتراف بالاحتياجات وأوجه الضعف الخاصة بمختلف الفئات الديمغرافية.

وللخطة إطار زمني للتنفيذ مدته عام واحد، مما يدل على مرونتها وإمكانية توسعها استناداً إلى وتيرة عمليات العودة. وتمثل الخطة خطوة مهمة في دعم جهود التعافي وإعادة الإعمار في العراق وفي تعزيز مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً للبلد.

ويعد توفر التمويل الكافي من الأمور الحاسمة لنجاح هذه المبادرة الواسعة النطاق. إن وجود استراتيجية مدروسة لتأمين الموارد المطلوبة أمر مطمئن. ومن الجدير بالذكر أن قدرة المانحين على المساهمة مباشرة في وكالات الأمم المتحدة أو من خلال صندوق استئماني تضيف مزيداً من المرونة إلى عملية التمويل، مما قد يوسع نطاق مجموعة المساهمين والمساهَمات. وتعرض هذه الآلية نهجاً دقيقاً واستراتيجياً لحشد الموارد.

وعلاوة على ذلك وتمشياً مع مبادئ الشفافية والمساءلة، تلتزم خطة الأمم المتحدة الموحدة برفع تقارير على نحو منتظم. ويعدُّ هذا الالتزام أمراً ضرورياً في تعزيز الثقة بين المانحين وغيرهم من

الجهات المعنية. ومن خلال إبقاء كافة الأطراف على علم بالتقدم المتحقق والتحديات والإنجازات، تكفل المبادرة وجود جو شفاف ويسوده التعاون.

ولا يمكن أن تكون أهمية اتباع نهج موحد للرصد والتقييم ضرباً من المبالغة. ويكتسي هذا النهج أهمية حاسمة لضمان الاتساق بين مختلف الأطراف المعنية وضمان توافق جهودهم الجماعية مع الاستراتيجية الأوسع نطاقا لخطة الأمم المتحدة الموحدة. ويعدُّ إطار الرصد والتقييم أمراً أساسياً في قياس فعالية المبادرة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها الشاملة.

ومن حيث جوهرها، تبرز خطة الأمم المتحدة الموحدة كمعلمٍ مهمٍ في مسار دعم جهود التعافي وإعادة الإعمار في العراق، وفي ذات الوقت، تعزيز مستقبلٍ أكثر سلاماً وازدهاراً للبلد. وتشير الروح التعاونية والرؤية الاستراتيجية الموجودة في الخطة إلى نهج شامل ومدروس لمواجهة التحديات المعقدة المرتبطة بعودة النازحين العراقيين من شمال شرقي سوريا.

في شهر أيلول من عام ٢٠٢٣ اجتمع زعماء العالم في نيويورك لبحث التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فكيف يسهم فريق الأمم المتحدة في العراق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق؟

يعمل فريق الأمم المتحدة في العراق بثبات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ إعلانها في عام ٢٠١٥. من خلال الجهود المتضافرة والتعاونية والمبادرات التي تستهدف فئات بذاتها، كان فريق الأمم المتحدة في طليعة المتصدين للتحديات الرئيسية، وقد وائم عمله مع أهداف التنمية المستدامة، بغية دفع العراق نحو مستقبل يقوم على التنمية المستدامة والتقدم. ويتجلى التزام الأمم المتحدة في النهج المتعدد الأوجه الذي يشمل مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى رعاية الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، بما يتماشى مع إطار أهداف التنمية المستدامة الأوسع. وأصبح تنفيذ المشاريع وتقديم المساعدة التقنية وإقامة الشراكات أدوات متكاملة، مما أسهم في إحداث تحول إيجابي في كافة أنحاء البلد.

تشمل المساهمات الرئيسية لفريق الأمم المتحدة في العراق التركيز الاستراتيجي على إعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة في مبادرات الأمم المتحدة لرسم البرامج والتمويل. ومن خلال تضمين أهداف التنمية المستدامة في مشاريعه، يعمل الفريق بفاعلية على تعزيز إدماج مبادئ التنمية المستدامة على كافة المستويات. وعلاوة على ذلك، يشارك فريق الأمم المتحدة في مبادرات عملية مثل تقديم الدعم الفني والتدريب للمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويكفل هذا النهج تزويد هذه الجهات المعنية بالأدوات اللازمة لتضمين أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط وصنع القرار التي تقوم بها. ويعزز تأثير هذه الجهود ثقافة التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.

وفي الوقت نفسه، وإدراكاً لأهمية مشاركة الفئات الشعبية، تعمل الأمم المتحدة في العراق بفاعلية مع المجتمعات المحلية والفئات المهمشة. ويسعى الفريق جاهداً لضمان شمول الجميع وتمثيلهم في مسيرة البلد نحو التقدم المستدام وذلك من خلال دمج وجهات نظر تلك الفئات في عمليات التخطيط الإنمائي والتنفيذ. وتثري هذه المشاركة عملية صنع القرار وتسهم في تمكين تلك المجتمعات من خلال إتاحة المجال لها لأن تكون ضمن الجهات المعنية بمساعي التنمية المستدامة في البلد. إضافة لذلك، يقدم فريق الأمم المتحدة في العراق دعمه للمبادرات الموجهة نحو تعزيز النمو والتنمية المستدامين. ويتماشى الفريق بشكل استراتيجي مع أولويات التنمية الرئيسية من خلال دعم مشاريع الطاقة المتجددة وتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة وضمان الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ولا يسعى هذا النهج الشامل إلى تلبية الاحتياجات الآنية فحسب، بل إنه يضع الأساس لمستقبل يتسم بالاستدامة والقدرة على مواجهة الأزمات.

وبصفة أساسية، ومن خلال عمله عن قرب مع مجموعة واسعة من الجهات ذات العلاقة وتركيزه على الأولويات الإنمائية الأساسية، يقوم فريق الأمم المتحدة في العراق بالمساعدة على ضمان جهود التنمية في البلاد. ولا تقتصر جهود الفريق على المساعدة في مواءمة مساعي البلاد الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة، بل تتعداها إلى تمهيد الطريق نحو مستقبل أكثر استدامةً وإنصافاً وازدهاراً للشعب العراقي.

لا يزال العراق يواجه العديد من التحديات في مواجهة التغير المناخي، فكيف تساعده الأمم المتحدة في التغلب على تلك التحديات؟

ضمن جهد منسَّق للتصدي للتأثير السلبي لتغير المناخ في العراق تلعب الأمم المتحدة دوراً رئيسياً، حيث تعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة العراقية والمجتمع المدني ومختلف الجهات المعنية. ويهدف هذا التعاون إلى وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لا تعزز التنمية المستدامة فحسب، بل تقلل الانبعاثات أيضاً، مما يسهم في مكافحة التغير المناخي على الصعيد العالمي.

تتضمن إحدى المقاربات التي تتبعها الأمم المتحدة في العراق تقديم المساعدة الفنية والدعم لبناء القدرات في مجمل القطاعات الحيوية، بما في ذلك الطاقة المتجددة والتخطيط الحضري المستدام وإدارة النفايات. ومن خلال نقل المعرفة والخبرة، تسعى الأمم المتحدة إلى تزويد العراق بالأدوات اللازمة لمواجهة التحديات التي يشكلها التغير المناخي على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، تقوم الأمم المتحدة بدور المُيسِّر للحوار والتعاون بين مختلف الجهات المعنية، وتعزيز نهج عمل شامل بشأن المناخ. ويسعى هذا الجهد التعاوني إلى خلق بيئة تعمل فيها كافة الجهات الفاعلة الرئيسية في انسجام تام باتجاه تحقيق الأهداف المشتركة، مما يعزز أثر وفعالية المبادرات ذات العلاقة بالمناخ. وتمشيا مع هذا الالتزام، لعبت الأمم المتحدة دوراً هاماً في إطلاق مبادرات رائدة مثل "البنك الأخضر المستدام". وتعكس هذه المبادرات الموجهة نحو تعزيز الاستثمارات المستدامة ودعم النمو الاقتصادي، تعكس قرار الأمم المتحدة بريادة تقديم حلول مبتكرة بشأن القدرة على مواجهة الظروف المناخية. ويعد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون (COP٢٨) علامة بارزة جديرة بالملاحظة في هذه الشراكة القائمة. وقدمت الأمم المتحدة، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار الفريق العامل المعني بالأولوية (٤)، دعماً كبيراً للحكومة العراقية في التحضير لهذا المؤتمر. وشمل هذا الدعم مساعدة العراق في صياغة ورقة بيان الموقف التي عرضت في المؤتمر وتدريب المفاوضين وتنسيق ورشات العمل الاستشارية، وتيسير إنشاء الجناح العراقي وتمويله. وقد استضاف الجناح، وهو الأول من نوعه بالنسبة للعراق في مؤتمر الأطراف، أكثر من (٣٠) حدثاً على هامش المؤتمر، بما في ذلك تلك التي ترأسها أعضاء من فريق الأمم المتحدة القطري، حيث تناولت مواضيع متنوعة تراوحت بين المناخ وبناء السلام إلى التمويل والطاقة والصحة والزراعة/الأمن الغذائي ومشاركة الشباب.

برز الجناح العراقي الذي تم أعداده على نحو جيد كمحور للأنشطة، حيث استقطب جمهوراً متنوعاً وعزز التبادل المثمر للآراء واستضاف اجتماعات على هامش المؤتمر ومَثَّل فرصة لبناء الشراكات الفعالة. ونتيجة لذلك، دخل العراق في مفاوضات رسمية أُحسِن الإعداد لها على نحو استثنائي وبدعم من فريق متنوع. والجدير بالذكر أن دعم الأمم المتحدة، من خلال وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

(اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، لعب دوراً حاسماً في رعاية المشاركة الفاعلة لـ (١٦) شاباً عراقياً، بهدف رعايتهم ليصبحوا نشطاء ومفاوضين بشأن المناخ مستقبلاً في بلدهم. وتؤكد هذه المبادرة التزام الأمم المتحدة ليس فقط بالعمل الآني بشأن المناخ، ولكن أيضاً بتنمية الجيل القادم من العراقيين ممن يكرسون جهودهم للممارسات المستدامة في العراق.

ما هي أهم أولوياتكم لعام ٢٠٢٤؟

تم تحديد أولوياتنا في العراق لعام ٢٠٢٤ من خلال نهج شامل ومتعدد الأوجه يهدف إلى مواجهة التحديات الملحة التي يواجهها البلد وإلى تعزيز التنمية المستدامة. وتشمل مجالات تركيزنا التكيف مع التغير المناخي ودعم مكافحة الفساد وإتاحة الخدمات العامة والحوكمة والحماية الاجتماعية، إلى جانب أمور أخرى. هذا فضلاً عن تركيزنا على تعزيز الشراكات والتي هي في صميم استراتيجيتنا، والتأكيد على التعاون مع الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والشركاء المانحين.

بادئ ذي بدء، نحن ملتزمون بدعم الحكومة العراقية والجهات ذات العلاقة في وضع وتنفيذ مبادرات مبتكرة ومستدامة بشأن التغير المناخي. ويشمل ذلك تقديم مساعدات لقطاعات متنوعة، بما في ذلك الزراعة والصحة والمياه والنقل وإنتاج الطاقة والبنى التحتية للإسكان، مع التركيز بشكل خاص على المناطق التي تأوي النازحين داخليا عند عودتهم.

وإدراكاً منا للحاجة الملحة إلى مكافحة الفساد، فإننا نتشارك بفاعلية مع الحكومة العراقية لتعزيز القدرات المؤسسية والشفافية والمساءلة على كافة المستويات. وتدعم مبادراتنا أجندة رئيس الوزراء للإصلاح من خلال - على سبيل المثال لا الحصر- تكامل حلول وسياسات وبرامج مشتركة لمكافحة الفساد تهدف إلى تأسيس قطاع عام أكثر شفافية ومساءلة.

وفي مجال الخدمات العامة، تكرّس الأمم المتحدة جهودها لضمان إتاحتها في المناطق الريفية، وتعزيز العدالة للفئات الضعيفة، وتعزيز قدرة الهيئات الدستورية. ونسعى إلى تعزيز مشاركة المواطنين، لا سيما من الشباب والنساء والفئات المهمشة من السكان، للإسهام في تعزيز الحكم الرشيد والتماسك المجتمعي.

تكثف الأمم المتحدة جهودها لمعالجة التغير المناخي، مع التركيز بشكل استراتيجي على ندرة المياه ورسم البرامج بشأن المناخ على نحو مشترك، ووضع استراتيجيات شاملة بشأن الدعوة والتكيف والمياه. ونهدف بذلك إلى تعزيز القدرة على الصمود من خلال الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، والحد من أخطار الكوارث، وإدارة التلوث والنفايات، مع توسيع الدعم لجهود التكيف والقدرة على مواجهة الأزمات، لا سيما ضمن الحماية الاجتماعية. وسوف يُعمم نهج التكيف مع تغير المناخ والأمن المناخي في مجمل مجموعة برامجنا، بغية بناء القدرة على مواجهة الأزمات على المستويين المجتمعي والمؤسسي.

ويتجلى التزامنا بجدول أعمال عام ٢٠٣٠ في دعمنا المستمر لتنفيذه. ويشمل ذلك إسداء المشورة في مجال السياسات ومواءمة الأنشطة مع الأولويات الوطنية كالاستراتيجية الإنمائية الوطنية وبرنامج الحكومة الحالي.

سيحتل النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمتنوع، وإيجاد فرص العمل، وقدرة المجتمع على الصمود مكانة محورية في جدول أعمالنا للعامين المقبلين. وسوف نواصل تقديم المساعدات الإنسانية والحد من العوامل المزعزعة للاستقرار والمساهمة في الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني والاقتصادي، ودعم عمليات العودة من شمال شرقي سوريا. وسيولى اهتمام خاص للتصدي للهجرة بسبب تغير المناخ، مع التركيز على الجنوب.

وتعدُّ التنمية الاقتصادية جانباً رئيسياً من استراتيجيتنا، مع التركيز على خلق فرص العمل ودعمها، وتعزيز التكنولوجيا والمهارات المتقدمة، ودعم فرص الأعمال التجارية، وتعزيز القدرات من أجل خلق اقتصاد ريفي يتسم بالاستدامة والقدرة التنافسية. كما سنركز على سياسات سوق العمل النشطة الفعالة والمبتكرة، وبرامج تنمية المهارات، والسياسات الهادفة إلى الحد من ظواهر عدم المساواة.

ويمثل تبني البيانات لأغراض التنمية والرقمنة أولوية في إصلاحات القطاع العام. يتضمن ذلك رسم خرائط شاملة وتحليل تشخيصي لنظم البيانات القائمة والمخطط لها، واستكشاف جدوى إنشاء نظام رصد عبر الإنترنت لأهداف التنمية المستدامة ورؤية عام ٢٠٣٠.

إن المصالحة المجتمعية والحماية الاجتماعية والشراكات الإعلامية وتوسيع رقعة انتشار الرسائل المهمة بشأن المناخ والحلول الدائمة والعنف ضد المرأة ووضع حد لعدم المساواة ورفع التقارير القائمة على الحقائق هي عناصر لا تتجزأ من جهودنا الجارية.

وسنواصل تعزيز شراكتنا الاستراتيجية مع الحكومة العراقية والشركاء الإنمائيين من خلال المبادرات المشتركة ووضع البرامج وخطط العمل بشكل مشترك. ويبقى ضمان العودة الآمنة والمستدامة للنازحين العراقيين بمثابة أولوية رئيسية، مع التركيز على إيجاد حلول دائمة ودعم الانتقال التدريجي من المساعدة العاجلة إلى التنمية الطويلة الأجل.

وأخيراً، يلتزم فريق الأمم المتحدة القطري بضمان الملكية الوطنية الكاملة لإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، والذي يتم العمل على وضعه للمدة ٢٠٢٤-٢٠٢٩، بما يتماشى مع أولويات أهداف التنمية المستدامة في العراق. وسنعمل عن قرب مع السلطات ذات الصلة واللجنة التوجيهية لإطار الأمم المتحدة، سعياً إلى البقاء شريكاً ثابتاً لشعب العراق وحكومته. ونتعهد باتباع مسارات إنمائية مستدامة وشاملة للجميع ومتكاملة وفعالة وكفؤة لتحقيق جدول أعمال ٢٠٣٠ لكل من في العراق.

مكتب الشؤون السياسية والتحليل

مقابلة مع

رئيس مكتب الشؤون السياسية والتحليل في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

السيد مانوج ماثيو

واصلت الحكومة العراقية جهودها لتنفيذ برنامجها الوزاري حيث أحرزت تقدما وواجهت تحديات

أخبرنا عن الدور الذي يضطلع به مكتبكم، ولماذا يعتبر عملكم مهماً؟

يدعم مكتب الشؤون السياسية والتحليل التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق قيادة البعثة في مساعيها الحميدة لتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية والمجتمعية. وبشكل ملموس، يدعم مكتبنا الممثل الخاص ونائب الممثل الخاص (للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية) في تعاملهما مع العراقيين على جميع المستويات، ويقدم أيضاً التقارير والتحليلات. وطوال عام ٢٠٢٣، كان التفاعل مع الشركاء العراقيين هو الجانب الذي تحققت من خلاله أكبر فائدة لعملنا - سواء كان ذلك التعاون مع المسؤولين الحكوميين، أو الأحزاب السياسية، أو ممثلي المجتمع، أو الناشطين من النساء والشباب أو الشخصيات الدينية والأقليات. وتلعب مكاتب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في البصرة وأربيل وكركوك

ونينوى دوراً مهماً في النهوض بالعمل في مختلف أنحاء البلاد. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي في المناطق المتنازع عليها تاريخياً أو دعم العلاقات البناءة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

كيف تلخص لنا عام ٢٠٢٣ من المنظور السياسي؟

كان عام ٢٠٢٣ عامًا حاسمًا آخر بالنسبة للعراق. واصلت الحكومة العراقية جهودها لتنفيذ برنامجها الوزاري حيث أحرزت تقدماً وواجهت تحديات. كان اعتماد قانون الموازنة الاتحادية الذي يصدر كل ثلاث سنوات في حزيران أحد الإنجازات الرئيسية، وقد سبقته مناقشات سياسية مكثفة. ومثّل تقديم الخدمات لبّ الميزانية الاتحادية التي اتسمت بوجود مستويات قياسية من الإيرادات والإنفاق والعجز، وعدم وضوح مهمة تنفيذها.

وشكّل إجراء انتخابات مجالس المحافظات في كانون الأول ٢٠٢٣ علامة فارقة أخرى، لتثبيت حق دستوري تعطّل لعقد من الزمان. وأجريت هذه الانتخابات في ١٥ محافظة اتحادية لأول مرة منذ عشر سنوات؛ وفي محافظة كركوك، كانت هذه أول انتخابات تجرى منذ عام ٢٠٠٥.

كما تشكلت الديناميكيات السياسية من خلال التغييرات التي طالت المناصب القيادية، ولا سيما فيما يتعلق برئاسة مجلس النواب. وفي الوقت نفسه، كان للديناميكيات الإقليمية آثار مضاعفة كبيرة على المشهد الأمني والسياسي، خاصة منذ تشرين الأول.

ما هي الإنجازات الملموسة والنقاط البارزة التي حققها مكتب الشؤون السياسية والتحليل خلال العام الماضي؟

لقد كان انخراطنا في العمل مع الشباب العراقيين خطوة مشجعة وواعدة، والذي كان يتم بالتنسيق مع مكتب رئيس الوزراء والمجلس الأعلى للشباب ومع الشركاء المحليين. طوال عام ٢٠٢٣، قام مكتب الشؤون السياسية والتحليل بتيسير الأنشطة في ثماني محافظات بهدف تعزيز المشاركة السياسية للشباب وتشجيع أدوارهم الطليعية في معالجة القضايا المجتمعية، لا سيما تغير المناخ. وشملت هذه الأنشطة قيام مدرسة صيفية في السليمانية، وتنظيم ورش عمل لبناء القدرات في بغداد وكربلاء، ومسابقة عمل الشباب في الموصل.

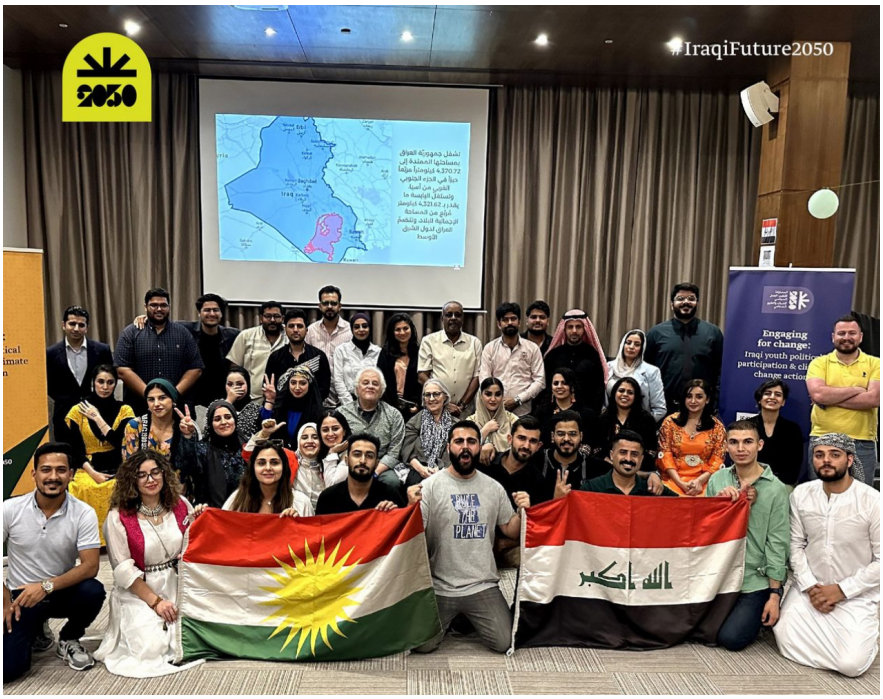

وقد كان مصدر إلهامٍ للجميع رؤية دوافع الابتكار والالتزام المشترك للشباب العراقي من جميع أنحاء البلاد - سواء كان ذلك في الأنبار أو النجف أو دهوك - للتفكير بشكل مشترك حول القضايا الأكثر إلحاحاً لجيلهم وتقديم مبادراتهم الخاصة، بدعم وتوجيهات الخبراء. وقد توّجت هذه الأنشطة بحلقة نقاش على المستوى الوطني في بغداد ضمت الشباب وأعضاء المجلس الأعلى للشباب، الذي أنشأه رئيس الوزراء في شهر آب. وقد وفرت هذه الحلقة منصة فريدة للشباب للتعبير عن مخاوفهم وتقديم توصياتهم المتعلقة بالسياسات لتوجيه البرامج والسياسات الحكومية.

إذا توجهنا للمستقبل: ما هي توقعاتكم لعام ٢٠٢٤؟

تتبادر إلى الذهن موضوعات بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل العراق - سواء ما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية التي تشتد الحاجة إليها، أو شمول الجميع والحوكمة، أو تنفيذ الدستور، أو معالجة آثار تغير المناخ، أو أمن الحدود، أو التموضع العام للعراق على الساحة العالمية. وتنعكس هذه الجوانب أيضا في البرنامج الحكومي. وفي عام ٢٠٢٤، سيكون من الأهمية بمكان تشكيل مجالس المحافظات من أجل تقديم الخدمات والحوكمة على المستوى المحلي. وستكون العلاقات الجيدة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان مهمة أيضاً لاستقرار العراق ككل. ومن المتوقع أيضاً أن يجري إقليم كردستان العراق انتخاباته البرلمانية المؤجلة، والتي تبقى ضرورية لدعم المؤسسات التي تتمتع بالتمكين الديمقراطي. وبالنسبة للعراق وشعبه، آمل أن تعمل جميع الجهات المعنية برؤية مشتركة للبلد وأن يغتنموا الفرص التي أمامهم، مع الأخذ في الاعتبار شواغل جميع شرائح المجتمع. ويتطلع مكتبنا إلى مواصلة دعم شركائنا العراقيين في هذه المجالات، بناءً على طلبهم واسترشادًا بالولاية المنوطة بنا.

> **شكل إجراء انتخابات مجالس المحافظات في كانون الأول 2023 علامة فارقة أخرى، لتثبيت حق دستوري تعطل لعقد من الزمان**

مكتب المساعدة الانتخابية

مقدمة

دور بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في العملية الانتخابية في العراق

واصلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) الاضطلاع بدور مهم ومتعدد الأوجه في مشهد الانتخابات العراقية منذ أول انتخابات أجريت في عام ٢٠٠٥، مما يجسد التزام الأمم المتحدة بدعم الديمقراطية والحوكمة للمجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع. ويتسم الدعم الذي تقدمه البعثة للعملية الانتخابية بأنه استراتيجي ومؤثر. وتقع مسؤولية تقديم المساعدة الانتخابية الشاملة في صميم ولاية البعثة، وهي مهمة تنطوي على مجموعة من الأنشطة ابتداءً بالدعم التقني والاستشاري إلى بناء قدرات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

لقد قامت البعثة -من خلال مكتب المساعدة الانتخابية التابع لها- بدور فعال في تقديم الدعم الانتخابي الشامل للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بغية إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية وشفافة في العراق.

ولا تقتصر مساهمة البعثة في العملية الانتخابية في العراق على الإطار الديمقراطي للبلد فحسب، بل تغرس كذلك الثقة بين المواطنين في النظام الديمقراطي والانتخابي. ويؤكد الدعم المستمر الذي تقدمه البعثة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ولا سيما في مجالات مثل العمليات وتكنولوجيا المعلومات والشؤون القانونية والتواصل والتوعية الجماهيرية، يؤكد التزام البعثة الثابت بتعزيز ثقافة ديمقراطية في العراق.

ومن خلال دعمه للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إجراء انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٢٣ بنجاح، والتي حققت إقبالاً للناخبين بنسبة ٤١٪، أوفى مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة على نحو مهم بإحدى المهام الرئيسية التي أوكلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ضمن ولايتها.

انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٢٣

يعد عام ٢٠٢٣ عاماً مهماً في مسيرة العراق الديمقراطية، حيث أجريت انتخابات مجالس المحافظات -التي طال انتظارها- في ١٥ محافظة (باستثناء محافظات إقليم كردستان: أربيل ودهوك والسليمانية). وأجريت هذه الانتخابات -وهي الأولى منذ عقد من الزمن والأولى منذ عام ٢٠٠٥ في كركوك- في ١٨ كانون الأول ٢٠٢٣، وأجري اقتراع خاص للقوات الأمنية والنازحين داخلياً يوم ١٦ كانون الأول. وقدم مكتب المساعدة الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) المساعدة الفنية خلال هذه المدة، وتغلب على العديد من التحديات مثل قيود الميزانية والعدد المحدود للموظفين.

وشهدت الانتخابات مشاركة (٤١٪) من الناخبين، حيث شارك (٦,٦) مليون من أصل (١٦,١) مليون ناخب مؤهل. وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج الأولية خلال ٢٤ ساعة عبر مؤتمر صحفي، تم بثه أيضاً عبر منصات المفوضية للتواصل الاجتماعي. ونُشرت تلك النتائج الأولية في وقت لاحق على الموقع الإليكتروني للمفوضية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه كانت المرة الأولى التي يتم فيها بث المؤتمر الصحفي المباشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأن موقع المفوضية واصل العمل بسلاسة بعد نشر النتائج.

وترشح في هذه العملية الانتخابية ما يزيد على (٥٩٠٠) شخصاً، بما في ذلك (١٦٦٢) امرأة للتنافس على المقاعد البالغ عددها (٢٨٥) مقعداً، خُصص منها (٧٥) مقعداً للنساء وعشر مقاعد لحصة الأقليات.

وتم تعيين وتدريب أكثر من (٢٠٠,٠٠٠) موظف لعملية الاقتراع وفرز الأصوات، شكلت النساء نسبة (٣٣٪) منهم. وقد أسهم التركيز على وضع دليل إجراءات سهل الاستخدام وخطة عملياتية شاملة ومبادرات واسعة النطاق للتواصل وتثقيف الناخبين، أسهم إسهاماً كبيراً في نجاح العملية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تشكيل ثلاث لجان داخل مفوضية الانتخابات لرصد انتهاكات الحملات الانتخابية أكد على قوة الإطار الانتخابي للمفوضية (أكثر من ٧٠٠ حالة تمت معالجتها وأكثر من ٣٠٠,٠٠٠ مراقب محلي ودولي).

من خلال دعمه للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إجراء انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٢٣ بنجاح، والتي حققت إقبالا للناخبين بنسبة ٤١%، أوفى مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة على نحو مهم بإحدى المهام الرئيسية التي أوكلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ضمن ولايتها

الدعم الشامل الذي قدمه مكتب المساعدة الانتخابية التابع لبعثة (يونامي) وإنجازات المكتب

مشاركة قيادات الأمم المتحدة

حضرت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ممارسة محاكاة للعمليات يوم الانتخابات، نظمتها مفوضية الانتخابات. وتضمنت الممارسة عرضاً مفصلاً لكافة الأجهزة الإليكترونية المقرر استخدامها يوم الانتخابات. وفي يوم ٥ كانون الأول اجتمعت الممثلة الخاصة للأمين العام، برفقة نائبها للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، بمجلس مفوضي مفوضية الانتخابات للاستماع إلى إحاطة عن وضع الاستعدادات للعملية الانتخابية.

وقام السيد كلاوديو كوردوني نائب الممثلة الخاصة للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، برفقة نائب الممثلة الخاصة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بزيارة مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات.

وقد انخرط مدير مكتب الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية المتكاملة- كبير مستشاري الشؤون الانتخابية الدكتور أمير أراين في العمل على نحو يومي مع الإدارة العليا والعمليات الاستراتيجية في مفوضية الانتخابات. وفضلاً عن ذلك، تواصل الدكتور أراين مع المحكمة الاتحادية العليا بشأن الأمور الانتخابية، وتواصل مع منظمات المجتمع المدني، وكان يُحيط أعضاء السلك الدبلوماسي في العراق علماً وعلى نحو منتظم بمستجدات التطورات الانتخابية.

المساعدة الفنية والدعم الاستشاري

كان دور مكتب المساعدة الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في دعم الجوانب العملياتية واللوجستية والفنية لعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ذا أهمية حاسمة. وشمل ذلك تقديم الدعم في وضع الأنظمة والإجراءات ذات الصلة، وتهيئة المستلزمات اللوجستية، وإعداد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأجريت خمس ممارسات محاكاة لاختبار منظومة الاقتراع، مما كفل الاستعداد والثقة في العمليات الانتخابية. وقد أكد حضور ممثلي البعثة لهذه الممارسات التزام الأمم المتحدة بدعم المسار الانتخابي لمفوضية الانتخابات.

بناء القدرات والتدريب

بالإضافة إلى الدعم اليومي الميداني، أقام مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة خلال المدة من آذار إلى تموز٢٠٢٣ سلسلة من الدورات التدريبية لبناء قدرات موظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، حيث تلقى أكثر من ٢٠٠ موظف في المفوضية تدريباً داخلياً في مجالات تكنولوجيا المعلومات والأمن والإجراءات والاتصالات الرقمية.

مشاركة منظمات المجتمع المدني وورش العمل التي شاركت فيها:

يَسَّر مكتب المساعدة الانتخابية التعاون بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني، من خلال تيسيره إقامة ورش عمل تدريبية جمعت (٤٠٠) شخصاً يمثلون مفوضية الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني. وعززت هذه المبادرة التفاهم والتعاون المتبادلين في مجال تثقيف الناخبين ومراقبة الانتخابات، مما أدى إلى اعتماد أكثر من (٣٠٠,٠٠٠) مراقباً محلياً. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت المفوضية أكثر من (٢٥) ورشة عمل تثقيفية باشتراك مختلف الجهات المعنية بالانتخابات.

التواصل والإعلام والتوعية الجماهيرية

ساعد فريق مكتب المساعدة الانتخابية في البعثة مفوضية الانتخابات في وضع خطة شاملة للتواصل والإعلام والتوعية الجماهيرية لانتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٢٣. وشملت الخطة، التي انقسمت إلى ثلاث مراحل، استخدام أدوات ومقاربات تقليدية ومبتكرة تتسم بفعاليتها من حيث التكلفة. وشمل ذلك المشاركة الإعلامية، وإعداد مواد الإعلام والتعليم والاتصال، والاستخدام الاستباقي لوسائل الإعلام الرقمية ووسائط التواصل الاجتماعي، وإطلاق حملات التحقق من الحقائق، وحملات إرسال الرسائل النصية إلى الجمهور، والاستفادة من القنوات التلفزيونية العراقية البارزة لبث رسائل مفوضية الانتخابات. وعلاوة على ذلك، وضع مكتب المساعدة الانتخابية سياسات ومبادئ توجيهية لوسائط التواصل الاجتماعي، وخطة إعلامية ليوم الانتخابات، وخطة إعلامية لما بعد الانتخابات، حيث تم إطلاع مفوضية الانتخابات عليها بغية اعتمادها وتنفيذها.

ونتيجة لتبنيه مفهوم "بعثة متكاملة تابعة لمنظمة أمم متحدة واحدة" تعاوَنَ مكتب المساعدة الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مع مكتب حقوق الإنسان في البعثة في تنظيم ورشة عمل بشأن أدوات واستراتيجيات التحقق من الحقائق.

وأبرزت أنشطة مثل مؤتمر "دور الإعلام في تعزيز المشاركة في الانتخابات"، الذي نظمته رئاسة الجمهورية وحضرته قيادة البعثة، أهمية مشاركة وسائل الإعلام والجمهور في العملية الانتخابية.

التركيز على مشاركة المرأة وأمنها

أكدت التدابير الرامية إلى معالجة المخاوف الأمنية للمرشحات وتخصيص خطوط ساخنة لتقديم الشكاوى، أكدت التركيز على المشاركة الانتخابية الشاملة والآمنة. وأقامت مفوضية الانتخابات دورة تدريبية لبناء قدرات المرشحات بشأن الأمن الشخصي ووسائط التواصل الاجتماعي، وحضر التدريب فريق مكتب المساعدة الانتخابية في البعثة .

روحية "أمم متحدة واحدة" التي تتبناها البعثة

لقد سلط التعاون مع مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الضوء على النهج المتكامل الذي تتبعه البعثة في الوفاء بولايتها الانتخابية.

آفاق المستقبل: تأمل في انتخابات مجالس المحافظات لعام 2023

وتمثل انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٢٣ في العراق، والتي يَسَّرتها الجهود المتضافرة لمكتب المساعدة الانتخابية في البعثة والذي عمل كفريق واحد لدعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تمثل شهادة على الالتزام بالعمليات الديمقراطية في العراق. ويعكس نجاح هذه الانتخابات، والتي اتسمت بشمول الجميع وإمكانية الوصول ونظرة الجمهور الإيجابية، يعكس مرونة النظام الانتخابي العراقي وتقدمه، وقد وضعت إنجازات هذا العام معياراً للاستحقاقات الانتخابية المستقبلية في العراق.

واستشرافا للمستقبل في عام ٢٠٢٤، يستعد العراق للانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان، حيث سيواصل مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة تقديم دعمه الفني والاستشاري للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بغية إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية في الإقليم. ومع اقتراب عام ٢٠٢٥، سيدعم مكتب المساعدة الانتخابية في البعثة كذلك مفوضية الانتخابات في استعداداتها لانتخابات مجلس النواب العراقي. وفي غضون ذلك، سيواصل المكتب تقديم المساعدة إلى المفوضية في استعراض الإنجازات ودراستها وتوثيق الدروس المستخلصة وإجراء مراجعات استراتيجية لتعزيز التنسيق الداخلي والتواصل ضمن المفوضية، فضلا عن تنسيقها مع الجهات الخارجية ذات العلاقة.

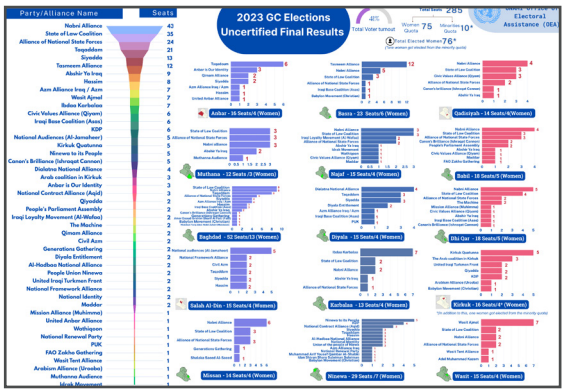

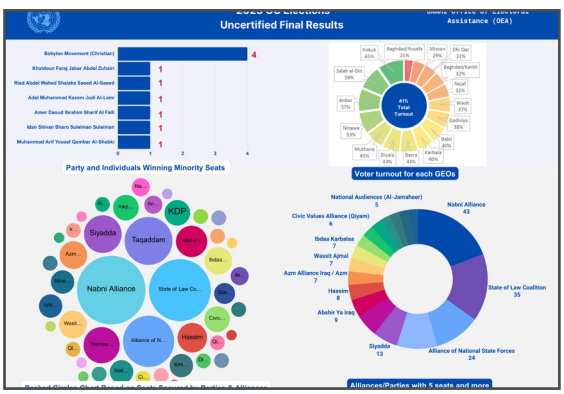

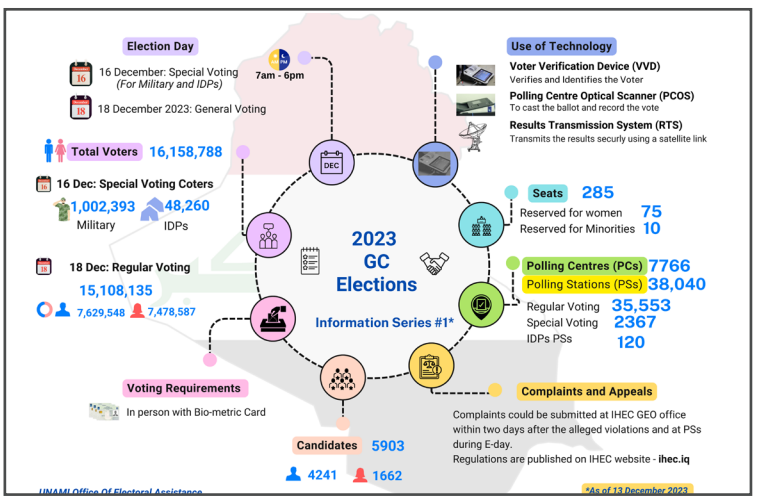

مكتب حقوق الإنسان

لمحة عامة عن أنشطة مكتب حقوق الإنسان في البعثة في عام ٢٠٢٣

ما هي ولاية حقوق الإنسان المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)؟

يضطلع مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بتنفيذ ولاية البعثة المتعلقة بحقوق الإنسان وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٦٨٢ (٢٠٢٣) وقراراته السابقة لتعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني لتعزيز سيادة القانون وتحسين الحوكمة في العراق.

في عام ٢٠٢٣، واصل مكتب حقوق الإنسان العمل مع الحكومة العراقية لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع مواطني العراق. كما تعاون مكتبنا مع الحكومة العراقية لتعزيز التدابير التشريعية والسياسية لتعزيز احترام حقوق الإنسان وتعزيز المشاركة مع آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. أيضاً عمل مكتب حقوق الإنسان بشكل وثيق مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، والمجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري لمزيد من عمليات الرصد والإبلاغ عن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والدعوة لتعزيز حماية حقوق الإنسان واحترامها.

ما هي التطورات التي شهدتها أوضاع حقوق الإنسان في العراق عام ٢٠٢٣؟

في عام ٢٠٢٣، استمرت الاحتجاجات السلمية محدودة النطاق في مختلف المحافظات حيث طالب الناس بالحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحسين إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمياه وتحسين فرص العمل، ووضع حدّ للفساد، والمساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من المطالبة المستمرة، ظلت المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان محدودة في ظل ضآلة الحيّز المتاح للمجتمع المدني والتحديات التي تعوق ممارسة الحق في حرية التعبير، وتهم التشهير الجنائي، وعرقلة ومضايقة العاملين في مجال الإعلام، والتهديدات والترهيب ضد الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني.

إن إقرار التشريعات المتوافقة مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية لتعزيز حماية حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكها في العراق. وعلى الرغم من تشكيل حكومة جديدة منذ تشرين الأول ٢٠٢٢، إلا أن الموافقة على عدد من مشاريع القوانين، بما في ذلك قوانين مناهضة العنف الأسري، وحرية التعبير، والحماية من الاختفاء القسري، ظلت معلقة خلال عام ٢٠٢٣.

وواصل مكتب حقوق الإنسان جهوده لتعزيز الأداء المستقل للمفوضية العليا لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس ولكي تتمكن من اختيار مجلس مفوضيها. وفي شباط ٢٠٢٣، صوّت مجلس النواب على تشكيل لجنة خبراء مكونة من ١٥ عضواً لاختيار مجلس المفوضين. وواصل مكتب حقوق الإنسان بذل الجهود والعمل المستمر مع أعضاء لجنة حقوق الإنسان البرلمانية لضمان تقيّد عملية الاختيار بمعايير الكفاءة والمهنية والاستقلالية على النحو المبين في مبادئ باريس. وانتهت فترة ولاية مجلس مفوضي المفوضية العليا لحقوق الإنسان البالغة ٤ سنوات في تموز ٢٠٢١.

ما الدور الذي قام به مكتب حقوق الإنسان في البعثة للحفاظ على الحيّز المتاح للمجتمع المدني وتوسيع نطاقه؟

إن حماية حرية التعبير والحق في التجمع السلمي هي أولوية أساسية لمكتب حقوق الإنسان في البعثة. شاركت البعثة في المراقبة والإبلاغ عن أوضاع النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام. في عام ٢٠٢٣، ظل نشطاء المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون يتعرضون للاعتقالات والمضايقات والتهديدات والقيود، مما يمنعهم من أداء أدوارهم المشروعة في المجتمع. وقد لاحظنا بقلق كبير استهداف الناشطين والصحفيين تحت ستار التشهير أو لنشر محتوى يعتبر "مهيناً".

ومن أجل الحفاظ على الحيز المتاح للمجتمع المدني وتوسيعه، شارك مكتب حقوق الإنسان على نطاق واسع في تعزيز حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، وحماية الصحفيين/الصحفيات، ومنع التهديدات والمضايقات عبر الإنترنت، وعزز التدابير الرامية إلى تعزيز قدراتهم على المشاركة بفعالية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتسليط الضوء على القضايا ذات الاهتمام العام وزيادة الوعي بحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، شارك مكتب حقوق الإنسان في الدعوة مع مختلف دوائر الحكومة والمجتمع المدني والمفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان لتعزيز التدابير التشريعية والسياسية للحفاظ على الحيز المتاح للمجتمع المدني وتوسيع نطاقه بما يتماشى مع دستور العراق والتزاماته الدولية.

قام مكتب حقوق الإنسان في البعثة بتيسير سلسلة من خمس دورات تدريبية لبناء القدرات، مدة كل منها يومين، استهدفت الصحفيات العراقيات في بغداد والأنبار والبصرة والموصل والنجف لتزويدهن بالاستراتيجيات والأدوات اللازمة لدمج

منظورات حقوق الإنسان والنهج القائم على الحقوق في تقاريرهن الصحفية وتمكين الصحفيات كمدربات لتكرار هذا التدريب. اختتمت المرحلة الثانية من هذا المشروع بمؤتمر وطني تم تنظيمه بالاشتراك مع منتدى الصحفيات العراقيات تحت رعاية "المشروع العالمي لحرية الإعلام والوصول إلى المعلومات وسلامة الصحفيين" التابع لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. تم تنفيذ المرحلة الأولى في عام ٢٠٢٢ بتنظيم ثمانية عشر دورة تدريبية عبر الإنترنت وفعالية واحدة لتدريب المدربين لصالح الصحفيات والمدونات والمدافعين عن حقوق الإنسان ومحامي الدفاع.

خلال عام ٢٠٢٣، نظم مكتب حقوق الإنسان سلسلة من خمس فعاليات تدريبية تم تنظيمها في بغداد وكربلاء وكركوك وذي قار، حضرها صحفيون ومحامون وممثلو المجتمع المدني وممثلون عن المفوضية العليا لحقوق الإنسان من أجل الاستخدام الآمن للفضاء الالكتروني وحماية الحق في حرية التعبير والتصدي لخطاب الكراهية. اختتمت سلسلة التدريب بورشة عمل لتدريب المدربين لمدة ثلاثة أيام في أربيل حول "الأمن الرقمي والحقوق الرقمية" في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني إلى ٢ كانون الأول. تم تنفيذ المشروع بالاشتراك مع الشبكة العراقية لوسائل التواصل الاجتماعي.

ما الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لحماية حقوق الإنسان في مجال اقامة العدل؟

إن مشاركة مكتب حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل تعزز تدابير منع النزاعات وبناء التماسك الاجتماعي واحترام سيادة القانون. ولهذا الغرض، واصل مكتب حقوق الإنسان تنفيذ برنامجه الخاص بمراقبة عملية الاحتجاز والمحاكمة الذي يركز بشكل خاص على مراقبة محاكمات المشتبه بهم من تنظيم داعش وتعزيز الامتثال للضمانات الإجرائية وضمانات الاحتجاز ومعايير المحاكمة العادلة وعدالة الأحداث في العراق. وبعد جهود المناصرة والمشاركة رفيعة المستوى التي بذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان خلال زيارته إلى العراق في آب ٢٠٢٣، جرى استئناف برنامج مراقبة الاحتجاز. وبغية تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة والضمانات الإجرائية، في عام ٢٠٢٣، نفّذ مكتب حقوق الإنسان ٣٨١ مهمة لمراقبة المحاكمات، وراقب ٢٣٠ محاكمة لمكافحة الفساد في إطار مشروع مشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مكافحة الفساد.

نفذ مكتب حقوق الإنسان عدة أنشطة لتعزيز القدرات ودعم الجهود الرامية إلى حظر التعذيب وسوء المعاملة، وزيادة فهم وتنفيذ مبادئ الإجراءات القانونية الواجبة من قبل المسؤولين عن إنفاذ القانون، وحماية حق المتهمين فيما يتعلق بالتحقيق والتمثيل القانوني. وركزت أنشطة التعاون الفني أيضاً على إطار قانون حقوق الإنسان العراقي والدولي الذي يحكم عمليات الاعتقال والتحقيق المشروعة، فضلاً عن حظر التعذيب وسوء المعاملة، وتعزيز دور محامي الدفاع في مكافحة الفساد.

بالإضافة إلى ذلك، قام مكتب حقوق الإنسان بتيسير الحوارات مع مسؤولي إنفاذ القانون، وضباط التحقيق من مختلف أقسام الشرطة، وممثلي المفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، ومحامي الدفاع لتعزيز فهم مبادئ الإجراءات القانونية الواجبة وتنفيذها في سياق إنفاذ القانون، بما في ذلك صون عملية التحقيق، والحق في التزام الصمت، والحق في التمثيل القانوني ومنع الاحتجاز أو الاعتقال التعسفي وحظر التعذيب والمعاملة/العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

علاوة على ذلك، عزز مكتب حقوق الإنسان قدرات المحامين في نقابة المحامين العراقيين والمجتمع المدني بشأن دور محامي الدفاع والتحديات التي تواجههم في ظل نظام العدالة العراقي. كذلك شارك مكتب حقوق الإنسان العمل مع القاضيات في رابطة القاضيات العراقيات لمعالجة التحديات التي تعوق التحقيق في الفساد واستكشاف الفرص المتاحة لدعم وتعزيز دورهن في مكافحة الفساد.

ما هو الدور الذي لعبه مكتب حقوق الإنسان في البعثة لتعزيز حقوق المرأة والطفل، وخاصة حماية المرأة من العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي؟

ساهم مكتب حقوق الإنسان بالاشتراك مع وحدة النوع الاجتماعي في البعثة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشركاء آخرين في فريق الأمم المتحدة القطري، في تعزيز حماية المرأة، بما في ذلك الحماية من العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز مشاركتها الفعالة في عمليات صنع القرار. وشجعت البعثة الجهود الرامية إلى مواصلة تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط المناسبة والفعالة للنهوض بالمرأة في أنظمة ومؤسسات العدالة القضائية على المستويات القيادية والإدارية وغيرها من المستويات لتعزيز مشاركة المرأة بشكل كامل وعلى قدم المساواة في جميع مستويات السلطة القضائية.

وفي تشرين الثاني، عقدت البعثة حواراً رفيع المستوى في أربيل لإنشاء آلية مخصصة لتعزيز تدابير المساءلة عن العنف الإجرامي في السياقات الأسرية للتمكن من التنسيق الفعال للتصدي للعنف الأسري وتعزيز مساءلة الجناة. وعملت البعثة مع نظرائها المحاورين على النهوض بتحقيق العدالة للمرأة من خلال تعزيز النظام القضائي لمنع العنف ضد المرأة من خلال تعزيز تدابير المساءلة.

وشارك مكتب حقوق الإنسان في رصد أوضاع الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة والإبلاغ عنها؛ حيث تم توثيق ست انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وفي عام ٢٠٢٣، وقعت الحكومة العراقية على خطة العمل الرامية لمنع استخدام الأطفال وتجنيدهم من قبل قوات الحشد الشعبي. ولدعم تنفيذ هذه الخطة، قدمت البعثة الدعم الفني للحكومة وقوات الحشد الشعبي لتعزيز تدابير

حماية الأطفال.

كيف دعم مكتب حقوق الإنسان في يونامي الحكومة العراقية في تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري؟

لا يزال الاختفاء القسري، سواء في الماضي أو في الآونة الأخيرة، يشكل مصدر قلق خطير فيما يتعلق بحقوق الإنسان في العراق. ففي نيسان ٢٠٢٣، أصدرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري تقريرها الكامل عن زيارتها إلى العراق في تشرين الثاني ٢٠٢٢. وكما هو منصوص عليه في التقرير، قدمت الحكومة العراقية ملاحظاتها على التقرير في شهر آب ٢٠٢٣. كما شاركت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في تعزيز تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير، بما في ذلك اجتماعاتها مع بعثة العراق الدائمة في جنيف. وبعد إصدار الملاحظات الختامية، عمل مكتب حقوق الإنسان مع الحكومة لتسهيل الحوار مع اللجنة المعنية بالاختفاء القسري. وفي آب ٢٠٢٣، قدمت الحكومة ردها على الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة المعنية بالاختفاء القسري. كما زارت اللجنة المعنية بالاختفاء القسري العراق في الفترة من ١٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢ وتواصلت مع المسؤولين الحكوميين والضحايا ومنظمات المجتمع المدني ومسؤولي الأمم المتحدة والمجتمع الدبلوماسي.

ما هو الدور الذي لعبه مكتب حقوق الإنسان في يونامي خلال المبادرة الخامسة والسبعين لحقوق الإنسان للاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟

طوال عام ٢٠٢٣، نظم مكتب حقوق الإنسان فعاليات في إطار المبادرة ٧٥ لحقوق الإنسان لتعزيز العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان باستخدام مواضيع الحملة المختلفة. وقد نظم مكتب حقوق الإنسان فعاليات حول موضوع "العدالة بين الأعراق - تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي"، جمعت العراقيين من أصل أفريقي والغجر وغيرهم من مجتمعات الأقليات والمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني لمناقشة أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية العدالة والمساواة بين الأعراق والمساءلة في العراق والتزاماته بموجب اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، ودور الحكومة والمجتمع المدني في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب في العراق.

ونظم مكتب حقوق الإنسان بالشراكة مع مؤسسة بابلون للأفلام مهرجاناً للأفلام الوثائقية المتعلقة بحقوق الإنسان، والذي شمل عرض أفلام قصيرة وأفلام وثائقية حول موضوعات حقوق الإنسان في محافظات بابل وبغداد ونينوى. وسلط عرض الأفلام الضوء على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والمساءلة وتأثير تغير المناخ على الحياة وسبل العيش. وقد اجتذبت هذه الأحداث المفتوحة اهتماما كبيرا من جانب عامة الناس، مما أدى إلى زيادة الوعي بشأن الشواغل الحاسمة المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي ١٣ كانون الأول ، نظم مكتب حقوق الإنسان عرضاً سينمائياً ومعرضاً فنياً في مجمع الأمم المتحدة المتكامل في بغداد للمسؤولين الحكوميين ونشطاء المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي وموظفي الأمم المتحدة للاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان.

ويعد تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة لمواجهة خطاب الكراهية أحد الالتزامات الواردة في خطة عمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بشأن خطاب الكراهية. وللاحتفال باليوم العالمي لمكافحة خطاب الكراهية، وكجزء من مبادرة حقوق الإنسان ٧٥، نظم مكتب حقوق الإنسان حواراً حول دور وسائل الإعلام، بما في ذلك منشئ محتوى وسائل التواصل الاجتماعي، في مكافحة خطاب الكراهية في العراق. وحضر الحفل ممثلون عن الوزارات والدوائر الحكومية، وهيئة الاتصال والإعلام، ومجلس القضاء الأعلى، وخبراء الإعلام التقليدي ومؤثرو وسائل التواصل الاجتماعي، والمفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان، وممثلين عن رجال الدين والأعراق المختلفة، والصحفيون والناشطون ومنظمات المجتمع المدني. وركز الحوار على مجموعة من المواضيع، بما في ذلك وجهات نظر الأقليات حول خطاب الكراهية والتماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات مع وسائل الإعلام وشركات التواصل الاجتماعي للتصدي لخطاب الكراهية.

ما هي الخطوات التي اتخذها مكتب حقوق الإنسان في يونامي للتعامل مع حقوق الإنسان لمكونات المجتمع العراقي؟

عمل مكتب حقوق الإنسان بشكل وثيق مع المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والمكونات المجتمعية العراقية لتعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المكونات العرقية والدينية في العراق. كما إن المشاركة المنظمة مع شباب الأقليات والمجموعات المهمشة مكّنت من زيادة الوعي والعمل المتضافر من قبل المجتمع المدني للمشاركة مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والحكومة العراقية من أجل اعتماد تدابير لزيادة حماية الأقليات وتعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي. وشارك مكتب حقوق الإنسان في أنشطة الدعوة التي تهدف إلى تشجيع الحكومة العراقية على تنفيذ القوانين القائمة، وتعزيز الأطر والآليات المؤسسية ذات الصلة لتعزيز حماية الأقليات، وزيادة فرص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز مشاركتهم الكاملة والهادفة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات. كما شارك مكتب حقوق الإنسان بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني والمفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان في حوار مع مستشار رئيس الوزراء لشؤون المكونات وأعضاء الأقليات في مجلس النواب لتعزيز التدابير الرامية إلى حماية حقوق الأقليات.

وعمل مكتب حقوق الإنسان مع الجهات المعنية ونفذ مشاريع بناء القدرات لمعالجة الأسباب الجذرية للتمييز العنصري، وتعزيز العدالة بين الأعراق ومعالجة أنماط العنف المنهجية ضد المجموعات العرقية والدينية. ودعم مكتب حقوق الإنسان قدرة منظمات المجتمع المدني على تعزيز حماية حقوق الإنسان للأقليات العرقية والدينية في العراق وتشجيع الحوار بين الحكومة العراقية والمجتمع المدني ولجنة القضاء على التمييز العنصري.

وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان للأقليات العرقية والدينية والتماسك الاجتماعي، نظم مكتب حقوق الإنسان ورشتي عمل لمدة ثلاثة أيام حول "الحق في التعليم" جمعت مجموعة متنوعة من المعلمين والمدافعين عن التعليم، مما يعكس تنوع المجتمع العراقي بما في ذلك المسيحيين والإيزيديين والكاكائين والتركمان والشبك والزرادشتين والعرب والأكراد الذين حضروا الورشتين. وشكلت ورش العمل جزءاً من الجهود المبذولة لتعزيز الحق المتساوي والشامل في التعليم للمكونات المجتمعية المتنوعة في العراق. وقد أتاحت ورشة العمل مساحة لتفكيك الأطر القانونية والنظرية الرئيسية وتسليط الضوء على القضايا والتحديات والعوائق الحاسمة مع إصدار توصيات سياسية عملية لمعالجة هذه المخاوف. وناقش المشاركون ضرورة التمثيل الشامل في المناهج الدراسية لضمان الحق في التعليم العادل لجميع الفئات. وتلت ورش العمل سلسلة من ثلاثة حوارات في أربيل وبغداد في تشرين الثاني ٢٠٢٣ لدعم تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بشأن الحق في التعليم.

بالإضافة إلى ذلك، نظم مكتب حقوق الإنسان ثلاثة فعاليات في بغداد وأربيل والبصرة حول التنوع كأداة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على حقوق الأقليات في إطار مبادرة حقوق الإنسان ٧٥ للاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي، وتسليط الضوء على استراتيجيات تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة بشأن تعزيز وحماية حقوق الأقليات في العراق.

ولتعزيز التماسك الاجتماعي واحترام حقوق الأقليات الدينية والعرقية، واصل مكتب حقوق الإنسان تنسيق تنفيذ خطة عمل يونامي بشأن خطاب الكراهية، وتوثيق حوادث خطاب

الكراهية، بما في ذلك التحريض على الكراهية الدينية، وتنظيم الحوارات بين أصحاب المصلحة، وتوفير الدعم الفني للحكومة العراقية لتبني سياسات وتدابير لمواجهة خطاب الكراهية. ولهذا الغرض، تعاونت يونامي مع اللجنة العليا لمكافحة خطاب الكراهية - التي عينها رئيس الوزراء - لدعم اعداد استراتيجية وطنية لمكافحة خطاب الكراهية. ومازال العمل جارياً.

ما هو عدد أنشطة تدريب بناء القدرات التي نظمها مكتب حقوق الإنسان خلال عام ٢٠٢٣؟ من هم المشاركون؟

في عام ٢٠٢٣، نظم مكتب حقوق الإنسان ١١٣ ورشة عمل/فعالية تدريبية لبناء القدرات في بابل وبغداد والبصرة وأربيل وكربلاء وكركوك والموصل وواسط. وفي المجمل، استفاد ١٧٠٣ مشارك (٩٨٣ رجلًا و٧٢٠ امرأة) من أنشطة بناء القدرات هذه. وقد حضر هذه الفعاليات محامون ونشطاء وشبكات المجتمع المدني ومدافعون عن حقوق الإنسان وناشطون في مجال حقوق المرأة ومنظمات غير حكومية معنية بحقوق المرأة ومسؤولون حكوميون وقضاة وموظفون في المفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان.

هل يتعامل مكتبكم مع الشباب والنساء والمنظمات العاملة في مجال حقوق ذوي الإعاقة؟

في عام ٢٠٢٣، تعاون مكتب حقوق الإنسان مع ستة وأربعين منظمة يقودها الشباب في جميع أنحاء العراق لتعزيز مشاركة الشباب في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، أنشأ مكتب حقوق الإنسان شراكات جديدة مع الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب التي تدافع عن حقوق الإنسان والطرق الفعالة للتصدي لتغير المناخ، وبالتالي تعزيز قدرة نشطاء المجتمع المدني في مجال تغير المناخ وقضايا حقوق الإنسان على اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن الحق في الصحة والمياه والحق في الممارسات الزراعية المستدامة.

كما شارك مكتب حقوق الإنسان وتعاون مع واحد وتسعين منظمة تقودها نساء في جميع أنحاء العراق لحماية حقوق المرأة. وخلال حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، شارك مكتب حقوق الإنسان مع نظرائه من المجتمع المدني والحكومة لتعزيز التدابير الرامية إلى تجريم العنف الاسري، وإضفاء الطابع الرسمي على أنظمة الدعم الفعالة للناجين ومحاسبة مرتكبي العنف الاسري. علاوة على ذلك، شارك مكتب حقوق الإنسان في حوار مع الجهات المعنية ونظم مناقشات جماعية مركزة لتعزيز المساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ودعم الجهود المبذولة لتنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات.

ولتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، شارك مكتب حقوق الإنسان وتعاون مع ستة وعشرين منظمة للأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، واصل مكتب حقوق الإنسان دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

هل يعمل مكتب حقوق الإنسان في يونامي على تعزيز حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ؟

يعد العراق من أكثر الدول تأثراً بتأثير تغيير المناخ. ويعزز مكتب حقوق الإنسان التدخلات القائمة على الحقوق في مجال تغير المناخ ويدافع

عن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، بما في ذلك الحق في الهواء النظيف؛ ومناخ آمن ومستقر؛ والحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي المناسب؛ وأغذية صحية ومنتجة بشكل مستدام؛ وبيئات غير ملوثة للعيش والعمل والدراسة واللعب؛ والتنوع البيولوجي والنظم البيئية الصحية. وقد نظم مكتب حقوق الإنسان فعاليات مع الشباب المنخرطين بنشاط في تعزيز حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ.

ما هو محور المناقشات خلال الزيارة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى العراق؟

قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، بزيارة العراق في الفترة من ٦ إلى ٩ آب ٢٠٢٣، وأجرى مناقشات بناءة مع رئيس مجلس الوزراء العراقي ورئيس الجمهورية ورئيس وزراء إقليم كردستان العراق ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى في بغداد والبصرة وأربيل. والتقى السيد تورك أيضاً بالمجتمع المدني، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، والناشطين في مجال البيئة، والصحفيين، والمحامين، وممثلي المجتمعات العرقية والدينية. وركزت المناقشات على تقلص الحيز المدني، وحقوق الأقليات، وحقوق المرأة، وسيادة القانون وظروف أماكن الاحتجاز، والأشخاص المفقودين، والاختفاء القسري، وقضايا عدم المساواة والتمييز والمساءلة والإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم المرتكبة ضد الناشطين، الصحفيين والمتظاهرين، فضلاً عن حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي ووقف رسمي لاستخدام عقوبة الإعدام. كما شهد بنفسه التدهور البيئي الخطير الناجم عن مزيج سام من العنف، وتجاوزات صناعة النفط، والاحتباس الحراري، وانخفاض هطول الأمطار، والافتقار إلى تدابير فعالة لحماية البيئة، بما في ذلك سوء إدارة المياه وتنظيمها وتأثير تغير المناخ على حقوق الانسان.

ما هو الغرض من زيارة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى العراق؟

زارت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، العراق في الفترة من ٧ إلى ١١ كانون الثاني ٢٠٢٤ والتقت بالرئيس العراقي ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان وكبار المسؤولين الحكوميين في بغداد. وأثنت على التقدم الذي أحرزته الحكومة العراقية في مجال حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع، ورحبت بتوقيع الحكومة على خطة العمل في آذار ٢٠٢٣ لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الحشد الشعبي، والتقدم الكبير الذي تم إحرازه في هذا الصدد. والتقت الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة غامبا أيضاً بالمجتمع الدبلوماسي وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

ما هي أولويات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٤؟

في عام ٢٠٢٤، سيواصل مكتب حقوق الإنسان في يونامي دعم الحكومة العراقية والمجتمع المدني والمفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً لتفويض مجلس الأمن ووفقاً لالتزامات العراق الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان. وتشمل أولويات مكتب حقوق الإنسان في يونامي في عام ٢٠٢٤ ما يلي:

- رصد التطورات في مجال حقوق الإنسان والإبلاغ عنها لتسليط الضوء على القضايا والاهتمامات.
- العمل مع الحكومة العراقية لتعزيز القدرة المؤسساتية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- الدعوة إلى اعتماد التشريعات والسياسات الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان.
- حماية الفضاء المدني والديمقراطي وخلق بيئة مؤاتية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام من خلال القوانين والسياسات المتوافقة مع المعايير الدولية.
- تعزيز سيادة القانون ومعايير المحاكمة العادلة من خلال عملية إصلاح تشريعية وسياسية ومؤسساتية شاملة لضمان احترام الإجراءات القانونية الواجبة والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.
- تعزيز المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل المستهدف والاختطاف والتهديدات والمضايقات التي يتعرض لها الناشطون والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والمتظاهرون.
- حماية وتعزيز حقوق الأقليات الدينية والعرقية والتنوع والسياسات الشاملة وغير التمييزية لتحقيق التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي.
- تعزيز الامتثال للقانون الدولي ودستور العراق، فيما يتعلق بمحاسبة مرتكبي العنف الاسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحماية حقوق المرأة وإشراك المرأة في عمليات صنع القرار.
- الترويج والدعوة إلى إقرار التشريعات والسياسات المتعلقة بحماية المدنيين من آثار العنف وانعدام الأمن واحترام حقوق الإنسان أثناء عمليات مكافحة الإرهاب بما يتوافق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات والعنف وانعدام الأمن وحماية حقوق الإنسان للأطفال المحرومين من الحرية.
- الدعوة والمشاركة مع الجهات المعنية لرفع مستوى الوعي حول تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان وتقديم المشورة والدعم الفني.
- رفع مستوى الوعي وتعزيز قدرات الناشطين في مجال تغير المناخ وغيرهم من أصحاب المصلحة لتعزيز التدابير العملية للحد من تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان.

مكتب الدعم الإنمائي

من خلال جهود موظفيه، يساعد مكتب الدعم الإنمائي بشكل فعال منتديات الشراكة على مستوى المحافظات والاقاليم

وحقق مكتب الدعم الإنمائي العديد من الإنجازات في عام ٢٠٢٣، مما عزز تركيزه على التيسير والتنسيق والتعاون. ومن خلال جهود موظفيه، دعم بشكل فعال منتديات الشراكة على مستوى المحافظات والاقاليم، مع الاضطلاع بمسؤوليات وأدوار حيوية أخرى على مدار العام.

وبتوجيه من المنسق المقيم، أقر فريق العمل المعني بالحل الدائم، في أيار ٢٠٢٣، إنشاء منتدى تنسيق مشترك في خمس محافظات متأثرة بالنزاع، بالإضافة إلى البصرة وإقليم كردستان العراق. ونظراً لطبيعتها المشتركة، فقد أبلغت اللجنة الإقليمية هذه المبادرة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، وحصلت على موافقتها. وتم إرسال التوجيهات إلى مكاتب المحافظين المعنية لقيادة إنشاء منتدى التنسيق المشترك. وفي إقليم كردستان العراق، أعرب وزير الداخلية عن دعمه لهذا المفهوم، حيث عين المركز المشترك لتنسيق ادارة الازمات للمشاركة في رئاسة منتدى التنسيق المشترك على مستوى الإقليم. وبالمثل، في بقية أنحاء العراق، قام مكتب الدعم الانمائي على مستوى المحافظات بإشراك السلطات المحلية وعمال الإغاثة بشكل نشط لتشكيل عضوية منتدى التنسيق المشترك. ومن المقرر عقد الاجتماعات الافتتاحية في شهر كانون الثاني ٢٠٢٤، حيث يتولى موظفو مكتب الدعم الإنمائي مسؤولية تقديم دعم السكرتارية لمنتدى التنسيق المشترك في جميع أنحاء البلاد.

وفي أماكن أخرى، دعم مكتب الدعم الانمائي جهود التنسيق على مستوى المناطق في كركوك والأنبار وديالى ونينوى وصلاح الدين. وبصفته الأمانة العامة، قام مكتب الدعم الانمائي بتيسير وحضور (٤٨) اجتماعاً شهرياً للتنسيق على مستوى المنطقة و(١٠) جلسات مائدة مستديرة بالتعاون مع السلطات الحكومية المحلية. كما ساهم في التجميع الفعال ونشر المعلومات حول الاحتياجات والفجوات والأنشطة الخاصة بالشركاء ذوي الصلة بالحلول الدائمة لتحقيق أقصى قدر من فوائد تبادل الخبرات. علاوة على ذلك، لعب مكتب الدعم الانمائي دوراً حاسماً في وضع اللمسات الأخيرة على خطط عمل التنسيق على مستوى المناطق وتحليل الموقع ونشرها. ففي المحور الجنوبي، على سبيل المثال، قامت تنسيقية المناطق، التي تشترك في رئاستها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم وتسهيل وتقديم خدمات السكرتارية لأربعة اجتماعات تركز على الزراعة والمياه، وهما قطاعان رئيسيان في المنطقة الجنوبية.

وفيما يتعلق بالتنسيق الانمائي، شهدت محافظات كردستان ٢٢ مشاركة شملت دوائر الحكومة المحلية والشركاء الانمائيين والخبراء الفنيين والجهات ذات العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، أجرى مكتب الدعم الانمائي سبع زيارات ميدانية ذات صلة بالبرامج فيما يتعلق بالبرامج الجارية. وفي الوقت نفسه، في المحافظات الجنوبية، أعد مكتب الدعم الانمائي ملف مشاريع الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ باللغتين الإنجليزية والعربية وتمت مشاركته مع مختلف الجهات المعنية. بالإضافة

إلى ذلك، عقد مكتب الدعم الانمائي اجتماعات مركزة مع الشركاء الرئيسيين - الحكومة المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص لمناقشة أهداف التنمية المستدامة وتأثيرات تغير المناخ وقضايا التنمية الأخرى. وتم إعداد ١٩ تقريراً ومشاركتها مع إدارة مكتب الدعم الانمائي في مكتب المنسق المقيم . كما لعب مكتب الدعم الانمائي دوراً محورياً في دعم مجالس التخطيط والتنمية ولجان أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات.

وفي إطار التزامه بتعزيز مبادرات تغير المناخ، أجرى مكتب الدعم الانمائي توعية واسعة النطاق، حيث أشرك مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة المحلية والمجتمعات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وبالتركيز على تأثير تغير المناخ، قام مكتب الدعم الانمائي بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة الناجمة عن المناخ، وندرة المياه، والتلوث، وفقدان سبل العيش في الأهوار في الجنوب. وتوجت النتائج بـ١٢ ورقة تمت مشاركتها مع جميع الأطراف ذات الصلة. وقد دعم مكتب الدعم الانمائي بنشاط مكتب المنسق المقيم والعديد من وكالات الأمم المتحدة والممثلة الخاصة للأمين العام ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/ منسق الشؤون الانسانية في مشاركتهم في مؤتمر العراق للمناخ في ١٢-١٣ آذار ٢٠٢٣ في البصرة. وحضر المؤتمر شخصيات بارزة، بما في ذلك رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، والوزارات والدوائر الرئيسية، مثل المياه والبيئة والنفط والزراعة والتخطيط والمالية وشؤون المرأة. ولعبت الأمم المتحدة دوراً محورياً، حيث ألقت الممثلة الخاصة للأمين العام الكلمة الافتتاحية وشاركت مختلف وكالات الأمم المتحدة كمدراء وأعضاء في جلسات مختلفة. وخرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات القابلة للتنفيذ.

وقد واصل موظفو مكتب الدعم الانمائي تركيزاً موحداً من خلال المشاركة في التدريب على تحليل مخاطر الأمن والسلام والمناخ الذي نظمته فرق مكتب الشؤون السياسية والتحليل في يونامي ومكتب الدعم الانمائي ومكتب المنسق المقيم. وقد تم تنظيم الدورات التدريبية عبر مكاتب المحافظات التابعة ليونامي في البصرة وأربيل وكركوك. وقد لعب مكتب الدعم الانمائي دوراً حاسماً في تسهيل واستضافة هذه الدورات التدريبية التي حضرها موظفو بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المراكز المعنية. وتهدف الدورات التدريبية، التي قادها كل من مستشار الأمم المتحدة لتغير المناخ في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الانسانية ومستشار تغير المناخ والسلام والأمن في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، إلى تعزيز الوعي والتأهب. وشملت الأنشطة الأخرى المتعلقة بتغير المناخ وضع اللمسات الأخيرة على ثلاث ورقات حول وضع المياه في الأنبار وديالى وصلاح الدين. علاوة على ذلك، قام مكتب الدعم الانمائي بمهمة ميدانية إلى كلار كرميان في إقليم كردستان العراق في تشرين الثاني لتقييم حالة ندرة المياه في أعقاب التقارير عن النزوح بسبب تغير المناخ. وكشفت البعثة أن ١٧ قرية و١٠٠ أسرة تأثرت سلباً بالجفاف صيف ٢٠٢٣، ما دفع المزارعين للهجرة إلى المراكز الحضرية. وفي وقت لاحق، عاد البعض منذ ذلك الحين بسبب زيادة هطول الأمطار في تشرين الثاني.

واستجابة لتقليص الأنشطة الإنسانية في العراق، كثف مكتب الدعم الانمائي مشاركته في الملف الإنساني، وسلط الضوء على الاحتياجات الإنسانية المتبقية. وواصل مكتب الدعم الانمائي العمل مع السلطات المحلية التي تشرف على الجهود الإنسانية وزار مخيمين للنازحين في دهوك وأربيل لتقييم الظروف العامة هناك. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، قام مكتب الدعم الانمائي بتيسير الحوار حول القضايا الإنسانية، ومعالجة أوجه القصور والثغرات من خلال احاطات الانتقال الإنساني التي تمت مشاركتها مع الفريق القُطري للعمل الإنساني. واعتباراً من تشرين الاول ٢٠٢٣، قدم مكتب الدعم الانمائي تقارير نصف شهرية عن النزوح الناجم عن المناخ في الجنوب، وتفاصيل أرقام العائدين والنازحين في كركوك، إلى جانب أي قضايا إنسانية مرتبطة بها. وتم عقد أكثر من ٨٠ اجتماعاً مع الشركاء الرئيسيين والحكومة المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي والقادة والقطاع الخاص، غطت أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ والاحتياجات الإنسانية واستراتيجيات التنمية، فضلاً عن مبادرات القدرة على الصمود والتعافي.

وقام مكتب الدعم الانمائي، بالشراكة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، بتحديد الأنشطة ووجود مبادرات الأمم المتحدة/المنظمات الدولية غير الحكومية في إقليم كردستان. وتم تحديد إجمالي ٣٧٥ نشاطاً و٦٠ شريكاً. كما تم إنتاج خرائط المعلومات ومشاركتها مع السلطات الحكومية المحلية والشركاء في المجال الإنساني/الإنمائي. وتعد هذه الأداة حيوية لدعم تنسيق المساعدة الانمائية وتقديم المساعدات الإنسانية في إقليم كردستان.

لقد كان مكتب الدعم الانمائي قوة دافعة في تسهيل المهام الحاسمة عبر المناطق. وعلى وجه الخصوص، قام بتنظيم وتسهيل زيارتين للممثلة الخاصة للأمين العام، وزيارتين لنائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/ منسق الشؤون الانسانية، ودعم زيارات نائب الممثلة الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية والمفوض السامي لحقوق الإنسان إلى الجنوب. كما قدم مكتب الدعم الانمائي الدعم للوكالات غير المقيمة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبعثات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجنوب. ومن خلال المشاركة في أنشطة التخطيط التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الدولية في الجنوب، قدم مكتب الدعم الانمائي الدعم الأساسي ونظم المعلومات وسهل مهماتهم واجتماعاتهم. وفي أربيل ودهوك والموصل، قام مكتب الدعم الانمائي بتسهيل وتنسيق خمس زيارات لنائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الانسانية، وقدم دعماً مماثلاً للزيارات الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الموصل وكركوك وبغداد في كانون الثاني. ودعم مكتب الدعم الانمائي باستمرار معتكف فريق إدارة العمليات في أربيل، بالإضافة إلى معتكف فريق الأمم المتحدة القطري في السليمانية. وفي المناطق الشمالية والوسطى، قام مكتب الدعم الانمائي بتسهيل وتنسيق زيارات نائب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية للهجرة، ودعم تنظيم ١٤ اجتماعاً فنياً بين الإدارات ذات الصلة في كركوك ونظرائها، ونظام الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونيسيف). وفي الأنبار، شارك مكتب الدعم الانمائي بنشاط في مؤتمر السلام الذي رعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الدانماركية وشارك في تسهيله. بالإضافة إلى ذلك، شارك أيضاً في تيسير المؤتمر الذي رعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مواجهة العنف الشديد ودور الشباب في التكامل المجتمعي والتعايش.

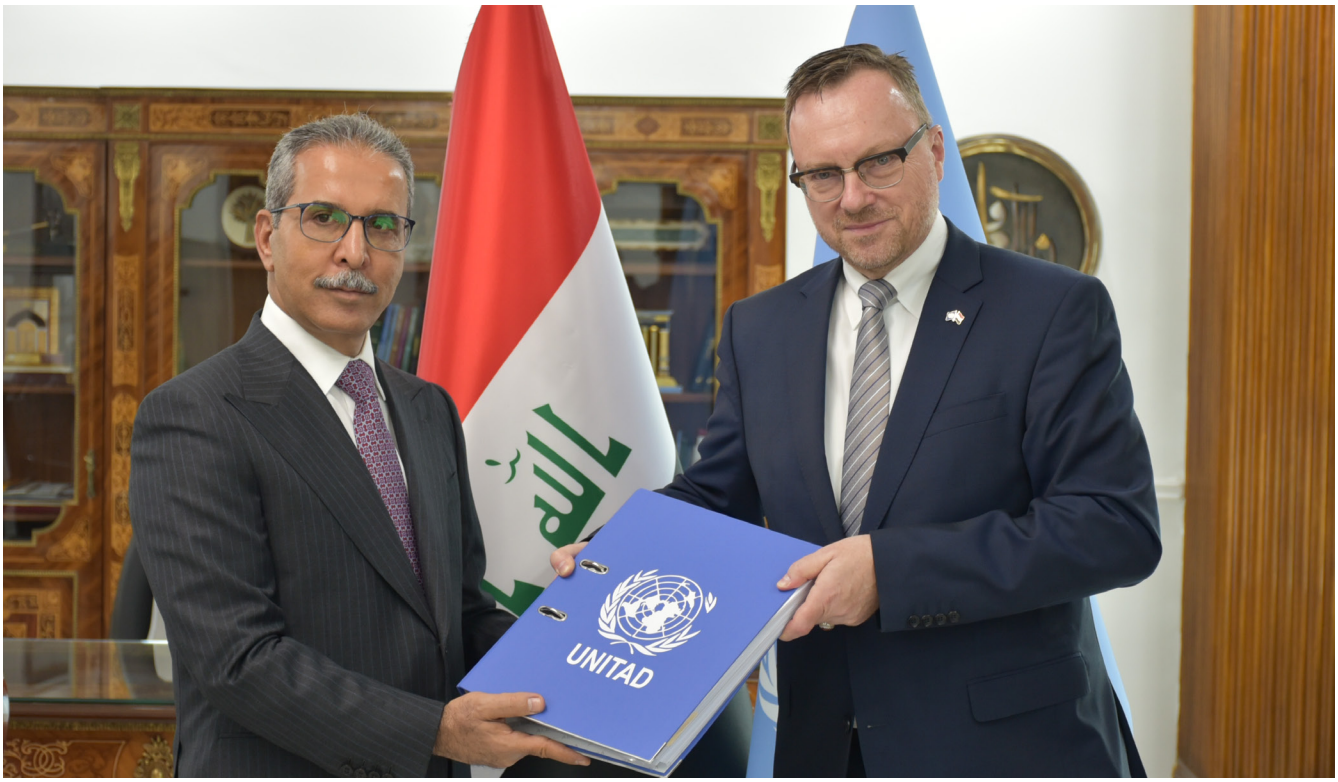

ما وراء برنامج الأسلحة الكيميائية لتنظيم داعش:

بين ثنايا تحقيقات فريق يونيتاد في تطوير واستخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية

بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، سَلّمَ فريق التَّحقيق (يُونيتاد (تقريراً تحقيقياً بارزاً إلى القضاء العراقيّ حول جرائم تنظيم داعش المتعلقة بالأسلحة الكيميائيّة في العراق، وتضمَّن التَّقرير النتائج التي توصل إليها الفريق في مجال تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائيّة من قبل تنظيم داعش في العراق. وجاء هذا التَّقرير القانونيّ الشَّامل بعد ثلاث سنوات من العمل الدَّؤوب لوحدة التحقيق الميدانيَّة لدى فريق التَّحقيق (يُونيتاد)، والتي ركّزت على تطوير تنظيم داعش واستخدامهِ للأسلحة الكيميائيّة في العراق ومن ضمنها الهجوم الذي نفذه على بلدة تازة خورماتو بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٦.

اتسمت جُهود تسليح تنظيم داعش بكونها واسعة النِطاق والأثر، حيثُ ركَّزَ التَّنظيم على استخدام خردل الكبريت والكلور وفوسفات الألومنيوم، التي تم اطلاقها عبر قذائف الهاون والصواريخ والعبوّات النَّاسِفة. يُؤكّد تطوّر أنظمة نشر المواد هذهِ على طبيعة نيَّة التَّنظيم في إلحاق ضَرر واسع النطاق، ممَّا يؤشر على جسامة ما انطوت عليه نية التَّنظيم. ووفقاً لتحقيقات الفريق، تُشير الأدلة التي تمَّ جمعها إلى إجراء تنظيم داعش لتجارب طبية واختبار عوامل كيميائية على الحيوانات والبشر، حيثُ عَمدَ عناصر التَّنظيم الذين قاموا بعمليات الاختبار على تجربة الريسين والنيكوتين والكبريت في الحيوانات والأشخاص، وهو ما حدث في حالة القائم؛ وأيضا في الموصل حيث ثبت أنه تم اختبار سموم النيكوتين وكبريتات الثاليوم على البشر. وكان الهدف من تلك التَّجارب والاختبارات، والتي تنطوي على خطورة قاتلة، تحديد الجرعات الدَّقيقة وحساب تأثير المادة محل الاختبار.

في هجوم تازة خورماتو الأليم الذي نفّذهُ تنظيم داعش بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٦، قام التنظيم بإطلاق ٤٢ قذيفة على البلدة ذات الخمسة وثلاثين ألف (٣٥,٠٠٠) نسمة، احتوت ٢٧ على الأقل مِن هذه القذائف على خردل الكبريت، وهو عامل كيميائي مُدرج ضِمن اتِّفاقية حظر الأسلحة الكيميائيّة. كشفَ فريق التَّحقيق (يُونيتاد) عن أن توجيه الأمر بالهجوم جاء مِن أعلى المستويات القياديَّة لتنظيم داعش، بقصد التَّسبُب في إلحاق الضرر بأكبر عدد من الضحايا من السُكّان التركمان الشّيعة. وقد يشير هذا الحادث، إلى جانب الجرائم الفظيعة الأخرى التي استهدف فيها تنظيم داعش الشّيعة على وجه التحديد في العراق، إلى نمط يعكس طبيعة نيَّة التَّنظيم في ارتكاب الإبادة الجماعيَّة بحقّ المجتمع الشيعيّ؛ وهو سؤال قانونيّ كان الفريق بصدد التحقيق فيه بشكلٍ أعمق.

امتد التحقيق في جرائم تنظيم داعش بحقّ التركمان الشيعة في تازة خورماتو إلى ما هو

أبعد من هذا الهجوم فقط، حيث سعى بعناية للحصول على الأدلة الجنائية والأدِلّة الوثائقية والأدِلّة المُستمدّة مِن إفادات الشهود للتدقيق في التفاصيل القانونية. وأشار التحقيق إلى أنَّ هذا لم يكن حادثاً منعزلاً في استخدام الأسلحة الكيميائيّة، بل على العكس من ذلك، حيث أظهر التحقيق أنّ تنظيم داعش قد طوَّر – انطلاقاً من فكره المنطوي على العنف - قُدرات الحرب الكيميائيّة بشكلٍ مُتعمَّد، ودمج بنجاح بعض العوامل مع نظم إيصال الأسلحة، ونشر أسلحة كيميائيَّة ضدّ أهداف عسكرية ومدنية في جميع أنحاء العراق. وأكّد المُستشار الخاص كريستيان ريتشر قوله إنَّ " تحقيق الفريق في تطوير واستخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائيّة يفتح آفاقاً جديدة ويضع الأُسس لسُبل قضائية غير مَسبوقة. هذا وسيبذل الفريق كُلّ جهدٍ لدعم تقديم المسؤولين عن مثل هذه الجرائم البشعة إلى العدالة،" وأردف قائلاً إنَّ "فريق التَّحقيق (يُونيتاد) سيبذلُ قصارى جهدِهِ في العمل نحو تحقيق هذا الهدف، خاصّةً عندما يتعلق الأمر بالجرائم الفظيعة مثل تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائيّة."

يُجري فريق التَّحقيق (يُونيتاد) كجزءٍ من ولايتهِ، تحقيقاتٍ هيكلية في جرائم تنظيم داعش بحقّ جميع المجتمعات العراقية المُتضررة، ففي أوائل عام ٢٠٢٣، زارَ المُستشار الخاص ريتشر تازة خورماتو، والتقى بقضاة تحقيق مختصين يعملون على جرائم تنظيم داعش في البلدة، بالإضافة إلى العديد من المسؤولين وقادة المجتمع والنَّاجين. واطَّلع على التداعيات طويلة المدى الناتجة عن هذا الهجوم الوحشيّ، وآثار تلك الجريمة على المدنيين العراقيين في المنطقة، وأيضا على سعي النَّاجين إلى المساءلة والعدالة.

كَشفت النَّتائج الرَّئيسية لتحقيقات فريق التَّحقيق (يُونيتاد) أيضاً عَن تطوير تنظيم داعش لما لا يقل عن ثمانية عوامل كيميائية، بما في ذلك ثلاثة مواد سامَّة محظورة بِموجب اتّفاقية الأسلحة البيولوجيَّة لعام ١٩٧٢. عَلاوةً على ذلك، أفضى التحقيق إلى مركزية تطوير وإنتاج أسلحة وذخيرة تنظيم داعش، تحت إشراف لجنة التطوير والتصنيع العسكري. تمتعت هذه اللجنة التي كانت تندرج ضمن وزارة دفاع تنظيم داعش وتأسست في أواخر عام ٢٠١٤، بميزانيَّة عادية شهرية تتجاوز المليون دولار، إلى جانب أموال إضافية لشراء الموادّ الخام، حيثُ أشارت سجلات كشوف رَّواتب للجنة التطوير والتصنيع العسكري إلى أنّ أكثر من ألف وستمائة (١٦٠٠) من أعضاء التَّنظيم شاركوا في إنتاج الأسلحة، وشارك المئات في برنامج البحث والتطوير في مجال الأسلحة الكيميائيّة.

وفي شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٣، قدّم فريق التَّحقيق (يُونيتاد) استنتاجاته ذات الصلة بهذا النوع من التحقيق، في فعالية خاصَّة شارك في استضافتها الفريق والعراق والهند وانعقدت في مقرّ الأمم المتحدة.

لا يكشف تحقيق الفريق واقع برنامج الأسلحة الكيميائيَّة لتنظيم داعش فحسب، بل يؤكِّد أيضاً على ضرورة التَّعامل مع هذه الجرائم ضمن إطار قوي من القانون الجنائيّ الدولي، حيثُ توفِّر النَّتائج أساساً للمساءلة والعدالة، مُعترفةً بفداحة تلك الجرائم التي ارتكبها التنظيم بحقّ الإنسانيَّة. ويؤكّد الواقع المرير لهذا البرنامج في مجالات البحث والتَّطوير، والتَّصنيع، والخدمات اللوجستيَّة، ونشر الأسلحة، خطورة التَّهديد الذي تُشكّله تنظيمات خارج إطار الدولة في صراعات العالم اليوم، مِمّا يجعل استكمال التَّحقيقات الشَّاملة أمرا ضروريا حتى يتم الكشف عن الحجم الحقيقي والنطاق الواسع لجرائم تنظيم داعش.

انتصار بارز لجهود المساءلة:

كيف ساند العراق وفريق التحقيق (يونيتاد) الجهود البرتغالية وصولا لأول إدانة لارتكاب جرائم دولية

عمل القضاء العراقي وفريق يونيتاد لتقديم دعم هام لعمليات المساءلة في دول ثالثة ذات سلطات قضائية مختصة لملاحقة الجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق

٣ فبراير/شباط ٢٠٢٤: في خطوة هامة نحو تحقيق العدالة، رحّب فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المُرتكبة من جانب داعش (يونيتاد) بحكم الإدانة التاريخي الذي صدر مؤخراً في البرتغال ضد أحد أعضاء تنظيم داعش، بعد اتّهامه بارتكاب جرائم دولية في العراق.

وتم اتُّهام عضو تنظيم داعش، أ. أ.، وهو مواطنٌ عراقيٌ كان قد فرَّ إلى أوروبا، بِارتكابِ جرائمِ حربٍ في الموصل بالعراق، لخطفه وجلده مواطن عراقي، كما أُدينَ الجاني مع شقيقه ي.أ. بالانتماء إلى منظمة إرهابية (داعش). وقد نوه المُستشار الخاصّ ورئيس فريق التَّحقيق (يُونيتاد)، كريستيان ريتشر بِأنَّ "هذا الحُكم هو أول إدانة في البُرتُغال لجاني بتهمة ارتكاب جريمة حرب، وهو يُمثّل علامة فارقة على الطَّريق الذي مهدت له الشَّراكة الفريدة بين فريق التَّحقيق (يُونيتاد) والعراق. فقد عمل القضاء العراقي وفريق يونيتاد لتقديم دعم هامٍ لعمليَّات المُساءلة في دول ثالثة ذات سُلطاتٍ قضائيةٍ مُختصَّةٍ لِمُلاحقة الجرائم الدّوليَّة التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق."

ففي عام ٢٠٢٠، تلقَّى فريق التَّحقيق (يُونيتاد) طلب مساعدة من المدعي العام في البرتغال، وبناءً عليه، قاد الفريق تحقيقاً بالتَّعاون الوثيق مع سيادة القاضي رائد المصلح، الذي يترأّس حالياً محكمة استئناف نينوى الاتِّحادية. وأسفر هذا التَّعاون عن تَحديد هويَّة ثلاثة عشر (١٣) شخصاً من الضَّحايا والشُّهود الذين قابلهم فريق التَّحقيق (يُونيتاد) كونهم شهود

للادّعاء، ويسّر لهُم إمكانيَّة الإدلاء بإفاداتِهم عن بعد أثناء وجودهم في دهوك، مِن خلال عَقْد مقابلاتٍ عَبر الفيديو كونفرنس أثناء فترة ما قبل المُحاكمة، أمام القاضي والمُدَّعي العامّ ومحامي الدفاع البرتغاليّين. بالإضافة إلى ذلك، يسّرَ القاضي رائد المصلح، أثناء المحاكمة، لشهود الدّفاع الإدلاء بإفاداتِهم عَن بُعْدٍ، مِن محكمته في الموصل، حيث كانت تلك المرّة الأولى التي يقوم فيها القضاء العراقيّ بترتيبات لتيسير إفادات الشُّهود عَن بُعْدٍ عبر الفيديو كونفرنس. علاوةً على ذلك، أدلى مُحقّق فريق يُونيتاد الرَّئيسيّ بشهادة خبير محوريّة أمام المحكمة البُرتغاليَّة خلال إجراءات المحاكمة.

وذكر المُستشار الخاصّ ريتشر "نحنُ فخورون للغاية بسعينا المُشترك في هذه القضيَّة مع القاضي المُوقَّر رائد المصلح، الَّذي أفضى إلى هذه الإدانة التَّاريخيَّة، وهو يُجسّد العمل الهادف الذي يقوم به فريق التَّحقيق (يُونيتاد) مع القضاء العراقيّ كشريكٍ يدعم عمليَّات العدالة القائمة على الأدلَّة في العراق و في شتى أنحاء العالم ."

وقد تسنّى تحقيق هذا العَمَل بفضل الدَّعم القويّ والتّعاون الدؤوب بين فريق التَّحقيق (يُونيتاد) ومجلس القضاء الأعلى العراقيّ، بقيادة سيادة القاضي الدكتور فائق زيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى. وعمل الفريق مع القضاة العراقيّين المختصّين لِضمان حفظ الأدلَّة على جرائم داعش وفقاً لأعلى المعايير الدَّوليَّة. علاوةً على ذلك، فإن العمل الدؤوب مع القضاء العراقيّ لبناء ملفَّات قضايا مُشتركة بحقّ أعضاء تنظيم داعش يمثّل خطوةً مهمَّةً للأمام على طريق تحقيق المساءلة والعدالة المجدية، ودعم الملاحقات القضائيَّة في أنحاء العالم.

في إحاطته أمام مجلس الأمن التَّابع للأمم المُتَّحدة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، سلَّطَ المُستشار الخاص ريتشر الضَّوء على الدور الجوهري لفريق التَّحقيق (يُونيتاد) في دعم التحقيقات والمحاكمات في الدُّول الثَّالثة ذات الاختصاص، موضحاً أن "من شأن ذلك أن يضمن عدم اتساع الفجوة في المُساءلة العالمية." وقدّم الفريق دعماً لعشرين دولةً ثالثةً ذات ولاية قضائيَّة مختصَّة لمُلاحقة جرائم تنظيم داعش الدَّوليَّة المرتكبة في العراق، بناء على طلبات تلك الدول. وقد تضاعفت طلبات الدعم من قبل الدُّول الثّالثة بشكلٍ كبير على مدار السنوات الماضية.

تُعد هذه الإدانة في البرتغال هي الأحدث ضمن قائمة متزايدة من الإدانات في دول ثالثة ناتجة عن دعم فريق التَّحقيق (يُونيتاد) للمحاكمات، بالتعاون مع القضاء العراقي. وحتى الآن، قدّم الفريق الدعم لسبعة عشر ملف لتحقيقات في دول ثالثة أفضت إلى توجيه لوائح اتهام، وخلُصت خمسة عشر من هذه الحالات إلى إدانة أعضاء ومنتسبين لتنظيم داعش.

في عام ٢٠٢١، أصدرت المحكمة الإقليمية العليا في فرانكفورت، ألمانيا، أول إدانة لعضو في تنظيم داعش لارتكابه إبادة جماعية بحقّ الأيزيديين، إذ أدين عضو تنظيم داعش، طه الج، بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم إبادة جماعية بعد محاكمة استمرت تسعة عشر شهراً. وتشمل الإدانات البارزة الأخرى، التي ساهم فيها فريق التَّحقيق (يُونيتاد)، إدانة المحكمة المحلية السويدية في عام ٢٠٢٢ لإحدى المنتسبات لتنظيم داعش لإخفاقها في حماية ابنها البالغ من العمر ١٢ عاماً من التجنيد والاستخدام كجندي طفل من قبل تنظيم داعش. فضلاً عن ذلك، في شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٣، أدانت المحكمة الإقليمية العليا الألمانية في كوبلنز إحدى المنتسبات لتنظيم داعش تُدعى نادين ك.، وهي مواطنة ألمانية، أدانتها المحكمة بِتُهم المساعدة والتحريض على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، لاحتجاز سيدة أيزيدية شابة والاعتداء عليها في العراق. الضحية الأيزيدية، وهي سيدة أيزيدية تم احتجازها كسبية لمدة ثلاث سنوات من قبل الزوجان اللذان ينتميان لتنظيم داعش، شاركت في القضية ضمن المُدّعين في الإجراءات، وهو ما يعني رؤيتها لنصرة حقها في يوم مشهود عن طريق المحاكمات.

ومن الجدير بالذكر أنّ الملاحقات القضائية للجرائم الدّولية هي ما تضمن بالمشاركة المجدية للضحايا في الإجراءات الجنائية، لتعزيز مركزية الضحايا والناجين، حيثُ تعترف مثل هذه المحاكمات بمعاناة الضحايا وتتيح سماع أصواتهم، من خلال محاكمات قائمة على الأدلة تثبت حقيقة الجرائم البشعة التي ارتكبها تنظيم داعش.

هذا وأشار المستشار الخاص ريتشر إلى إن "ذلك يبقى هدفاً أساسياً لعمل فريق التَّحقيق (يُونيتاد)،" مُضيفاً أن "الفريق سيبذل كل جهد ممكن لضمان أن تحقق الشراكة المثمرة مع القضاء العراقي النتائج المرجوة في محاكمات ناجحة تؤدّي إلى إدانات بتهم ارتكاب جرائم دولية؛ إنّ هذا الهدف لهو هدف مشترك للأمم المتحدة وللعراق وللدول الثالثة وكذلك لآلاف الضحايا والناجين العراقيين."

منظمة الأغذية والزراعة في العراق ملتزمة بدعم جدول أعمال ٢٠٣٠

ان منظمة الفاو ملتزمة بتطوير نظم زراعة غذائية مستدامة في العراق من خلال التعاون الوثيق مع الحكومة العراقية والشركاء. نحن نكافح من خلال العمل يداً بيد لعدم ترك اي احد متخلفاً عن الركب وبناء قدرة البلاد على الصمود وبناء مستقبل مزدهر للزراعة في البلاد. وينصب تركيزنا على التحديات والفرص المترابطة داخل المشهد الزراعي العراقي من خلال التركيز على إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل.

الدكتور صلاح الحاج حسن
ممثل منظمة الفاو في العراق

ان منظمة الأغذية والزراعة في العراق ملتزمة بدعم جدول أعمال ٢٠٣٠ من خلال التحول الى نظم زراعة غذائية أكثر كفاءة وشمولية وقادرة على الصمود واستدامة لتحقيق إنتاجية أفضل وتغذية أفضل وحياة أفضل، بما لا يترك أحداً متخلفاً عن الركب

وفي كانون الثاني ٢٠٢٣، انضم العراق لمبادرة الفاو "يداً بيد" التي تدعم تنفيذ برامج طموحة ذات قيادة وطنية لتسريع تحويل نظم الزراعة الغذائية من خلال القضاء على الفقر (الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة) والقضاء على الجوع (الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة) والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة). يستخدم هذا البرنامج نماذج وتحاليل الجغرافية المكانية المتقدمة، فضلاً عن نهج قوي لبناء الشراكات لتسريع التحول القائم على السوق في نظم الزراعة الغذائية – لزيادة الدخل وتحسين الوضع الغذائي للفقراء ورفاهيتهم والفئات الضعيفة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة التغير المناخي ودعم ثلاث سلاسل قيمة رئيسة (النخيل والطماطم ومنتجات الألبان).

وأنضم العراق أيضاً إلى العمل العالمي بشأن منتج واحد ذي أولوية لبلد واحد الخاص بالفاو والذي يركز على التنويع وإطلاق إمكانات المنتجات الزراعية غير المستغلة وتحديد الفجوات ومعالجتها ضمن سلسلة القيمة المستهدفة: النخيل.

ان الممارسات الزراعية المستدامة في العراق ودور الحكومة في دعم تحويل أنظمة الغذاء من تحويل النظام من منظور السياسات العامة والتكنولوجيا والمالية كانت جزءاً من الحوار الذي قادته منظمة الفاو خلال الاجتماع الثامن والعشرون من اجتماعات مؤتمرات الأطراف.

وبمساعدة فنية من منظمة الفاو ودعم من مركز تنسيق نظم الأغذية، أعدت الحكومة العراقية مسارها الوطني لتحويل نظم الأغذية الزراعية. أدى هذا الجهد إلى تقديم العراق تقريره التطوعي عن التقدم في عام ٢٠٢٣، الذي حدد استراتيجية شاملة تهدف إلى زيادة إمكانية الحصول إلى الغذاء وتعزيز الإنتاج الزراعي وإشراك القطاع الخاص ومعالجة خطط التغير المناخي وإعادة التشجير. وتُظهر مبادرات منظمة الفاو المؤثرة التزامها بتحقيق نظام غذائي أكثر مرونة وتوفير فرص عمل كبيرة للمجتمعات الريفية في جنوب العراق.

وبالشراكة مع الحكومة العراقية، أطلقت منظمة الفاو في تموز ٢٠٢٣، دعوة إلى العمل لتطوير خطة طوارئ قوية لمربي الجاموس في أهوار جنوب العراق. واستجابت الحكومة بتمويل كبير بمبلغ قدره ٥ مليارات دينار عراقي لدعم خطة الطوارئ لمربي الجاموس. ورصدت منظمة الفاو في العراق بشكل فعال تنفيذ خطة الطوارئ وتقديم الخبرة. ويؤكد هذا التمويل الالتزام المشترك للحكومة العراقية ومنظمة الفاو برفاهية المجتمعات المحلية والحفاظ على موقع التراث الطبيعي العالمي العراقي.

وتهدف هذه الجهود إلى دعم ١٥,٠٠٠ من مربي الجاموس وجواميسهم التي يبلغ عددها ٢٦٤,٠٠٠ جاموس.

وتهدف منظمة الفاو في العراق إلى خلق فرص اقتصادية للأسر المعيشية الريفية الضعيفة التي تعتمد على الماشية، وخصوصاً النساء، من خلال إنشاء مجموعات منتجي ألبان من أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يشاركون في أنشطة تربية الماشية التي تتصف بالاستدامة ومراعاة ظروف المناخ والكفاءة والتنافسية والربحية. وبدعم تمويل من الاتحاد الأوربي، جرى تمكين المزارعين من تعزيز ممارسات إنتاج الألبان، وبضمنها تحسين نظافة الغذاء وسلامته فيما يتصل بإنتاج الألبان، فضلاً عن تحسين الممارسات المرتبطة بتغذية الحيوانات عبر زراعة أعلاف تراعي الظروف المناخية واستخدام مكملات الأعلاف الاستراتيجية المحلية مثل دبس السكر.

ويتضح التزام منظمة الفاو الثابت بعكس عملية تدهور الأراضي في جنوب العراق من خلال الدعم الذي قدمته لحوالي ٢,٥٠٠ مزارع عبر المشروع الممول من قبل صندوق البيئة العالمي، بالتركيز على المدارس الحقلية للمزارعين لتحقيق ممارسات مستدامة لإدارة الأراضي. وجرى تدريب ٦٠ مرشد زراعي كمدربين في مجال الزراعة الحافظة للموارد والمدارس الحقلية للمزارعين. وتم إنشاء ٥٢ مزرعة نموذجية استخدمت بمثابة مراكز للتعلم بالممارسة لتدريب المزارعين على ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي.

ويقول منسق المشروع الوطني لمنظمة الفاو، السيد علي الحسني "في منظمة الفاو، نحن ملتزمون بمكافحة تدهور الاراضي من خلال إتباع الممارسات الزراعية الذكية. ومن خلال تمكين المجتمعات المحلية من هذه الأساليب الفعالة، نهدف إلى حماية المناطق الزراعية لتحقيق مستقبل مستدام."

وتحت مظلة منهج (صحة واحدة) تم تنفيذ خطة تدريبية شاملة لتحسين توفير خدمات الرعاية الصحية الحيوانية ورصد الأمراض في العراق. ان هذه المبادرة أفضت بنجاح إلى تدريب ٧٠٠ مدرب و٨٩٥ طبيب بيطري في جميع أنحاء العراق. إنَ الهدف الرئيس لهذه المبادرة يتمثل بتقليل المخاطر التي تشكلها الأمراض التي تهدد الإنتاج الحيواني والأمن الغذائي ونظافة الغذاء والصحة العامة. إنَ استحداث تطبيق (EMA-i) على الهاتف المحمول للإبلاغ عن حالات تفشي الأمراض في الماشية قد حسن عملية جمع البيانات بشكل كبير والإبلاغ الفوري عن تفشي الأمراض بما يعزز قدرات الخدمات البيطرية في رصد الأمراض.

إنَ التزام منظمة الفاو بتنمية زراعية مستدامة في العراق يتحقق من خلال شراكات متينة محلياً ودولياً. فعلى المستوى المحلي، تعمل منظمة الفاو بشكل وثيق مع وزارات رئيسة من بينها وزارات الزراعة والموارد المائية والبيئة والتخطيط مما يدل على وجود جهد موحد لمعالجة تحديات متعددة. ويتم التأكيد على التنمية الشاملة من خلال عقد الشراكات مع دائرة تمكين المرأة وهيئة المستشارين في مجلس الوزراء. أما على الصعيد الدولي، فإنَ الشراكات مع جهات مثل الاتحاد الأوربي وكندا والسويد عبر الوكالة السويدية للتنمية الدولية وشراكات أخرى مع النرويج صندوق البيئة العالمي وصندوق المناخ الأخضر و وكالة الحد من التهديدات الدفاعية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، تشكل معاً شبكةً عالميةً ملتزمة بمعالجة التغير المناخي وتدهور الأراضي وتعزيز الأمن الغذائي. تؤكد هذه الشراكات التزام منظمة الفاو الثابت بتحقيق أثر إيجابي وتعزيز القدرة على الصمود.

إنَ هذا الجهد التعاوني بين منظمة الفاو والحكومة العراقية وشركاءنا يدل على التزامنا الجماعي بالتنمية المستدامة والأمن الغذائي ورفاهية المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العراق. ونتطلع إلى استمرار النجاح والمساهمات المؤثرة في العام المقبل.

"نشكر منظمة الفاو للدعم الذي قدمته، إنَ توفيرها لحاويات معالجة الألبان المجهزة تجهيزاً كاملاً قد غيرت المعادلة بالنسبة للنساء في مجتمعنا المحلي. ان هذه المبادرة لا تمكننا فحسب، بل تفتح أمامنا فرصاً اقتصادية جديدة أيضاً مما يسهم في نمو واستدامة منطقتنا."

فليحة حسن، إحدى مربيات الجاموس ومنتجات الألبان

"شكراً لمنظمة الفاو، شهدت تربيتنا للجاموس في أهوار جنوب العراق تطوراً ملحوظاً. ان أساليب التغذية الجديدة التي استحدثتها الفاو لم تحسن صحة ماشيتنا بشكل كبير وأفضت الى تحسين كمية الحليب ونوعيته فحسب، بل أنها خفضت كلفة شراء الأعلاف. ان لدعمكم أثر إيجابي على سبل كسب عيشنا."

عبد الأمير جبار حمادي أحد مربي الجاموس

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق - ٢٠٢٣

كان عام ٢٠٢٣ عاماً هاماً بالنسبة للعراق على صعيد تغير المناخ، حيث شهد قيام العراق بخطوة تاريخية تمثلت بانضمامه إلى اتفاقية الأمم المتحدة للمياه بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما استضاف العراق مؤتمرين على قدر من الأهمية للمنطقة مثل مؤتمر البصرة للمناخ ومؤتمر بغداد الدولي الثالث للمياه. وتوّج العام بمشاركة العراق الهامة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ(مؤتمر الأطراف COP ٢٨) في دبي، بجناح العراق الأول من نوعه على الإطلاق الذي استضاف أكثر من ٣٠ جلسة ومئات الضيوف.

وكما هو الحال دائماً، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاضراً إلى جانب الحكومة العراقية طوال هذه المراحل الهامة وواصل دعمه الثابت للتنمية المستدامة في العراق والعمل المناخي، إلى جانب العديد من المشاريع المحورية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تركز على إبراز حضور العراق في الساحة العالمية فيما يتعلق بالبيئة، حيث تتم إدارة بيانات المياه باستخدام التقنيات الرقمية، وتطوير سياسات الطاقة، وتقييم قابلية التأثر بالمناخ، ودعم المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً في العراق.

وكان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور فعّال في دعم العراق في مفاوضاته المتعلقة بالمياه مع جيرانه والتحول في إدارة الموارد المائية من نهج الاعتماد على السجلات اليدوية المكتوبة بخط اليد إلى إدارتها عبر منصة رقمية شاملة. كما اتخذ البرنامج أيضاً خطوات مهمة نحو وضع خارطة طريق للتحول في مجال الطاقة، ضمن سياق جدول أعمال المناخ العالمي الأوسع نطاقاً في إطار مؤتمر الأطراف ويهدف ذلك إلى توجيه العراق نحو مستقبل الطاقة المستدامة من خلال معالجة وضع السياسات وتشجيع اعتماد مصادر الطاقة المتجددة. ويجري البرنامج تقييماً شاملاً لقابلية التأثر بالمناخ لقياس مدى تعرض البلاد لتأثيرات المناخ وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ. وستكون لهذا التقييم أهمية بالغة في عكس أنماط المناخ العالمية ووضعها في السياقات المحلية، مما يتيح القيام بتدخلات محددة الهدف.

وفي عام ٢٠٢٣، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً بتعزيز دعمه لجهود العراق للقضاء على الفساد وتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال مبادرات مكافحة الفساد والتحكيم التي يمولها الاتحاد الأوروبي. وتتماشى هذه المبادرة مع عملية التنويع الاقتصادي الأوسع نطاقاً في العراق وأهداف تعزيز الحوكمة، مع التركيز على تحسين مبادئ الشفافية والمساءلة والإطار التشريعي لمكافحة الفساد. ومن أبرز الإنجازات في هذا الصدد إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بالوصول إلى المعلومات والتحكيم، والتي وافق عليها مجلس الوزراء وأرسلت إلى مجلس النواب للنظر فيها، من بين مراجعات أخرى ودعم اعتماد التشريعات ذات الأهمية. ومن خلال برنامج مراقبة المحاكمات، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المحاكم في تحديد الثغرات والتحديات داخل النظام القضائي في معالجة جرائم الفساد. بالإضافة إلى ذلك، أدت

الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم النزاهة البرلمانية وتعبئة المجتمع المدني لكي يشارك بشكل كبير في أنشطة مكافحة الفساد، بما في ذلك المشاركة في حملة #سلم_الراية التي حققت أكثر من ٥٠ مليون مشاهدة. تؤكد هذه الجهود الشاملة التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز القدرات القانونية والمؤسسية للعراق لمكافحة الفساد وجذب الاستثمار الأجنبي، والمساهمة في التنمية المستدامة للبلاد والقدرة على الصمود أمام التحديات الاقتصادية.

يعدّ مشروع مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار، الذي بدأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق في منتصف عام ٢٠١٥، أحد أكبر الجهود الرامية لإعادة تأهيل المناطق المتضررة جراء الصراع مع "داعش"، بدعم من التحالف الدولي ضد "داعش" والحكومة العراقية. ومن خلال عمله في خمس محافظات محررة وتركيزه على تسع قطاعات رئيسية، أثر مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار بشكل كبير على البنية التحتية وتوافر الخدمات. وبنهاية عام ٢٠٢٣، نفذ المشروع ٣٥٤ مشروعاً للكهرباء يستفيد منها ٢,٧ مليون شخص، وتحسنت إمكانية وصول المياه لـ ٢,٥ مليون من خلال ٢٩٧ مشروعاً، وتم دعم قطاع التعليم بـ ٦٣٨ مشروعاً يستفيد منها ٣٤٣ ألف مستفيد. وفي مجال الرعاية الصحية، تم توفير الخدمة من خلال ٥٤٥ مشروعاً، بما في ذلك ١٩ مستشفى، لعدد ٣,٧ مليون فرد. بالإضافة إلى ذلك، تم إعادة تأهيل ٣٨ ألف منزل خاصة بـ ٢٨٤ ألف مستفيد، كما امتد ٧١ مشروعاً للطرق والجسور إلى ٢,٢ مليون شخص. وتم دعم سبل عيش ٧٧,٥٠٠ فرد من خلال ٢٥٩ مشروعاً، بينما استفاد ٣,٦ مليون شخص من ٣٤٠ مشروعاً بلدياً. علاوة على ذلك، تم تحقيق تقدم في مجال الطاقة المتجددة من خلال ١١ مشروعاً لصالح ١١١,٥٠٠ مستفيد. وتم التعاقد محلياً لتنفيذ أكثر من ٩٥٪ من العمل، مما عزّز الاقتصاد وأدى لضمان إعادة البناء بقيادة المجتمع المحلي. وبشكل عام، تم حشد ما يزيد عن ١,٥٥ مليار دولار من الشركاء الدوليين لهذه المبادرة، مما يمثل استثمارًا كبيرًا في تعافي العراق واستقراره.

ومن بين الإنجازات التي تحققت فيما يتعلق بصنع السياسات في عام ٢٠٢٣، قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بالتعاون الوثيق مع وزارة التخطيط

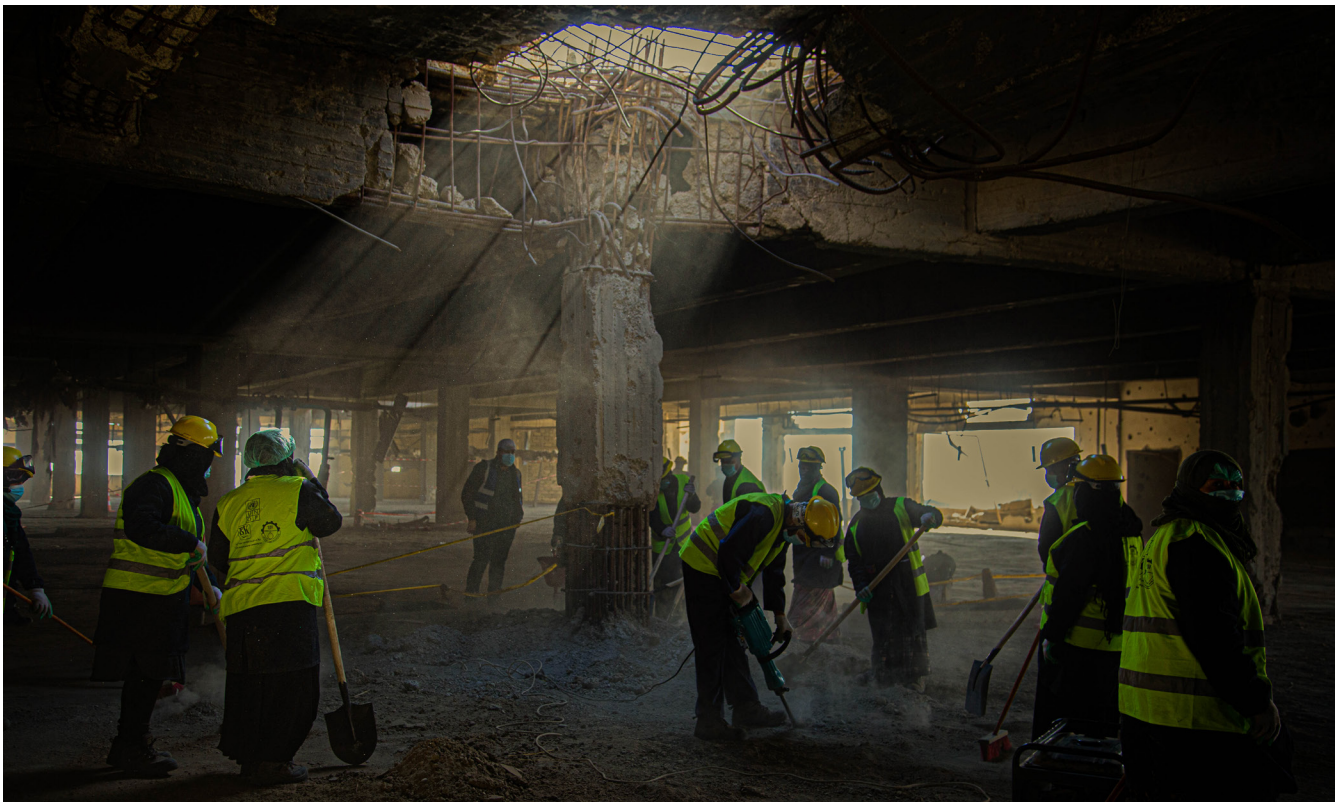

والتي تبرز كأداة تحليل اقتصادي مهمة، والتي تم الكشف عنها في قمة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٣. بالإضافة إلى إنشاء شبكة النساء وسيطات السلام، بالشراكة مع الهيئة الوطنية لتنمية المرأة، مما يؤكد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز أدوار المرأة في الوساطة من أجل السلام وضمان مشاركتها الشاملة في جهود السلام. علاوة على ذلك، فإن إطلاق تقرير التنمية البشرية الوطنية في العراق، الذي يركز على العقد الاجتماعي والمواطنة، يعكس تفاني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعامل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن المواضيع الحاسمة. أخيراً، يمثل وضع "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد" من خلال العمل مع الجهاز المركزي للإحصاء العراقي جهدا كبيرا لتحسين استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر وتعزيز سعي العراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر عام ٢٠٢٣ هو العام الذي شهد أحد أعلى معدلات تنفيذ البرنامج، حيث قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التوجيه والدعم الفني بشأن ثلاث وثائق استراتيجية لقطاع الأمن: استراتيجية الأمن الوطني (٢٠٢٤-٢٠٢٨)، واستراتيجية إصلاح قطاع الأمن (٢٠٢٤-٢٠٣٢)، واستراتيجية وزارة الداخلية (٢٠٢٤-٢٠٢٦)، التي تدعم الحكومة في إدراج تمكين المرأة في إصلاح القطاع الأمني، واستجابات قطاع الأمن لتغير المناخ، واتباع نهج يركز على الناس في توفير الأمن. قام البرنامج أيضًا بإطلاق وتطوير أول "دليل تحقيقات مالية متعدد التخصصات" في العراق، وأجرى تقييماً لنظام إدارة القضايا في مجال القضايا الجنائية في العراق، ودراسة بعنوان "المرأة في وزارة الداخلية"، وتقرير الدروس المستفادة من "مراكز الشرطة النموذجية"، وتقرير تقييمي لأدوار قطاع الأمن في مجال الأمن المناخي والبيئي، وهي وثيقة برمجة بشأن العدالة البيئية، وكذلك قدم الدعم لـ"وحدة الاستخبارات المالية" في العراق في الإعداد والرد على تقرير التقييم المتبادل الذي يعمل على إعداده فريق العمل المعني بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وإجمالاً، نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز قدرات ٢,٣٠٣ من ضباط الشرطة والقضاة والمحققين من بينهم (٢١٢ امرأة) تابعين لإحدى عشرة (١١) مؤسسة، في مجال مكافحة غسل الأموال. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الداخلية خلال دوراتهم التدريبية المتتالية بتدريب أكثر من ٢٠٠٠ ضابط شرطة في عام ٢٠٢٣ وانتهت من المرحلة التجريبية لمفهوم مركز الشرطة النموذجي الذي يركز على المواطنين. ووافقت وزارة الداخلية على هذا النهج وقامت بترقية مركزين للشرطة لتصبح مراكز تعليمية.

تشمل جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق أيضًا "مشروع التحول الرقمي" الذي قام بتقييم القدرات الرقمية الحالية للعراق من خلال تقييم المشهد الرقمي، والذي يتضمن تقييمات للنضج الرقمي وعوامل التسريع أو المعوقات المحتملة. وقد دعم ذلك إنشاء خارطة طريق للتحول الرقمي في القطاع العام، تحدد الأولويات الاستراتيجية للحوكمة الإلكترونية مثل التنسيق، ومراجعات الإطار القانوني، وتبادل البيانات، والاستراتيجيات السحابية، وتعزيز المهارات الرقمية، إلى جانب تقييم احتياجات القدرات

الوطنية. أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة مطابقة الوظائف التي نجحت في تدريب ٢٤٥ من الشباب، وتزويدهم بمهارات مطلوبة في سوق العمل التنافسية وتأمين فرص عمل طويلة الأجل لـ ١١٧ مشاركاً في القطاع الخاص، خمسة منهم بدأوا أعمالهم التجارية الخاصة. وفي الوقت نفسه، قام مشروع تمكين المنظمات غير الحكومية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير نموذج لمنظمات المجتمع المدني لنشر وتمويل الحملات ضمن منصة التمويل الجماعي المحلية "استثمر فكرتي"، مما يزيد من تعزيز تنمية المجتمع المحلي ومشاركته.

أخيراً، في عام ٢٠٢٣، نجح مرفق تمويل الإصلاح الاقتصادي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع البنك المركزي العراقي وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في تقديم المساعدة الفنية في مراجعة وتحديث الإطار القانوني للدفع الإلكتروني والشمول المالي. وتوّجت هذه المراجعة الشاملة بإصدار "تقرير توصيات" تناول الجوانب القانونية الهامة للقطاعين المصرفي والفني ضمن خدمات الدفع الإلكتروني.

كما لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً هاماً في مساعدة وزارة التخطيط العراقية من خلال ترشيح كادر من الخبراء للمساهمة في خطة التنمية الوطنية. وهؤلاء الخبراء مختصون في مجالات رئيسية مثل السياسات السكانية والمساواة بين الجنسين، والموارد الطبيعية وتغير المناخ، والتنمية الحضرية والريفية. وقد بلغ التعاون مراحل متقدمة، حيث شارفت المساعدة الفنية على الاكتمال، كما أن إطلاق الخطة بات وشيكاً.

بالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة الفنية لدائرة التعاون الدولي في وزارة التخطيط. ويهدف هذا الدعم إلى تعزيز مهارات المؤسسة في مجال التفاوض والتشاور وإدارة الجوائز من مختلف الجهات المانحة، وبالتالي تعزيز التعاون الدولي والاستراتيجية التنموية في العراق.

المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يدعم العراق في مواجهة أزمة الكوكب الثلاثية

واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٢٣ دعم العراق في مواجهة أزمة الكوكب الثلاثية، من خلال إجراءات استراتيجية تستهدف تأثير تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.
وعلى مدار العام، قدم المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة خبرته ودعمه الفني إلى الحكومة العراقية لتمكينها من الامتثال لالتزاماتها بالاتفاقيات المتعددة الأطراف والحفاظ على التنوع البيولوجي واستعادته ومكافحة التلوث وتعزيز الحوكمة من خلال بناء القدرات.

الإجراءات المتعلقة بالمناخ

بناء القدرات للنهوض بعملية خطة التكيف الوطنية في العراق

ضمن الصندوق الأخضر للمناخ دعم المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وزارة البيئة العراقية في وضع خطة التكيف الوطنية الخاصة بها بغية التكيف مع آثار التغير المناخي وتعزيز القدرات المؤسسية والفنية والمالية. وقد شمل ذلك إقامة سلسلة من ورش العمل التشاورية وتلك المعنية ببناء القدرات.

ووضعت خيارات للتكيف في ست محافظات مختارة هي: السليمانية وبغداد والنجف والأنبار وذي قار والبصرة، واستهدفت أربعة قطاعات ذات أولوية هي: الصحة والزراعة والمياه وسبل كسب المعيشة، وذلك استنادا إلى التقييم الوطني لمخاطر المناخ الذي تم إجراؤه.

وخلال مؤتمر الأطراف (COP ٢٨)، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حدثاً على هامش المؤتمر في جناح العراق، حيث سلطا الضوء خلال حلقة نقاش فنية على التقدم المتحقق في وضع خطة التكيف الوطنية، مع التركيز بوجه خاص على قطاع المياه. من المتوقع أن تكون خطة التكيف الوطنية جاهزة بحلول شهر حزيران ٢٠٢٤.

البلاغ الوطني الثاني، وتقرير المستجدات لكل سنتين

يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة العراق في وضع بلاغه الوطني الثاني وتقريره للمستجدات كل سنتين والذي سيقدم إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠٢٤. وينظر كل من البلاغ الوطني الثاني وتقرير المستجدات لكل سنتين في الظروف الوطنية ويُحدِّثان جرد انبعاثات غازات الدفيئة ويقدمان الاستراتيجيات الحالية ذات الصلة والهادفة للتخفيف من آثار تغير المناخ. كما أنهما يقيّمان مدى تأثر القطاعات ذات الأولوية العالية (الزراعة والمياه والتنوع البيولوجي والصحة) للتكيف مع تغير المناخ في العراق.

مذكرة التفاهم مع برنامج الأغذية العالمي

وقع المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب برنامج الأغذية العالمي في العراق مذكرة تفاهم لمواجهة تحديات تغير المناخ والمساعدة في بناء القدرة على الصمود والحد من نقاط ضعف المجتمعات المحلية المتأثرة بتغير المناخ في العراق.

الإجراءات المتعلقة بالطبيعة

في عام ٢٠٢٣ دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحكومة العراقية في تعزيز أهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال إنشاء شبكة مناطق محمية وبناء القدرات.

شبكة المناطق المحمية

أنهى المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروع شبكة المناطق المحمية في شهر حزيران من عام ٢٠٢٣ وسلمه إلى وزارة البيئة العراقية. ونتج عن تنفيذ المشروع -الذي موّله مرفق البيئة العالمية ونفذه الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة- إعلان منطقتين محميتين في العراق: "الطيب" في محافظة ميسان و"الدلمج" في محافظتي واسط والديوانية. وأظهر ذلك تقدماً كبيراً في تصميم وتنفيذ شبكة المناطق المحمية في العراق. كما نجح في رفع مستوى الوعي العام وجهود التواصل بشأن حفظ التنوع البيولوجي والمناطق المحمية من خلال إقامة ثلاث ورش عمل للتوعية (خلال عام ٢٠٢٣) بالإضافة إلى تجديد موقع الوزارة على الإنترنت ليشمل صفحة تم إنشاؤها حديثاً عن المناطق المحمية وتدريب موظفي الوزارة على إدارة هذا الموقع.

مشروع الحفاظ على التنوع البيولوجي وتحييد تدهور الأراضي (GEF٧)

وقد أعلن معالي المهندس نزار محمد سعيد ثاميدي، وزير البيئة العراقي انطلاق مشروع "تعزيز الحفظ المتكامل للتنوع البيولوجي وتحييد تدهور الأراضي في المناطق الطبيعية الشديدة التدهور في العراق" الذي يستمر لأربع سنوات ويموله مرفق البيئة العالمية بتاريخ ٤ كانون الأول ٢٠٢٣ في الجناح العراقي خلال مؤتمر الأطراف (COP ٢٨) الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق الحفاظ على التنوع البيولوجي وتحييد تدهور الأراضي في منطقة الفرات الأوسط من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الطبيعية، وسيتولى تنفيذ المشروع المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع وزارة البيئة العراقية. وينفذ المشروع في موقعين هما بحيرة الرزازة وبحيرة ساوة.

الإجراءات المتعلقة بالتلوث

واصل المكتب الإقليمي دعم جمهورية العراق في مكافحة التلوث من خلال الإسهام في وضع نهج متكامل للسيطرة على التلوث ومنعه من خلال استراتيجية وخطة عمل شاملتين.

الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات

وفي عام ٢٠٢٣، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة العراق في وضع خطته الوطنية لتنفيذ اتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (العصية التحلل). وبالإضافة إلى ذلك، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة التقييم الأول في إطار اتفاقية ميناماتا، والذي يحدد الإجراءات الرامية إلى الخفض التدريجي أو التخلص التدريجي من المنتجات الملوَّثة بالزئبق وفقاً لاتفاقية ميناماتا.

بناء القدرات

دمج الإدارة البيئية في عمليات التشريع والتخطيط والرصد في العراق

وفي أيلول ٢٠٢٣، نظم المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ورشة عمل بعنوان "دمج الإدارة البيئية في عمليات التشريع والتخطيط والرصد في العراق" حيث ضمت الجهات الرئيسية ذات العلاقة والمشارِكة في صياغة السياسات والتشريعات القطاعية في العراق، بما في ذلك مشاركة معالي الدكتور ماجد خلف مسطو، رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب العراقي ، مع خمسة أعضاء آخرين من مجلس النواب وممثل عن مستشار رئيس الوزراء العراقي وستة مشاركين من وزارة البيئة العراقية، بمن فيهم مديرون عامون من مديريتي الشؤون القانونية والتخطيط.

وكان الهدف الرئيسي هو معالجة الحاجة الملحة إلى إدماج ممارسات الإدارة البيئية الكفؤة في عمليات العراق وأطره. وركزت المناقشات على معالجة الفرص والتحديات المتصلة بعمليات التخطيط والتشريع والرصد استجابةً للتحديات البيئية العالمية.

نظام المعلومات البيئية (EIS)

أقام المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ورشة عمل تدريبية في بيروت لبناء قدرات مجموعات المستخدمين في وزارتي البيئة والتخطيط العراقيتين. وتضمنت ورشة العمل جلسات تدريب عملي بشأن الاستفادة من نظام المعلومات البيئية ووظائفه، إلى جانب برنامج تدريبي عملي مكثف لدائرة تكنولوجيا المعلومات، ركز على عمليات النظام وإدارة الشبكة وإدارة قواعد البيانات، وإدخال البيانات واستعادتها.

ورشة العمل بشأن مهارات الإبلاغ

وأقام المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "ورشة عمل دعم الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ورفع التقارير عن حالة البيئة" في أربيل، وقد شاركت فيها مجموعات مستخدمين رئيسية من وزارتي البيئة والتخطيط العراقيتين. وأغنت ورشة العمل معرفة المشاركين بشأن مشاركة المعلومات في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبشأن تقارير حالة البيئة، وتضمنت تحليلاً لنموذج "القوة المحركة- الضغط- الحالة- التأثير- الاستجابة" لبيانات مؤشر النظام، مُشددةً على استخدامها الفعال في الإبلاغ عن طريق نظام المعلومات البيئية لصُناع القرار في العراق.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق يشرع خلال عام ٢٠٢٣ بتحول استراتيجي في تركيز عملياته

شرع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في العراق خلال عام ٢٠٢٣ بتحول استراتيجي في تركيز عملياته، حيث انتقل من التركيز الشديد على تجديد المناطق الحضرية و"إعادة بناء مفاهيم أفضل" إلى ترسيخ الحوكمة وتعزيز قدرات السلطات الوطنية والمحلية، مع التركيز بشكل خاص على حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات (HLP).

وثمة حاجة ماسة إلى مساعدة الحكومة العراقية في الانخراط في حوارٍ بشأن السياسات يهدف إلى إصلاح الإطار القانوني للأراضي من أجل تحسين الحوكمة وإتاحة الحصول على وثائق الإسكان والأراضي والممتلكات، ولا سيما بالنسبة للنازحين داخليا والعائدين. وتواجه هذه الفئات، إلى جانب السكان العراقيين الأوسع نطاقاً، تحديات كبيرة في ممارسة حقوقهم في الإسكان والأراضي والممتلكات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بنقل الملكية وإضفاء الطابع الرسمي على المعاملات العقارية والحصول على وثائق ثبوتية جديدة أو بديلة. وتتخذ هذه التحديات شكلاً حاداً بشكل خاص في دوائر التسجيل العقاري في أنحاء المحافظات المتضررة من جراء الحرب، حيث إن سجلات الملكية فيها أما تالفة أو غير مُحدّثة.

ويؤكد هذه الوضع الضرورة الملحة لدعم الفئات الضعيفة من السكان، سواء من النازحين داخلياً أو عامة الناس، في ضمان حقوقهم في الحيازة. إن الانخراط في حوار ومناقشات بشأن السياسات بغية إصلاح القوانين وحسم المطالبات المتعلقة بالأراضي هو أمر بالغ الأهمية لتيسير إيجاد حلول دائمة في العراق، وهذا هو بالضبط المجال الذي ستنصب عليه الجهود الرئيسية للمنظمة.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه تعزيز عمليات العودة الآمنة والمستدامة، لا نزال على ثقة بقدرة المؤسسات الوطنية على تلبية احتياجات العراق الملحة. ويمكن لهذه المؤسسات أن تعتمد باستمرار على موئل الأمم المتحدة في العراق للحصول على المساعدة والمشورة الفنيين، سواء فيما يخص عملية إعادة الإعمار أو صقل الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الحوكمة وضمان حفظ حقوق كافة العراقيين دون أن يتخلف أحد أو منطقة عن الركب.

مسلم كاظمي /مدير البرنامج القُطري

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق

البريد الإلكتروني: muslim.qazimi@un.org

مركز التجارة الدولية في العراق

مقابلة مع

ممثل ورئيس البرنامج القطري لمركز التجارة الدولية في العراق

السيد إريك بوشوت

يرجى تقديم لمحة موجزة عن عمل مركز التجارة الدولية في العراق؟

بصفته وكالة الأمم المتحدة الرائدة المكرسة بالكامل لتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، يلعب مركز التجارة الدولية دوراً حاسماً في تمكين المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العراقية من الاستفادة من الفرص التجارية. يسعى مركز التجارة الدولية جاهداً، بالتعاون مع الشركاء، لتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة وبالغة الصغر والمتوسطة، وتقديم الدعم لتعزيز ريادة الأعمال وآفاق التوظيف، مع التركيز بشكل خاص على المرأة، والشباب، والمجتمعات المحلية المهمشة، والفقيرة. العملاء الرئيسيون لمركز التجارة الدولية هم أصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة الحجم، ومنظمات دعم الأعمال والحكومات.

يعد برنامج "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق" الذي يموّله الاتحاد الأوروبي هو البرنامج الرئيسي لمركز التجارة الدولية في العراق. وطوال عام ٢٠٢٣، واصل مشروع "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق" التابع لمركز التجارة العالمية مساهماته في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص العمل، لا سيما لفئة الشباب، من خلال تحسين القدرة التنافسية للقطاع الزراعي ودعم تنمية التجارة في العراق.

من وجهة نظرك، ما هي أعظم إنجازات مركز التجارة الدولية في عام ٢٠٢٣ في العراق؟

كان مركز التجارة الدولية شريكاً رئيسياً للعراق، حيث قام فريق الأمم المتحدة القطري بالتحول بصورة متزايدة من التركيز على الاستجابة الإنسانية

إلى التركيز على التنمية طويلة الأمد. وبوصفه الوكالة الرائدة التي تدعم نمو القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، يقدم مركز التجارة الدولية عرضاً ذا قيمة فريدة في العلاقة بين الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام في العراق. قام مركز التجارة الدولية، على مدى العام الماضي، بمبادرات استراتيجية لتعزيز وجوده وتأثيره المحلي في البلاد. ومن الجدير بالذكر أننا قمنا بزيادة حجم فريقنا المحلي، مما عزز التزامنا بتعزيز التنمية المستدامة. لقد توسعت بصمتنا التشغيلية، مع وجود مكاتب ثابتة في الموصل وأربيل، مما يسمح لنا بالتعامل بشكل أكثر فعالية مع المستفيدين من برامجنا.

أبرز نقاط تدخلاتنا في عام ٢٠٢٣ تتضمن ما يلي:

توسيع نطاق تأثير تحالفات الأعمال الزراعية التابعة لمركز التجارة الدولية التي يحركها السوق

في عام ٢٠٢٢، خطا مشروع "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق " التابع لمركز التجارة الدولية خطوات كبيرة في إنشاء تحالفات الأعمال التجارية الزراعية الإنتاجية والتجارية في العراق. وتم إنشاء عشرة تحالفات لربط المزارعين بشبكة غير مسبوقة من المشترين العراقيين الذين تضم أعمالاً تجارية بارزة في جميع أنحاء البلاد. ومن خلال التحالفات بين المزارعين والمشاريع الصغيرة، نقوم بإنشاء مسارات للأسواق المربحة مع الحفاظ على الجودة والأسعار التنافسية.

وهذه التحالفات بمثابة حافز للتغيير الإيجابي. يوفر برنامج "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق " التابع لمركز التجارة الدولية للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دعماً شاملاً لتمكينها، حيث يقدم للمزارعين دعماً ثميناً لتعزيز قدراتهم الإنتاجية وتحديث نماذج أعمالهم الشاملة، بما في ذلك جوانب مثل تقنيات الإنتاج ومعايير الجودة وممارسات ما بعد الحصاد/التخزين واستراتيجيات التسويق. وقد ساعد مشروع "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق " التابع لمركز التجارة الدولية تحالفات هؤلاء المزارعين على تطوير خطط الأعمال التجارية والاستثمارات الخاصة بهم على المستوى المحلي.

وبناءً على هذه الخطط، نفذ برنامج "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق " التابع لمركز التجارة الدولية عشر مبادرات لمشاريع متناهية الصغر من خلال توزيع منح جماعية لتحالفات الأعمال الزراعية. وشملت هذه المبادرات مجالات متنوعة مثل نصب أنظمة الري، وتدابير الأمن الحيوي، ومعدات تحلية المياه، وتوفير البذور عالية الجودة للإنتاج بكميات تجارية. ويشير التحليل الأولي إلى انخفاض بنسبة ٢٥٪ في تكاليف الإنتاج، وانخفاض ملحوظ بنسبة تزيد عن ٧٠٪ في نفوق الدواجن، وزيادة متوقعة تربو على ٨٥٪ في إنتاج محاصيل البساتين في الموسم التالي بسبب تحسن جودة البذور وجودة مياه الري.

بالتوازي مع ذلك، قام برنامج "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق " التابع لمركز التجارة الدولية بتحسين المهارات الفنية للمزارعين، حيث قام بتدريب أكثر من ١٥٠٠ من المنتجين منذ بداية المشروع، مما أثر بشكل أساسي على ما يقرب من ١١٠٠٠ فرد. وذكر المزارعون حدوث زيادة في الانتاج، وانخفاض خسائر ما بعد الحصاد، وتحسن في جودة المنتج، وانخفاض معدل نفوق الدواجن، وعزوا هذه النتائج الإيجابية إلى تبني تقنيات الزراعة الحديثة التي تعلموها من خلال برامج التدريب.

ومن الملاحظ أن تحالفات الأعمال الزراعية التابعة لـ برنامج "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق " قد أنجزت حتى الآن ٣٧ صفقة تجارية ناجحة مع شركات رائدة، مثل هولاند بازار، وكارفور العراق، ومجموعات شراء صغيرة من تجار التجزئة في الموصل. تمثل هذه المعاملات، التي قام برنامج "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق " بتسهيلها، مبلغاً كبيراً يبلغ ٣٠ مليون دينار عراقي وما يقرب من ٤٠ طناً من المنتجات العراقية الطازجة. ومن الجدير بالذكر أنه بالنسبة لكل معاملة تجارية، شهد المزارعون معدل زيادة مذهلة تزيد عن ١٠٠٪ في أسعارهم. ولا يؤكد هذا الإنجاز على فعالية نهج برنامج "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق " الموجه نحو السوق فحسب، بل يدل أيضًا على تحسن كبير في الرفاهية الاقتصادية للمزارعين المحليين. تم تنفيذ هذا العمل من خلال شراكة وثيقة مع المجلس النرويجي للاجئين، وهو شريك رئيسي نكن له غاية الامتنان.

تنفيذ استراتيجيات القطاع الوطني للمنتجات الغذائية الزراعية ذات الإمكانات العالية

لقد قدمت الاستراتيجيتان اللتان يعمل على تيسيرهما مركز التجارة الدولية للمنتجات الغذائية الزراعية ذات الإمكانات العالية (الدواجن والطماطم)، واللتان تم تطويرهما تحت إشراف وزارة الزراعة، مخططاً أولياً للتدخلات على مستوى القطاع من قبل الحكومة والقطاع الخاص والهيئات الدولية، وخاصة تلك المشاركة في برنامج الاتحاد الأوروبي لتطوير الأعمال التجارية الزراعية الغذائية في العراق.

بناء على هذا النجاح، طلبت وزارة الزراعة من برنامج "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق" التابع لمركز التجارة الدولية الدعم الفني لتطوير استراتيجية قطاعية لقطاع البطاطس. وقد تمت صياغة استراتيجية قطاع البطاطس في العراق، التي سيتم الكشف عنها قريباً، من خلال نهج تشاركي شامل ومنهجي، يضم أصحاب المصلحة الرئيسيين من جميع

أنحاء القطاع، بما في ذلك رواد الصناعة وأصحاب الأعمال الصغيرة والمزارعين وممثلي القطاع العام وشركاء التنمية.

وكان من بين الأمور الأساسية في صياغة الاستراتيجية اتباع منهجية فعّالة تشتمل على بحث متعمق وتحليل تفصيلي لسلسلة القيمة، ومسح واسع النطاق للقدرة التنافسية شمل أكثر من ٦٠٠ مؤسسة زراعية، ورؤى من خلال أكثر من ٢٥٠٠ مقابلة أجريت مع المستهلكين والمشاركين في السوق. وتم تعزيز هذا النهج من خلال العمل الميداني المكثف، بما في ذلك تسجيل الملاحظات والقيام بزيارات إلى مختلف المزارع ومرافق الإنتاج. وتعد استراتيجية قطاع البطاطس الناتجة عن هذا الجهد بمثابة بوصلة مصممة خصيصاً للقطاع وقابلة للتنفيذ، حيث تحدد الأولويات الاستراتيجية بوضوح وتتوج بخطة عمل وإطار إداري محددين بشكل جيد.

يدعم مركز التجارة الدولية الحكومة العراقية خلال تنفيذ استراتيجيات القطاع هذه من خلال الدورات التدريبية الفنية والدعم الاستشاري والأدوات المخصصة.

دعم رواد الأعمال العراقيين الشباب، والاستفادة من إمكاناتهم الابتكارية لصالح الاقتصاد العراقي

لقد قطع برنامج "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق " التابع لمركز التجارة الدولية خطوات كبيرة في دعم رواد الأعمال الشباب من خلال نهج متعدد الجوانب. ومن خلال العمل بشكل وثيق مع منظمات دعم رئيسية مختارة، تم التواصل مع أكثر من ٤٣٠٠٠ من الشباب لرفع مستوى وعيهم بالفرص التي يوفرها قطاع الأغذية الزراعية في العراق. ومن بين هؤلاء الشباب، تلقى اكثر من ٤٠٠٠ شخص تدريباً على ريادة الأعمال الزراعية من خلال منصة "تدريب" التابعة لبرنامج "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق" التابع لمركز التجارة الدولية كما قام برنامج "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق " التابع لمركز التجارة الدولية بدعم الخريجين الشباب من خلال التدريب الذي جرى إعداده من خلال المنح التجارية.

على مستوى السياسات، كشف تقرير بارومتر الشباب الثاني الذي تم إعداده بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين والذي أطلقته وزارة الشباب والرياضة، عن بيانات قيمة للكشف عن الاحتياجات والفرص المتوقعة لمشاركة الشباب في القطاع الزراعي، وتم إبلاغ الجهات المعنية في الوزارات المختصة ومنظمات الدعم الأساسية وشركاء التنمية وتوعيتها بالنتائج.

يُظهر الدعم الفني والشراكات مع منظمات KSOs والتدريب للأعمال التجارية المملوكة للشباب والدعوة لمناصرة السياسات التزاماً شاملاً برعاية الجيل القادم من رواد الأعمال العراقيين في المجال الزراعي.

تسريع عملية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

أدت الخدمات الاستشارية الفنية التي يقدمها برنامج "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق" التابع لمركز التجارة الدولية إلى الهيئة العامة للكمارك الاتحادية وتلك التابعة الى حكومة إقليم كردستان إلى الانتهاء من وضع هيكل التعريفة الموحدة وفقًا لمتطلبات المنظمة العالمية للجمارك ومنظمة التجارة العالمية. ومن المتوقع أن تتم الموافقة عليه في أوائل عام ٢٠٢٤، ويمثل هذا الهيكل الموحد، المستند إلى كود النظم الموحدة، علامة بارزة في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وتشمل النقاط الرئيسية أيضاً الدعم الاستشاري المستمر المقدم إلى اللجنة الفنية المعنية بتجارة السلع واللجنة الفنية لخدمات البناء والتوزيع والبيئة والاتصالات للمضي قدماً في صياغة العرض الأولي للسلع والخدمات، على التوالي. إن دعمنا الراسخ لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية يعكس تفاني مركز التجارة الدولية في إجراء الإصلاحات الاقتصادية بالغة الأهمية.

ما هي خطط مركز التجارة الدولي للعام المقبل؟

في عام ٢٠٢٤، سنفتتح العام بالنسخة الثانية من منتدى التجارة الوطني العراقي، بالتنسيق الوثيق مع وزارة التجارة ووزارة الزراعة، وتحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وسيعقد المنتدى يومي ١٩ و٢٠ شباط في بغداد، بعد نجاح الفعالية الأولى، حيث تفاوض حوالي ١٥٠ شركة عراقية ومشترين دوليين حول عقد صفقات وبنوا روابط تجارية بقيمة تقدر بـ ٢,٥ مليون دولار أمريكي. وتبشر النسخة الثانية بأن تصبح حافزاً لعقد صفقات تجارية جديدة، وتوسيع شبكات الأعمال التجارية، والتعاون بين أصحاب المصلحة ورواد الصناعة والخبراء، وتسهيل المداولات والتوصية بحلول تتعلق بوضع السياسات. وستشهد هذه الفعالية الإطلاق الرسمي لعلامة "بأيدي عراقية" لدعم استهلاك المنتجات المحلية.

وسنواصل في العام المقبل عملنا لتعزيز تحالفات الأعمال الزراعية القائمة، وتمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاق قدراتها. سنواصل تقديم الدعم المخصص لرواد الأعمال الشباب، وتوجيههم خلال تطوير وتنفيذ خطط أعمالهم عن طريق مساعدة مخصصة لتلبية احتياجاتهم المحددة. سيواصل مركز التجارة الدولية دعمه الفني للحكومة من أجل تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية. وفي مجال دعم السياسة التجارية، سنواصل مساعدتنا الفنية لعملية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية.

أود أن أنهي حديثي بتقديم شكرنا الجزيل لجميع شركائنا على دعمهم لنا.

المفوضية: تعزيز قدرة العراق على حماية النازحين ومساعدته

في عام ٢٠٢٣، ركزت المفوضية على دعم الملكية الوطنية وتعزيز قدرة جهات تقديم الخدمات العامة العراقيين على توفير خدمات الحماية وغيرها من الخدمات للاجئين، على قدم المساواة مع المواطنين. وشمل ذلك الدعوة إلى تعزيز إمكانية وصول اللاجئين إلى الخدمات العامة، ودعم إدماج اللاجئين في برامج الحماية الاجتماعية وتحسين إمكانية حصول اللاجئين على فرص كسب العيش.

يستضيف العراق أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء، معظمهم من الأكراد السوريين (أكثر من ٢٧٧,٠٠٠) تليهم أعداد أقل من إيران وتركيا وفلسطين ودول أخرى. تقيم الأغلبية (٨٩,٣٪) في إقليم كردستان العراق. ومن بين ٢٥٦,٠٠٠ لاجئ سوري يعيشون في إقليم كردستان العراق، يعيش حوالي ٦٤٪ منهم في المناطق الحضرية بينما يقيم الباقون في تسع مخيمات للاجئين. ولا تزال فرص عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم الأصلي في المستقبل القريب محدودة، لا سيما في ظل استمرار انعدام الأمن وانتهاكات قوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

بشكل عام، لا يزال اللاجئون يتمتعون ببيئة حماية مواتية، لا سيما في إقليم كردستان العراق. في عام ٢٠٢٣، تم إحراز تقدم فيما يتعلق بتعليم اللاجئين من خلال "سياسة إدماج تعليم اللاجئين" وهي سياسة تبنتها وزارة التربية في حكومة إقليم كردستان وبدعم من المفوضية وشركاء التعليم لتشمل الأطفال اللاجئين والمؤهلين من المعلمين اللاجئين في نظام المدارس العامة. بالنسبة للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، التحق ما يقرب من ٥٠,٠٠٠ طفل سوري لاجئ بالمدارس العامة في إقليم كردستان العراق، بما في ذلك المدارس التمهيدية - بزيادة قدرها ١١٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢.

بالإضافة إلى ذلك، تمكن حوالي ٤٠٠ معلم سوري لاجئ مؤهل من الحصول على فرص عمل في المدارس العامة في إقليم كردستان العراق. لدعم تنفيذ برنامج سياسة إدماج تعليم اللاجئين، تقوم المفوضية ببناء المدارس والصفوف الدراسية لتوفير المزيد من الأمكنة اللازمة للتعلم وتوفير المواد التعليمية للأطفال اللاجئين والعراقيين. كما تدعم المفوضية بناء قدرات المعلمين وأولياء الأمور، بما في ذلك ما يخص اللغة الكردية، لتحسين جودة التدريس وبيئة التعلم.

وفي الوقت نفسه، لا يزال اللاجئون يتمتعون بحرية الوصول إلى الخدمات الصحية، أسوة بالعراقيين. في عام ٢٠٢٣، دعمت المفوضية بناء قدرات العاملين في المراكز الصحية الموجودة في المخيمات ومرافق الصحة العامة في الأماكن القريبة، بما في ذلك من خلال توفير الأدوية والمستلزمات والمعدات الطبية – وتعزيز القدرات الوطنية وتحسين إمكانية حصول اللاجئين والعراقيين على الرعاية الصحية.

ولضمان حصول اللاجئين وطالبي اللجوء على الحماية الكافية، تمت، بدعم من المفوضية، صياغة مشروع قانون خاص باللاجئين يتماشى مع المعايير الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بتعريف اللاجئ ومبدأ عدم الإعادة القسرية المتأصل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهذه الصياغة على وشك الانتهاء. وبموازاة ذلك، عملت المفوضية مع سلطات الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لوضع اللمسات الأخيرة على مسودة التعليمات الإدارية المتعلقة بمعالجة طلبات اللجوء في العراق على المستوى الاتحادي وتدوين إجراءات إصدار تصاريح الإقامة للاجئين في إقليم كردستان العراق؛ وكلاهما لم يدخل حيز التنفيذ بعد.

مثّل المنتدى العالمي الثاني للاجئين الذي انعقد في جنيف، سويسرا، في كانون الأول ٢٠٢٣، المناسبة الأولى التي قدم فيها العراق تعهدات. تعهدت الحكومة العراقية بثلاثة التزامات هي: (١) سنُّ قانون جديد للاجئين يتوافق مع المعايير الدولية (٢) ضمان استمرار حصول اللاجئين على الخدمات العامة الأساسية (٣) توسيع برنامج سياسة إدماج تعليم اللاجئين من الصف الخامس الابتدائي إلى السادس ثانوي بحلول عام ٢٠٣٠. كما قدم فريق الأمم المتحدة القطري في العراق ست تعهدات لدعم الحكومة العراقية من خلال: (١) إدراج اللاجئين ضمن شبكة الضمان الاجتماعي (٢) توفير خدمات عامة عالية الجودة داخل مخيمات اللاجئين وخارجها (٣) إجراء تقييم للاحتياجات المتعلقة بالسكان اللاجئين وعديمي الجنسية (٤) تعزيز الإدماج الاقتصادي للاجئين (٥) توسيع نطاق سياسة إدماج تعليم اللاجئين (٦) منع حالات انعدام الجنسية والحد منها.

يوجد في العراق أيضاً أكثر من مليون نازح داخلياً، يعيش حوالي ١٦٠,٠٠٠ منهم في ٢٣ مخيماً للنازحين في إقليم كردستان العراق. وفي عام ٢٠٢٣، واصلت المفوضية دعم السلطات لتعزيز الظروف المواتية لإيجاد حلول للنازحين، بما في ذلك من خلال تسهيل إمكانية حصولهم إلى الوثائق المدنية وتعزيز إدراجهم في أنظمة الحماية الاجتماعية في العراق.

كثّفت المفوضية تعاونها مع وزارة الداخلية في الحكومة العراقية لتسهيل إمكانية الحصول على الوثائق المدنية بالنسبة للنازحين والعائدين من النازحين الذين ربما فقدوا وثائقهم أو ربما تكون أتلفت أثناء النزوح أو الذين لم تتح لهم فرصة الحصول عليها سابقاً لأسباب تعزى لشتى القيود.

وعلى وجه الخصوص، تم تقديم الدعم للنازحين والعائدين من النازحين العاجزين عن الحصول بسهولة على وثائقهم المدنية الأساسية من خلال الإجراءات المعتادة.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ساعدت المفوضية وشركاؤها هذه المجتمعات في تأمين أكثر من ٢٣٣,٠٠٠ وثيقة مدنية. كما قامت المفوضية وشركاؤها بالتنسيق مع وزارة الداخلية/مديرية الاحوال المدنية بتسيير ٥٠ فريق مهام متنقل في جميع أنحاء البلاد لإنجاز طلبات الوثائق المدنية. وفي عام ٢٠٢٣، حضر حوالي ١٧,٠٠٠ فرد جلسات توعية قانونية حول أهمية التوثيق المدني وعمليات تقديم الطلبات. وقدمت المفوضية وشركاؤها خدمات الاستشارة القانونية الفردية لأكثر من ٥١,٠٠٠ شخص لأغراض الحصول على الوثائق المدنية، بما في ذلك حوالي ٥,٦٠٠ فرد لديهم "قضايا معقدة"، مثل أولئك الذين لديهم انتماءات متصورة مع تنظيم داعش أو الذين فقدوا الوثائق الداعمة الهامة. ونتيجة لذلك، تم تأمين أكثر من ٤٥٥٠٠ وثيقة مدنية.

كما قدمت المفوضية المساعدة القانونية لـ ٨٨ فرداً من عديمي الجنسية للحصول على الجنسية و١,٥٠٠ فرد معرضين لخطر انعدام الجنسية للحصول على الوثائق المدنية الأساسية.

وقد دعت المفوضية إلى إدراج النازحين من الفئات الهشة ضمن برنامج الحد من الفقر في العراق، ونظام الحماية الاجتماعية، لمن يستوفون معايير الأهلية - بغض النظر عن أماكن تواجدهم سواء في المخيمات أو المناطق الحضرية أو المستوطنات غير الرسمية. وفي إنجاز بارز تحقق في أوائل عام ٢٠٢٣، قررت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الحكومة العراقية إجراء تقييم بشأن ١٦٠,٠٠٠ نازح يعيشون في المخيمات في إقليم كردستان العراق بغية ضمهم في نظام الحماية الاجتماعية. وحتى الآن، تم بنجاح إدراج ما يقرب من ٣٢,٠٠٠ أسرة عراقية مقيمة في مخيمات داخل إقليم كردستان العراق في شبكة الحماية الاجتماعية التي أثبتت أنها طريقة أفضل لمعالجة نواحي الضعف الاجتماعية والاقتصادية للنازحين من المساعدات النقدية المقدمة من الشركاء في المجال الإنساني، لأنها توفر قدراً أكبر من الدعم وأطول أمداً وأكثر قابلية للتنبؤ به.

واصلت المفوضية، مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة، العمل مع السلطات الكردية والاتحادية لإيجاد وتنفيذ حلول كريمة للنازحين الذين ما زالوا يقيمون في المخيمات - بناءً على القرار القائم على المعرفة الذي يتخذه النازحون وحسب الظروف الخاصة بكل فرد منهم وبما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. أسفرت سنوات من جهود المناصرة عن سماح وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان في منتصف عام ٢٠٢٣ لبعض النازحين المقيمين في مخيمات شرق الموصل بالعودة إلى منازلهم في قرى حسن شام الثلاثة عشر المحيطة بالمخيمات. بالإضافة إلى ذلك، دعمت المفوضية الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان في إغلاق المخيمات في محافظة السليمانية وإدارة كرميان فيما تمكن العديد من النازحين من العودة إلى ديالى وصلاح الدين.

اليونيسيف: عام واعد للأطفال والشباب

كان عام ٢٠٢٣ بالنسبة للأطفال والشباب في كافة أنحاء العراق، عاماً واعداً. وكان الاستقرار السياسي النسبي والتحسن في الحالة الأمنية العامة من بين مناحي التقدم العديدة التي شهدها البلد. ومن النقاط الرئيسية الأخرى في حياة الأطفال والشباب كانت بلوغ نسبة تطعيم الأطفال دون سن الخامسة ما يزيد عن ٩٠ في المائة، وهي أعلى نسبة على الإطلاق بلغتها خلال العقدين الماضيين، وكذلك مشاركة العراق في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP٢٨) بمشاركة مجموعة تتألف من ١٦ شاباً وشابة، فضلاً عن التزام الحكومة بتوقيع الإعلان المتعلق بالأطفال والشباب والعمل المناخي، بالإضافة إلى توقيع خطة العمل بشأن منع تجنيد واستخدام قوات الحشد الشعبي للأطفال.

ومع ذلك وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال الأطفال والشباب في العراق يواجهون تحديات، حيث أثّر التغير المناخي وندرة المياه تأثيراً شديداً على وضع الأطفال والشباب. ويعكس تصنيف البلد كخامس أكثر البلدان عرضة لنقص المياه والغذاء ودرجات الحرارة البالغة الارتفاع المخاطر الشديدة المرتبطة بالمناخ التي يواجهها الأطفال، وخاصة الفتيات. ويشكل الفقر تحدياً رئيسياً آخر يؤدي إلى إدامة واتساع الثغرات في الإنجاز والتي تمثل عواقب تدوم مدى الحياة بالنسبة للأطفال، في حين يواصل الشباب مواجهة محدودية فرص العمل ومجالات المشاركة.

وفي ظل هذه البيئة المعقدة، تكيفت اليونيسيف مع السياسات الجديدة والمتغيرة في ظل الحكومة الحديثة التشكيل نسبياً، ومع جيوب العنف وعدم الاستقرار الموجودة، ومع المشهد المتغير للمانحين بسبب الأزمات الإقليمية المستجدة والصورة المالية للعراق.

وعملت اليونيسيف بتنسيق وثيق مع الحكومة العراقية ومع شركاءها على تحقيق نتائج طويلة الأجل في مجالات أهدافها المترابطة الخمسة، مسترشدةً باتفاقية حقوق الطفل، ومتماشية مع أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال هذه المجالات الخمسة، واصلت اليونيسيف تحقيق نتائج مؤثرة في حياة الأطفال والشباب الأكثر تهميشا.

النتائج الرئيسية التي تحققت للأطفال والشباب:

يعيش الأطفال ويترعرعون وهم يحصلون على رعاية صحية أولية عالية الجودة

بغية تمكين الأطفال من أن يعيشوا ويترعرعوا وهم يحصلون على الرعاية الصحية الأولية عالية الجودة وممارسات الرعاية والتجهيزات الأساسية، دعمت اليونيسيف وزارة الصحة في تعزيز برنامجها الوطني للتطعيم. وقدمت اليونيسيف الدعم التقني في إنشاء منصة رقمية على الانترنت للتطعيم، ودعمت تنفيذ نظام إلكتروني على شبكة الإنترنت لإدارة الجوانب اللوجستية للقاحات، وبنت قدرات أكثر من ألف شخص ممن يعملون في مجال الرعاية الصحية على التواصل المباشر مع الأشخاص.

ولم تصل معدلات التحصين إلى أكثر من (٩٠٪) فحسب، بل انخفض أيضاً بمقدار النصف العدد الإجمالي للأطفال الذين لم يسبق لهم أن تلقوا أية تطعيمات ممن تخلفوا عن كل تطعيم سابق من (١٢٠,٠٠٠) إلى (٦٠,٠٠٠) طفل في عام ٢٠٢٣.

وحيث أن البلد يصنف من بين أكثر عشرة بلدان من حيث موجات تفشي الحصبة، دعمت اليونيسيف، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية، الحكومة العراقية في تقديم الخدمات الصحية المنقذة للحياة، بما في ذلك حملات التلقيح استجابة لتفشي الحصبة، وأنشطة التدخل للسيطرة على مرض الكوليرا. وقد استفاد من هذه الخدمات ما يزيد على (٥٠٠,٠٠٠) شخصاً في المناطق المتأثرة بحالات الطوارئ الصحية أو تلك المعرضة لمخاطر تفشي الأوبئة.

ودعماً لبرنامجَي النمو في مرحلة الطفولة المبكرة (ECD) والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة (IMCI)، قدمت اليونيسيف الدعم الفني واللوجستي لوزارة الصحة. وشمل ذلك تدريب أكثر من (٢,٥٠٠) شخصاً من العاملين في المجال الصحي ضمن برنامجَي النمو في مرحلة الطفولة المبكرة (ECD) والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة (IMCI)، وتقديم المستلزمات إلى (٣٢٥) مركزاً من مراكز تقديم الخدمات الصحية. ونتيجة لذلك استفاد ما يقرب من نصف مليون طفل وامرأة من الخدمات الصحية والتغذوية الأساسية للأمهات وحديثي الولادة والأطفال، وحصل (٣,٥) مليون طفل على مكملات فيتامين A وهو إجراء منخفض التكلفة ومُثبت للحد من الوفيات لمختلف الأسباب. وعلاوة على ذلك، تلقى (١٨) مليون طفل ومراهق الملح المعالج باليود، وهو مغذٍّ دقيق مهم للنمو البدني والتطور العقلي.

يتعلم الأطفال ويكتسبون مهارات جديدة للمستقبل:

لضمان تعلم الأطفال واكتسابهم مهارات جديدة للمستقبل، دعمت اليونيسف وزارة التربية في تنفيذ استراتيجية التعليم الوطنية العراقية ٢٠٢٢-٢٠٣١ للوفاء بالتزام البلاد تجاه الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وبفضل هذا الدعم استفاد أكثر من (٤٥٠,٠٠٠) طفلاً، نصفهم من الفتيات، من التعليم الرسمي وغير الرسمي اللذَين تدعمهما اليونيسيف. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح توسيع نطاق الحصول على التعليم لما يزيد على (١٥٨,٠٠٠) طفلاً من الأطفال الأكثر ضعفاً مواصلة تعليمهم. ومن بين أكثر الأطفال ضعفاً، كما إن توسيع نطاق "سياسة إدماج تعليم اللاجئين" لتشمل الصف الخامس أتاح للأطفال اللاجئين السوريين مواصلة تعليمهم في المدارس.

وبغية تحسين نوعية التعليم وإمكانية الحصول عليه، وإدراكاً لأهمية القيادة المدرسية، دعمت اليونيسيف أيضاً الحكومة في اعتماد نهج الإدارة المستندة إلى المدرسة في أكثر من (١٠٠٠) مدرسة، حيث شمل هذا النهج ربع مليون طالب وطالبة، كان ما يزيد على (٤٠٪) منهم من الفتيات. واستناداً إلى هذا التقدم، قامت اليونيسيف أيضا بدعم بناء قدرات أكثر من (٢,٨٠٠) عضواً جديداً في لجان إدارة المدارس، وقدمت الدعم الفني لـ (١٥) مديرية من مديريات التربية في وضع خططها الخاصة بقطاع التربية في المحافظات.

تمثل الطفولة المبكرة فرصة مهمة لتشكيل مسار النمو الشامل للطفل وإرساء أساس لمستقبله. وفي سياق هذه الجهود، قامت اليونيسيف بتدريب أكثر من (٣,٨٠٠) فرداً من الكادر التربوي لمرحلتي رياض الأطفال والتعليم الابتدائي ضمن تجربة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECE). واستفاد أكثر من (٩٥,٠٠٠) طفلاً (بينهم أكثر من ٤٠,٠٠٠ فتاة) من التعليم الشامل المُطَوَّر الذي يركز على الطفل.

وضمن الجهود المتواصلة للمضي قدماً في عملية رقمَنة قطاع التعليم، وبالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) والقطاع الخاص، دعمت اليونيسيف "نظام معلومات إدارة التعليم" الذي شمل أكثر من (٤,٥٠٠) مدرسة.

وواصلت اليونيسيف وضع الشباب في صميم الجهود التعليمية، لضمان مستقبل أفضل للجميع. وتمشيا مع التزام "رؤية الشباب الوطنية ٢٠٣٠ في العراق" بدعم انتقال الشباب من التعلم إلى الكسب، ومع استراتيجية التعليم الوطنية العراقية، دعمت اليونيسيف إدماج التعليم القائم على المهارات الحياتية في التعليم الرسمي، وشمل ذلك أكثر من (٤٥,٠٠٠) شاباً وشابة في عمر المراهقة. وبالتوازي مع ذلك، قامت اليونيسيف، بالشراكة مع وزارة الشباب والرياضة، بتزويد ما يقرب من (٤٠,٠٠٠) من الشباب بالمهارات الحياتية للقرن الحادي والعشرين وبثقافة المواطنة، وذلك في (٢٤) مركزاً للشباب تدعمها الحكومة.

يتمتع الأطفال والشباب بالحماية من العنف وسوء المعاملة والاستغلال والممارسات الضارة:

بغية حماية الأطفال والشباب من العنف وسوء المعاملة والاستغلال والممارسات الضارة، دعمت اليونيسيف الحكومة العراقية في وضع وتعزيز السياسات التي يتعين مواءمتها مع "اتفاقية حقوق الطفل" التي وقعها العراق في حزيران من عام ١٩٩٤. وشمل ذلك "قانون حقوق الطفل" وتنقيح "قانون حماية الطفل" وإدخال تعديلات على "قانون رعاية الأحداث" لرفع سن المسؤولية الجنائية من ٩ سنوات إلى ١٣ سنة.

وضمن جهود حماية الأطفال، تُلزم خطة العمل التي تم توقيعها في شهر آذار من عام ٢٠٢٣ كل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية واللجنة الوطنية الوزارية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح بوضع آليات للاستجابة والوقاية ضمن قوات الحشد الشعبي لتعزيز الإطار الحالي لحماية الطفل. وتدعم اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) هذا الإطار بصفتهما الرئيسين المشاركين لفريق المهام القطري المعني بالرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح، بالتعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

كما أطلقت اليونيسيف مع الحكومة العراقية، لأول مرة "بوابة بيانات الطفل" لتقديم أدلة يستند إليها التخطيط والتنفيذ المستنيرين وللمساعدة في رصد تنفيذ القوانين والسياسات الجديدة، بالإضافة إلى وضع الميزانيات للأطفال.

حيث إن قدرات الجهات الوطنية المعنية تُعدُّ أساسية لحماية الأطفال من العنف، لذا قامت اليونيسيف، ودعماً "للاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل"، بتدريب (١,٠٠٠) شخص من الأخصائيين الاجتماعيين على الصحة العقلية والدعم النفسي-الاجتماعي، حيث حصل ما يقرب من (٣٠٠,٠٠٠) شخص على هذه الخدمات. وضمن عملها الميداني، دعمت اليونيسيف أيضاً الأطفال ذوي الأوضاع الأكثر هشاشة، بمن فيهم الأطفال المحتجزون، واللذين لا يملكون الوثائق المدنية الثبوتية وشهادات الولادة والأطفال العائدون. وكجزء من السياسات الداعمة لمستقبل الأطفال ذوي الأوضاع الأكثر هشاشة، دعمت اليونيسيف الحكومة في وضع خريطة لتقييم وضع الأطفال مع خطة لتحويل المسار وإجراءات قضائية ملائمة للأطفال للحد من احتجازهم وتعزيز بدائل الاحتجاز وكذلك المعاملة العادلة للأطفال في نظام العدالة.

وظل تركيز اليونيسيف منصبّاً على تقديم المساعدة لمن هم في أمسِّ الحاجة إليها، حيث استفاد أكثر من (٤,٧٠٠) طفلاً (بينهم ٦٤٥ فتاة) في مراكز الاحتجاز من خدمات قضاء الأحداث والتي تدعمها اليونيسيف، وأُطلق سراح أكثر من (٢,٣٨٠) طفلاً/حدثاً (بينهم ٥٤٠ فتاة). وعلاوة على ذلك، سُجلت ولادات أكثر من (٥,٧٥٠) طفلاً بدعم من اليونيسيف. كما استفاد ما مجموعه (٧,٠٥٠) طفلاً من المتضررين من جراء النزاع (بينهم ٢,٨٢٠ فتاة) من خدمات إعادة الإدماج في مناطق العودة، وأُدمج (٣,٠٠٠) من الأطفال والأسر في مركز الجدعة-١ للتأهيل النفسي والمجتمعي في المجتمعات المحلية.

يحصل الأطفال على خدمات وإمدادات منصفة فيما يخص المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ويعيشون في مناخ وبيئة يتصفان بالأمان والاستدامة:

بغية ضمان حصول الأطفال على خدمات وإمدادات منصفة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والعيش في مناخ وبيئة يتّسِمان بالأمان والاستدامة، دعمت اليونيسيف الحكومة العراقية في تقديم أدلة تسترشد بها في عمليات صنع القرار. وشمل ذلك نشر تقرير "آثار تغيّر المناخ على الأطفال والشباب في العراق"، في حين ساعدت النتائج المستخلصة من تقرير "استعراض تمويل القطاع الاجتماعي للعراق" في تحديد الثغرات المالية في مسار تحقيق غايات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة ووضع الخطة المحددة التكاليف. وقدمت اليونيسيف وشركاؤها، بقيادة الحكومة العراقية، الدعم لمشاركة ١٦ من الشباب (بضمنهم ٦ فتيات) في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP٢٨) من خلال عملية منهجية وشاملة للجميع تقودها الحكومة.

وفيما يتعلق بعمل اليونيسيف في مجال الحصول على الخدمات، استفاد أكثر من (١,٦) مليون شخص، بمن فيهم (٧٥٨,٠٠٠) طفلاً من زيادة فرص الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت شراكة ثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص واليونيسيف عن إنشاء منظومات تعمل بالطاقة الشمسية في (٢٩٠) مدرسة و(٢٥) مرفقاً للرعاية الصحية، فضلاً عن (٤٠٠) مبنى حكومي.

ولتعزيز معارف الشباب ومهاراتهم، عملت اليونيسيف على رفع وعي الأطفال والشباب وبناء مهاراتهم في مجالات المياه وتغير المناخ والطاقة المستدامة. وشملت هذه الجهود ما يقرب من (٢,٠٠٠) طالبة، تم إطلاعهن على أسلوب الحفاظ على النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية، وتدريب أكثر من (٥٣,٠٠٠) طفل وشاب على المنظومات

التي تعمل بالطاقة الشمسية في المدارس. ولضمان الاستدامة، أُدخلت أهمية الطاقة المتجددة وأثرها على خفض البصمة الكربونية في المناهج الدراسية.

وفيما يخص اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين، دعمت اليونيسيف الانتقال إلى المساعدات التي تقدمها الحكومة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وحصل ما يزيد على (٣٠,٠٠٠) شخصاً، بضمنهم (١٣,٢٥٨) طفلاً على خدمات الصرف الصحي بمياه آمنة، وتلقوا مستلزمات النظافة الصحية.

يحصل الأطفال على حماية اجتماعية تشمل الجميع ويعيشون في مأمن من الفقر

ولدعم حصول الأطفال على الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع والعيش في مأمن من الفقر، وكجزء من البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي، دعمت اليونيسيف وضع مسودة استراتيجية الحماية الاجتماعية. وفي سياق هذه الجهود، تم إعداد ثلاثة تقارير شاملة، للدعوة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية التي تقودها الحكومة وإعادة توجيه الإنفاق المحلي نحو تقديم خدمات أكثر فعالية للأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أُنجزت قضية استثمارية بشأن النمو في مرحلة الطفولة المبكرة (ECD) لدعم الإصلاح القطاعي الجاري. أظهرت حالة الاستثمار في النمو في مرحلة الطفولة المبكرة أن الحصول على برامج التعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة يمكن أن يقلل من أوجه عدم المساواة الرئيسية التي يواجهها الأطفال الصغار، ويمكن أن يُعجِّل بالتقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة (٤,٢).

وقامت اليونيسيف، ضمن جهودها لبناء القدرات ودعما للتمويل العام من أجل الطفل (PF4C)، بتدريب (١٠٥) مسؤولين حكوميين على إعداد الميزانيات التي تركز على الطفل، بغية تحسين إدارة ميزانيات القطاعات الاجتماعية من أجل التوزيع العادل للموارد.

وتمشيا مع التزام اليونيسيف بإنشاء إطار مستدام يُمكِّن الأطفال والشباب ذوي الإعاقة ويدمجهم في المنظومات المجتمعية، وضعت اليونيسيف الصيغة النهائية لتحليل شامل لأوضاع الأطفال والشباب ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئ نظام للمعلومات الإدارية موجه نحو هيئة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة، وصممت أنشطة تدخلات لتغيير السلوك الاجتماعي تركز على إدماج الإعاقة، وذلك لتعزيز الشمول للأطفال ممن يعيشون مع الإعاقة.

ويعد تشريع القانون الجديد "قانون الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص" إنجازاً بارزاً ، واستُثمرت جهود كبيرة في بناء القدرات وزيادة الوعي لبناء المعرفة والوعي حول الضمان الاجتماعي.

وتماشيا مع كل هذه النتائج، واصلت اليونيسيف القيام بدور المدافع الرائد وصوت الأطفال في العراق مع تعزيز مشاركة داعميها، وتفاعلها مع أكثر من (٥٨) مليون شخص من خلال منصاتها في وسائل التواصل الاجتماعي.

السبيل للمضي قدما

ستواصل اليونيسيف دعم الحكومة للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة.

وسيتواصل دعم آليات التنسيق الخاصة بالأطفال على أعلى المستويات من أجل تلبية احتياجات الأطفال في البلد. ويشمل ذلك التعاون الوثيق مع هيئة رعاية الطفولة وغيرها من الجهات من أجل الانتقال لضمان وجود نُظُم ملائمة للأطفال وتخدم المصالح الفضلى للأطفال.

وسيركز العمل في المستقبل على الدعوة التمهيدية لزيادة تمويل القطاعين العام والخاص للأطفال. ولتعزيز مشاركة القطاع الخاص، سيتعين على اليونيسيف العمل بشكل منهجي من أجل تحديد نماذج الأعمال التجارية التي تعزز المسؤولية الاجتماعية للشركات وتبين تنفيذ اللوائح غير المنفذة بشأن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

وستواصل اليونيسيف أيضا توفير استثمارات نوعية في مجال تعزيز النظم والقيام بدور الريادة الفنية عندما يتعلق الأمر بمسائل حقوق الطفل. وسيتم تقديم الدعم المستمر لإنشاء البيانات والأدلة واستخدامها على النحو الأمثل، بالتزامن مع الربط بين قواعد بيانات الوزارات المختلفة لدعم الأطفال والشباب الأكثر ضعفاً.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

ان مبادرة منظمة اليونيسكو الرائدة لم تركز على إعادة إحياء معالم المدينة فحسب بل ركزت على تنمية قدرات الشباب وخلق فرص العمل ودعم الجانب الثقافي ايضا

في قلب مدينة الموصل، المدينة التي تأثرت بالنزاع – وهو نزاع خلف آلاف الأطنان من الانقاض وأثر على نسيج المدينة الاجتماعي والثقافي –انبثقت بارقة الأمل: مبادرة "إحياء روح الموصل"، بقيادة اليونيسكو بدعم مالي سخي من دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوربي وشركاء اخرين، في سياق تعاون وثيق مع الحكومة العراقية.

ان مبادرة منظمة اليونيسكو الرائدة لم تركز على إعادة إحياء معالم المدينة فحسب بل ركزت على تنمية قدرات الشباب وخلق فرص العمل ودعم الجانب الثقافي والعمل على تعزيز البعد الإنساني الذي يمثل الجزء الأكثر أهميةً. وحصل أكثر من ٥,٠٠٠ شخص من مدينة الموصل على فرص توظيف. وتم تدريب ١,٥٠٠ شاب وشابة على المهارات الفنية والمهنية مع توظيفهم ليسهموا بشكل نشط في إعادة إعمار المدينة. ولم تقتصر فئة المستفيدين من المشروع على الشباب الذين حصلوا على التوظيف فحسب بل تعتدها لتشمل أكثر من ٦٠٠ أسرة وفرد، بضمنها الأسر التي عادت الى منازلها التراثية إذ قامت اليونيسكو بإعادة بنائها وتعزيز الرابط الذي يربطهم بالمدينة وإحياء وتجديد الحياة وحيوية الأزقة في هذا المركز الحضري القديم مرة أخرى.

وقالت المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) أودري أزولاي "ان عملية إعادة الإعمار ستنجح وسيستعيد العراق نفوذه فقط عندما يتم إيلاء البعد الإنساني الأولوية، وأن التعليم والثقافة عناصر أساسية. فهي بمثابة محركات الوحدة والمصالحة".

ان الشوارع التي كانت تنبض بالحياة ذات مرة، والتي باتت تشوهها المخلفات الحربية، شهدت نشاطات التجديد. ومن بين الحطام، اتحدت مجموعة من الافراد على مختلف مشاربهم على هدف واحد للبدء برحلة ليس لإعادة بناء المنشآت المادية فحسب بل الروح البشرية ايضاً.

يبرز مصطفى محمد، وهو فنان يبلغ عمره ٢٧ عاماً، كشخصية أساسية، ليصيغ مستقبلاً للمدينة القديمة يستقيه من بقايا ماضيها. وفي العام الماضي، تردد صدى إيقاع أصوات أدواته في قاعات جامع النوري، حيث أصبح حرفياً

ينجز أعمالاً متعددة، إذ برع في أعمال الحدادة والنحت وتشغيل الآليات الثقيلة.

يعتبر مصطفى جامع النوري الذي يقف شاهقاً رمزاً ثقافياً وسياحياً ودينياً أكثر من كونه مكان عمل – إذ يعده شاهداً على قدرة مدينة الموصل على الصمود. ويعتبر الجامع لوحة فنية مدعاةً للفخر مع وجود تاريخ قديم محفور على جدران الجامع حيث يسهم مصطفى فيها يومياً. ومن خلال العمل في مكان يزخر بهمسات التاريخ، يجد مصطفى راحةً بكونه جزء من عملية إعادة الإعمار التي تتخطى الطابوق ومونة البناء – إنها عملية لاستعادة روح المدينة.

وبينما يحدق في الأحجار القديمة، يتطلع مصطفى الى مستقبل يستطيع فيه أن يروي لأطفاله حكايات عن مهاراته الحرفية. جامع النوري، بما له من فخامة وأهمية، يصبح إرثاً – وقصة تتناقلها الأجيال. يتوق مصطفى الى اليوم الذي يتمكن فيه من جلب أطفاله الى هنا، وهو يشير الى الجدران التي ساهم في إعادة إعمارها، ويقول "هذه بصمتنا في التاريخ، تعاوننا مع منظمة اليونيسكو هو الذي أعاد النور الى مدينة الموصل من جديد."

وفي مظهر رائع من مظاهر التمكين والقدرة على الصمود، شقت سارة أحمد، وهي إحدى خريجات التدريب على التعليم التقني والمهني (TVET)، طريقها في إحياء المدينة. متسلحةً بمهاراتها في مجال النجارة التي اكتسبتها من خلال التدريب المهني المكثف، تحدت سارة الأعراف التقليدية وافتتحت ورشة نجارة وسط أصداء أعمال إعادة الإعمار. ان عزمها ومهاراتها الحرفية لم يضفيا بعداً فريداً الى إعادة إعمار الموصل فحسب بل كانا مصدر إلهام لسائر النساء في المجتمع المحلي وكسرا الحواجز وصاغا سرديةً جديدةً عن ريادة الأعمال النسائية في نهضة المدينة. ومع امتزاج إيقاع اصوات ادواتها مع سيمفونية إعادة الإعمار، أصبحت سارة شهادة حية على قدرة المهارات والعزم على إحداث التغيير ليس في إعادة بناء هياكل الأبنية بل المفاهيم المحطمة ايضاً.

وفي هذا التقارب المتناغم من السرديات، تتداخل قصتا مصطفى وسارة مع قصص المهندسة ريا عيسى ذنون، وهي قيادية متميزة تشرف على المبادرات التحويلية في المدينة. وتعمل بصفة مهندسة ومشرفة تدريب المهني، وتفوق مسؤولياتها المسؤوليات العادية، مما يجعلها قائدة اوركسترا أساسية في إحياء المدينة.

ويحددُ التنسيق والإشراف الدقيقين، تحت إشرافها، جهودها اليومية، بالإشراف على أنشطة التدريب المهني التي تعد جزءاً لا يتجزأ من مشروع الإنعاش الممول من قبل الاتحاد الأوروبي وبتيسير من منظمة اليونسكو. وفي الوقت نفسه، تقيم حواراً متواصلاً مع دائرة العمل والشؤون الاجتماعية وتعمل على تيسير إعداد ودعوة المرشحين الطموحين للمشاركة في برامج التدريب التحويلية.

وإذا نظرنا خارج حدود دورها المهني، نجد ان علاقة المهندسة ريا بمشروع "إحياء روح الموصل" شخصيةً للغاية. وباعتبارها إحدى سكان الموصل، فإن كل زقاق ومبنى في المدينة تلقى صدى عندها على المستويين التاريخي والثقافي، مما يؤكد على الأهمية العميقة للجهد الذي تقوده.

وبالنسبة للمهندسة ريا فأن كل عمل من أعمال الترميم يمثل التزام وصاية لتراث الموصل القادر على الصمود، وهو تراث تحترمه في مواجهة حقبة تميزت بتآكل التراث الثقافي. ويشمل دورها غرضاً أكبر يتمثل في صون الطابع الأساسي للموصل بما يمليه الضمير، وخاصة مع طبيعة المشروع وتوفير الفرص للنساء اللواتي يبرزن كمنارات للقوة والقدرة على الصمود بعد أن تعرضن لعواقب النزاع. وبالنسبة لها، يتجاوز المشروع مجرد إعادة الإعمار المادية، إذ يشتمل على تمكين حياة الناس وتجديدها من بعد ما ألم بها.

واليوم، يساهم كل من المهندسة ريا عيسى ذنون وسارة أحمد ومصطفى محمد وعشرات المستفيدون بشكل فاعل في فصول حكاية إحياء الموصل – مدينة تم إحياءها من خلال العزم والمهارات والالتزام المتبادل لأهلها لإحياء تراثها والحفاظ عليه.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)

إعادة إحياء الصناعات الغذائية التقليدية لتعزيز الأمن الغذائي في العراق

تضطلع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) بدور حيوي في تعزيز القضاء على الفقر والصناعات القادرة على الصمود والمجتمعات الشاملة للجميع في العراق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في عام ٢٠٢٣، جددت منظمة يونيدو شراكتها مع حكومة اليابان في دعم المشاريع التجارية للاجئين والمجتمعات المحلية المستضيفة في العراق من خلال إطلاق مشروع مشترك، "الدعم الطارئ لسبل العيش للتخفيف من أزمة انعدام الأمن الغذائي بين الفئات الهشة في العراق". ويهدف البرنامج الحالي الى معالجة المسألة الحرجة المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي من خلال تنشيط صناعة تجهيز الأغذية التقليدية في محافظتي نينوى ودهوك وتمكين المجتمعات المحلية لمواجهة تحديات الدخل وارتفاع تكاليف الأغذية. ويتمثل التركيز الأساسي في رفع مستوى الإنتاج الغذائي المحلي على مستوى الأسر والسعي إلى تسهيل التحول من مجرد الكفاف إلى الاعتماد على الذات.

ومن المسائل ذات الصلة الوطيدة بهذا هو التمكين الاقتصادي للمرأة. ويوفر المشروع موارد مصممة بشكل خاص من قبيل التدريب المتخصص والأدوات والمعدات وخدمات الإرشاد الزراعي للنساء النشاطات في قطاعي الزراعة ومعالجة وحفظ الأغذية. ان التركيز على المرأة يتوافق مع استراتيجية العراق للتنمية الريفية الأوسع نطاقاً، والتي تهدف الى تحسين ظروف المعيشة للجماعات الضعيفة وخصوصاً النساء في محافظتي نينوى ودهوك.

بناء قدرات موظفي الحكومة على تعزيز سلامة الاغذية والنظافة عبر التدريب الشامل

نفذت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بالتنسيق مع وزارة الصناعة والمعادن العراقية ووزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان، دورتين تدريبيتين حول سلامة الأغذية والنظافة بمشاركة ٣٢ موظف من وزارات الصحة والزراعة والصناعة. وقد عكست المشاركة النشطة للوزارات المتعددة في التدريب أولوية الحكومة في تعزيز وتطوير قطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وأهمية سلامة الأغذية والنظافة الصحية في مجال الأعمال التجارية والتنمية الاقتصادية.

وقاد التدريب خبراء مرموقون في مجال سلامة الأغذية من دائرة السيطرة النوعية في وزارة الصناعة، إذ بحثوا في جوانب مختلفة من التعامل مع الأغذية ومعالجتها وتخزينها وتلوثها. وعزز التدريب الشامل فهم الموظفين ومهاراتهم، حيث عمل التدريب على طرح الأدوات والمعرفة اللازمة لتعزيز سلامة الغذاء والنظافة والجودة. وعندما يتعرف المتدربون على أعلى معايير ومبادئ توجيهية في مجال سلامة الأغذية، يصبحون أكثر قدرة على تقديم خدمات الإرشاد وتبادل الممارسات الفضلى مع مؤسسات الخدمات الغذائية مما يسهل الامتثال بشكل أكبر للوائح الصناعة.

تعزيز سلامة الغذاء والنظافة في المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر عبر الدعم بالتدريب والمعدات

ونفذت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ايضاً برنامج تدريبياً عن سلامة الغذاء والنظافة مصمم بشكل خاص للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في قضائي برطلة وبردرش. وصمم البرنامج التدريبي لتمكين المشاريع التجارية المحلية من خلال توفير الخبرات والمهارات المطلوبة لضمان سلامة مكان العمل والحفاظ على معايير صارمة للنظافة العامة والاستثمار في بيئة العمل الشديدة التنافسية. وشارك في التدريب ٣٠ مشروع منتخب من المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر تمثل طيفاً واسعاً من المنتجات والخدمات وتعكس المشهد الاقتصادي في المنطقة. وجرى التركيز بشكل كبير على صناعة الألبان وسائر المشاريع الغذائية، وتسهم المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بشكل كبير في الاقتصاد المحلي.

وتناول التدريب بشكل شامل الجوانب البالغة الأهمية في إنتاج الألبان والأغذية. وشمل ذلك النظافة الصحية والسلامة في موقع العمل والنظافة الشخصية وممارسات التعامل الآمن مع الأغذية والألبان والمعدات الأساسية وأهمية السيطرة على درجات الحرارة والتعبئة والخزن الكفؤين والسيطرة النوعية للمنتجات.

وعلاوة على ذلك، قدم التدريب أيضا تقنيات إدارة الأعمال، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى تحسين تخصيص الموظفين وتنفيذ إجراءات صارمة للإدارة المالية وإدارة علاقات الموظفين وتطوير استراتيجيات للترويج والتسويق الفعال. ومن المتوقع أن تساعد هذه الفطنة التجارية المشاركين في الحصول على ميزة تنافسية في السوق.

وأعرب عدد كبير من أصحاب الأعمال التجارية عن الحاجة إلى آلات ومعدات جديدة أو إضافية لتسهيل توسيع وتطوير شركات إنتاج الألبان الخاصة بهم. وتلتزم منظمة اليونيدو بتزويد المعدات الحيوية للمساهمة في نمو أعمالهم التجارية وبالتالي دعم صناعة الأغذية التقليدية وزيادة الأمن الغذائي.

استعادة الاقتصاد المحلي من خلال دعم الإنتاج المنزلي للألبان

دعم المشروع المنتجين المنزليين ايضاً من خلال توفير التدريب والأدوات والمعدات. وشاركت ٤٦ ربة بيت منتجة في التدريبات الخاصة بإنتاج الألبان التي تهدف إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية الريفية ودعم توليد الدخل وتعزيز الاكتفاء الذاتي للأسر المشاركة في إنتاج الألبان. وبالإضافة إلى كونها بمثابة منافذ للأفراد الباحثين عن فرص اقتصادية وريادة أعمال فإن المشاريع التجارية الصغيرة الخاصة بإنتاج الألبان تعد أساسية لخلق فرص عمل للنساء والشباب العاطلين عن العمل. وجرى تزويد المشاركين في التدريب بالمساعدة الفنية وممارسات النظافة ومهارات ريادة الأعمال لزيادة جودة منتجاتهم وتعظيم إمكانات التسويق والفرص. وبالإضافة إلى ذلك، قام المشروع بتزويدهم بمجموعة كاملة من أدوات ومعدات المعالجة المطلوبة. وعلاوة على ذلك، قدم لهم المشروع مجموعة كاملة من أدوات ومعدات المعالجة اللازمة لتحسين مستوى مشاريعهم التجارية أو بدؤها.

دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام

مقابلة مع

رئيس برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام التابع لدائرة الأمم المتحدة في العراق

السيد بير لودهامار

في عام ٢٠٢٣، تمكنت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق من مواصلة دعم الحكومة العراقية والعاملين الوطنيين لمنع وقوع إصابات عشوائية وتقليل تأثير الذخائر المتفجرة بين السكان الأكثر ضعفا

ما هي الإنجازات الرئيسية لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق في عام ٢٠٢٣؟

بالنسبة لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق، كان الإنجاز الأول في عام ٢٠٢٣ هو أن نموذج الشراكة الخاص بنا قد وصل إلى نتيجة ناجحة في كانون الأول. وبعد ثلاث سنوات من التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية التي تعمل معاً تحت دعم ومراقبة وثيقين من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، قمنا كفريق، بالتأكد من وجود منظمات غير حكومية محلية متمكنة بالكاملة ومتحمسة للعمل في هذا القطاع. ولجعل هذه قصة نجاح أكبر، تتكون الفرق العملياتية من النساء والرجال الذين يعملون جنباً إلى جنب في الأدوار العملياتية. وأنا فخور جداً بحقيقة أن لدينا الآن ما يقرب من ٢٨ بالمائة من النساء في المناصب العملياتية والفنية العاملة في قطاع الأعمال المتعلقة بالألغام. لقد قطعنا شوطا طويلا خلال السنوات السبع الماضية. لم يكن هذا ممكناً بدون التمويل من الجهات المانحة الدولية والتعاون الوثيق بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية. مبارك لنا جميعا على هذا الإنجاز! والآن يجب علينا أن نبني على هذا الإنجاز والنجاح ونتأكد من تمويل المنظمات غير الحكومية العراقية أيضاً للمضي قدماً.

الإنجاز المهم الآخر هو الدعم الفني المستمر والمعزز للحكومة العراقية في تطوير معايير وطنية للأعمال المتعلقة بالألغام على أساس المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام. وهذا أمر مهم لضمان أن قطاع الأعمال المتعلقة بالألغام لديه معايير تعزز أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام الآمنة والفعالة من حيث التكلفة في المجتمعات التي تشتد الحاجة إليها. وأود أيضاً أن أشكر الحكومة العراقية على إعطاء الأولوية لتطوير المعايير. هذا مهم!

ومن النجاحات الأخرى في عام ٢٠٢٣ أننا شاركنا إحدى تجاربنا مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن منذ عام ٢٠١٧، قامت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق بتدريب ١٨٢٢ من ضباط الشرطة العراقيين الرجال والنساء ليصبحوا المستجيبين الأوائل لإدارة المخاطر المتفجرة. وهذه الدورة التدريبية مدتها أسبوع واحد تمكنهم من تحديد المخاطر المتفجرة، وتحذير مجتمعاتهم، والإبلاغ عن المخاطر. وفي عام ٢٠٢٣، وبعد مناقشات مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن ، سافر مدربونا العراقيون، الذين يعملون عادة في مدرسة تدريب الشرطة التابعة لوزارة الداخلية العراقية في سلمان باك خارج بغداد، إلى عمان، حيث قاموا بتدريب ١٨ امرأة ورجل يمنيين من بين آخرين، ومنظمات المجتمع المدني، ليصبحوا أول المستجيبين. وشمل التدريب أيضاً تدريباً خاصاً للمدربين حتى يتمكنوا، في اليمن، من تدريب المستجيبين الأوائل الإضافيين.

أخيراً وليس آخراً، دعمت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام تطوير قدرات المشغلين الوطنيين وقدمت التثقيف حول مخاطر الذخائر المتفجرة لضمان قدرة العراقيين على التخفيف من مخاطر حوادث وأحداث الذخائر المتفجرة. وفي حزيران ٢٠٢٣، بناءً على طلب من دائرة شؤون الألغام التابعة لوزارة البيئة، أصدرت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق تقريراً للتثقيف بمخاطر الذخائر المتفجرة حول استكشاف منهج يركز على الناس بعنوان " دراسة واستراتيجية التواصل لتغيير السلوك الاجتماعي." ستستخدمها دائرة شؤون الألغام والهيئة العامة لشؤون الألغام في إقليم كردستان العراق أثناء انتقالهما لمنهجية التثقيف بمخاطر الذخائر المتفجرة من رفع الوعي إلى تعزيز السلوك الإيجابي عند مواجهة الذخائر المتفجرة. وقد تزايد عدد الضحايا في العراق في السنوات الأخيرة مع عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم والبحث عن الفرص الاقتصادية. وفي كانون الاول ٢٠٢٣ تم الانتهاء من دراسة المتابعة التي تم فيها عرض خطة التنفيذ.

ما الذي يتعين على قطاع الأعمال المتعلقة بالألغام القيام به ليصبح أكثر كفاءة وفعالية؟

تتمتع الجهات العراقية المعنية في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك الجهات الحكومية، بخبرة مذهلة في كل ما يتعلق بأعمال الألغام، بما في ذلك المسح والتطهير، وتدمير المخزونات، والتثقيف بمخاطر الذخائر المتفجرة، ومساعدة الضحايا. إن تخصيص التمويل الحكومي المخصص والمستدام أمر بالغ الأهمية للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق. في هذا القطاع والعالم الذي تتنافس فيه أولويات التمويل، لا ينبغي للحكومة العراقية أن تتوقع نفس مستوى التمويل الدولي كما كان الحال في الماضي، وفي الوقت نفسه لا يزال هناك الكثير من العمل لجعل العراق خالياً من الذخائر غير المنفجرة الناتجة من الصراعات بدءاً في الحرب العراقية الإيرانية. ويجب توفير التمويل الحكومي، بمئات الملايين من الدولارات، وتحديد أولوياته على الأقل للعقد القادم، ولكن ربما لفترة أطول، لتحقيق عراق خالٍ وآمن من مخاطر المتفجرات، ويجب أن يحدث ذلك في الوقت الحاضر. ويعد مستوى التلوث في العراق من أعلى المعدلات في العالم، ولا يزال العراقيون يتعرضون للقتل والتشويه بسبب الذخائر غير المنفجرة. وسيتطلب إيقاف ذلك استثماراً وجهداً كبيراً من جميع الجهات المعنية. كما ستحتاج سلطات مكافحة الألغام العراقية أيضاً إلى مواصلة الاستثمار في القدرات الوطنية وتشجيع استخدام التكنولوجيا والتقنيات الجديدة لضمان أن يكون العمل فعالاً من حيث التكلفة وآمناً قدر الإمكان.

ما هي أولويات دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق في عام ٢٠٢٤؟

في عام ٢٠٢٤، سنواصل تقديم الدعم الفني لهيئات الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للحكومة العراقية. ويشمل الدعم الفني أيضاً الدعم الذي نقدمه للشرطة العراقية لبناء قدرات وطنية مستدامة تتسم بالكفاءة. ولدينا تعاون وعلاقة ممتازة مع هيئات الشرطة العراقية العاملة في قطاع مكافحة الألغام، ونريد الاستمرار في البناء على هذا وتقديم الدعم حيث تشتد الحاجة إليه. الأولوية أيضاً هي مواصلة دعمنا للمنظمات غير الحكومية المحلية التي استثمرنا فيها على مدى السنوات الثلاث الماضية حتى تتمكن من الاستمرار ومواصلة عملها المنقذ للحياة بين المجتمعات العراقية المتضررة. إن جلب المزيد من النساء العراقيات إلى قطاع الأعمال المتعلقة بالألغام ودعمهن في أدوارهن التي تشتد الحاجة إليها كان دائما أولوية بالنسبة لنا، ولكن عملنا في هذا الصدد لم ينته بعد. وسنواصل دعم المرأة العراقية لمواصلة مساهماتها المهمة وزيادة قيادتها وتمثيلها في هذا القطاع في عام ٢٠٢٤.

قصة من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق

تقليدياً، كانت وظائف الإجراءات المتعلقة بالألغام، وخاصة الأدوار التقنية بطبيعتها، تعتبر حكراً على الرجال، على الرغم من أنها لا تتطلب جهوداً عضلية بل تركيزاً عقلياً وقدرة على اتباع الإجراءات بدقة. ومنذ إنشائها، قامت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق بتعزيز مشاركة المرأة في الأعمال المتعلقة بالألغام كجزء من التزامها المستمر بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأعمال المتعلقة بالألغام. أحد الأمثلة الجيدة على ذلك هو الجهد الذي تبذله هديل، وهي امرأة من الموصل تبلغ من العمر ٣٣ عاماً.

عاشت هديل في مدينة الموصل القديمة منذ أن كانت تبلغ من العمر ٢٤ عاماً، وكواحدة من أفضل ١٠ خريجين متفوقين من كلية الزراعة، تم تعيينها للعمل في مكتب المحافظة. تتذكر هديل قائلة: "كان اليوم الذي بدأت فيه العمل أسعد يوم في حياتي، حيث كنت أعلم أنني سأتمكن من جني فوائد دراستي، وسيسمح لي ذلك بدعم أسرتي مالياً". وبعد بضعة أشهر، وصل تنظيم داعش واحتل المدينة، وسرعان ما تحطمت أحلامها. وذكرت بأنه "طوال فترة احتلال داعش للمدينة لم نتمكن من الهرب وكنا مختبئين في منزلنا ولم نغادره لمدة أربع سنوات، فقط في الظروف الطارئة للغاية."

لم تتمكن هديل من إعالة أسرتها بعد أن فقدت وظيفتها، مما أثر سلباً على وضعهم المالي لأنها كانت المصدر الوحيد للدخل. ولم تستطع مغادرة المنزل خوفاً على حياتها التي تحولت إلى سجن كبير. وفي عام ٢٠١٧، وبعد تحرير الموصل، أصرت هديل على ضرورة البحث عن عمل للقضاء على آثار داعش وإنقاذ المدينة لتعويض فقدان العمل وسنوات الحياة بسبب احتلال داعش. كانت هديل شغوفة بقضايا الألغام وأرادت المشاركة في تحرير مدينتها من الذخائر المتفجرة والحد من التهديد الذي يهدد حياة الناس. على الرغم من مخاوفها اليومية فيما يتعلق بتحديات العمل، فقد بدأت العمل مع أحد الشركاء المنفذين لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في الموصل. عارضت عائلتها في البداية مشاركتها في هذا العمل لأنه كان يهدد حياتها؛ لكنها أصرت على أنها تستطيع أن تفعل ذلك.

بعد عامين، أصبحت هديل الآن محترفة ماهرة في مجال إزالة الألغام، وزوجة وأم لطفل يبلغ من العمر عامين، ومثال حي على أنه لا يمكن لأي شيء أن يقف في طريق تصميم المرأة على تحقيق أهدافها وأحلامها.

ملخص الإنجاز في عام ٢٠٢٣

- توفير التخلص من الذخائر المتفجرة/ التخلص من العبوات الناسفة، ودورة شهادة قادة الفرق من المستوى ٣، والمستجيب الأول لإدارة مخاطر المتفجرات، والتحقيق بعد الانفجار وتدريب أنظمة تحديد المواقع العالمية لـ ٣١٦ ضابط شرطة بوزارة الداخلية، من بينهم ٢٥ ضابطة.
- تقديم رسائل منقذة للحياة بشأن التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة لـ ٢٤,٢١٣ شخصاً (٣,٢٢٣ امرأة، ٩,٢٣٧ فتاة، ١٠,٣٤٨ فتى، و١,٤٠٥ رجل).
- تطهير ٢,٤٨١,٩٣٤ مليون متر مربع من الأراضي وإزالة ٥,١٨٦ قطعة من الذخائر المتفجرة.
- بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، مثلت النساء ٢٨ بالمائة من الموظفين الفنيين وموظفي الدعم في المنظمات المنفذة لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق، في قطاع كان تقليدياً يهيمن عليه الرجال في السابق في العراق.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في العراق — ٢٠٢٣

في عام ٢٠٢٣، ركز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على دعم العراق في مجالات مثل الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والاتجار بالمخدرات، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة الفساد، والجرائم المالية، والمزيد.

تمكين العدالة: المبادرات الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مشروع العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

وفي إطار مشروع العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، اتخذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مبادرات مختلفة لتعزيز جهود مكافحة الاتجار بالبشر والتهريب بالتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية من العراق الاتحادي وإقليم كردستان.

وتضمنت إحدى المبادرات الهامة وضع إجراءات تشغيل موحدة للتحقيق في الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتشكيل فريق عمل فني يتألف من جهات فاعلة في مجال العدالة الجنائية من العراق الاتحادي وإقليم كردستان لوضع إجراءات التشغيل الموحدة هذه لموظفي الخطوط الأمامية والمحققين المتخصصين. وتم عقد العديد من ورش العمل فضلاً عن إكمال مسودة كاملة.

وفي الوقت نفسه، ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السلطات في بغداد وأربيل في صياغة قوانين لتجريم تهريب المهاجرين، بما يتماشى مع التزام العراق ببروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وقد اكتملت مراحل صياغة كلا القانونين، في انتظار تمريرهما عبر البرلمانات المعنية. وتم تنظيم فعاليات متعددة على مدار العام لدعم تطوير هذه القوانين.

ولتعزيز القدرات الاستخباراتية، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خدمات بناء القدرات للشرطة في العراق الاتحادي وكردستان، إلى جانب ضباط الأسايش في كردستان. وركز هذا على تسخير الاستخبارات مفتوحة المصدر في التحقيق في الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. وفي إطار مواصلة جهوده التدريبية، قدم المكتب الدعم لمحققي الشرطة ذوي الأداء العالي في كل من العراق الاتحادي وإقليم كردستان. وتم تصميم جلسات التدريب للسماح للمشاركين بوضع جدول الأعمال والتركيز على المجالات التي يواجهون فيها صعوبة.

بالإضافة إلى ذلك، تناول مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قضية الاتجار بغرض سرقة الأعضاء البشرية من خلال ورشة عمل شارك فيها محققون وقضاة وأكاديميون ومتخصصون طبيون

من العراق الاتحادي وإقليم كردستان. واختتمت ورشة العمل بتوصيات واضحة لتأخذها السلطات العراقية بعين الاعتبار.

كما تعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشكل وثيق مع ضباط وقادة العمليات في قوات الأسايش في كردستان، حيث أجرى العديد من الفعاليات التدريبية لتعزيز القدرة على التحقيق في مكافحة تهريب المهاجرين. وتضمن هذا الجهد تسهيل تحقيق صوري لمدة يومين يشمل ضباط الأسايش ليس فقط لبناء المعرفة ولكن أيضاً لتعزيز التعاون المتزايد بين مكاتب الأسايش المختلفة.

وفي مجال تحسين التعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية في التحقيقات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة زيارة دراسية للمحققين والقضاة من العراق الاتحادي وإقليم كردستان إلى وكالة الشرطة الأوروبية "يوروبول" ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية -ويوروجست - في لاهاي. قدمت هذه الزيارة رؤى قيمة حول الوظائف التنظيمية ووضعت خطوات ملموسة للتعاون المستقبلي.

إعادة تشكيل معركة العراق ضد الاتجار بالمخدرات: تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون والتحقيقات الجنائية العراقية

في عام ٢٠٢٣، لعب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دوراً حيوياً في حرب العراق ضد تهريب المخدرات في إطار مشروع "تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون والتحقيقات الجنائية العراقية". وتهدف هذه المبادرة، التي مولها مكتب الشؤون الدولية لمكافحة المخدرات وانفاذ القانون التابع للولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم الاستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة المخدرات. وقد أدت حدود العراق الشاسعة، والدول المجاورة له، والفراغ الذي أعقب تنظيم داعش، إلى تكثيف تجارة المخدرات واستخدامها بشكل غير قانوني. وقد أكد الارتفاع الكبير في مضبوطات المخدرات، ولا سيما الكريستال ميث، وحبوب الأمفيتامين، والكبتاغون، على الحاجة إلى استراتيجيات عاجلة وفعالة لمكافحة المخدرات.

وبعد طلب من السلطات العراقية، شارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أبحاث التسليم المراقب لمساعدة أجهزة إنفاذ القانون في مكافحة المخدرات.

وبالتعاون مع هيئة مكافحة المخدرات العراقية واللجان البرلمانية الرئيسية، تم التركيز على نهج التسليم المراقب. والتسليم المراقب هو أسلوب السماح للشحنات غير المشروعة أو المشبوهة بالتحرك داخل أو خارج دولة واحدة أو أكثر، تحت مراقبة صارمة من السلطات المختصة، لتعقب وتحديد قادة شبكات التهريب. ومع ذلك، يعتمد نجاحها على التعاون الإقليمي والأطر القانونية، مع التأكيد على أهمية الشراكات الدولية والإصلاحات التشريعية في العراق.

تعزيز مبادرات مكافحة الإرهاب في العراق

وفي حين لا يزال من الصعب معالجة أسباب الإرهاب والسيطرة عليها، يمكن للدوائر الحكومية تطوير أو تعزيز الأدوات والتدابير للاستجابة لعواقبه. ومن خلال فهم تأثير الصدمة على الناجين ودعم النهج الذي يركز على الضحايا في استجابات العدالة الجنائية، يمكن للسلطات المساعدة في حماية حقوق الضحايا في جميع مراحل الإجراءات القضائية.

وكان "دعم ضحايا الإرهاب في إطار العدالة الجنائية، بما في ذلك من خلال الدعم النفسي" مشروعاً جديداً وفريداً من نوعه، بتمويل من مملكة هولندا، أطلقه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شباط ٢٠٢١ لدعم هذه الأهداف. وتم تنفيذ هذه المبادرة بالشراكة مع جمعية ضحايا الإرهاب، وسعت المبادرة إلى تلبية احتياجات ضحايا الإرهاب الأكثر ضعفاً في العراق، والذين تعرضوا لانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان على أيدي مقاتلي داعش منذ عام ٢٠١٤.

ويهدف المشروع على وجه التحديد إلى تعزيز القدرات الوطنية لضمان حقوق الضحايا قبل وأثناء وبعد الإجراءات الجنائية. كما عززت المبادرة عملية إعادة التأهيل وتمكين ضحايا الإرهاب داخل مجتمعاتهم من خلال الدعم النفسي. وتم تقديم المشورة والدعم النفسي للضحايا الذين تعرضوا للعنف الشنيع من قبل فريق من علماء النفس في جمعية ضحايا الإرهاب والمعالجين بالفن والأخصائيين الاجتماعيين. وشمل المشروع أيضاً تدريب قادة المجتمع على تمكين الشباب والنساء، وكذلك على منع التطرف العنيف، لدعم المصالحة عبر الطيف المجتمعي، بما في ذلك بين الضحايا وعائلات المشتبه بهم. وكانت ورش العمل أيضًا بمثابة مساحة آمنة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين لتبادل ومناقشة التحديات المتعلقة بدعم ضحايا الإرهاب في العراق، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب.

وفي الفترة من شباط ٢٠٢١ إلى حزيران ٢٠٢٣، تم تنفيذ ما مجموعه ١٨ ورشة عمل وفعالية واجتماعاً، استفاد منها إجمالي ١٨٢ من ممارسي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية العراقيين (بما في ذلك ٣٥ أنثى)، بالإضافة إلى ٩٨ (٧٦ أنثى) من ضحايا الإرهاب. علاوة على ذلك، تلقى ٣٧ قاضياً (٣ قاضيات) الدعم في مراجعة القضايا المتعلقة بضحايا الإرهاب.

ونتيجة للإجراءات المتخذة، زاد المسؤولون عن إنفاذ القانون والعدالة الجنائية المشاركون معرفتهم بالاعتراف بضحايا الإرهاب، وبالتالي أصبحوا مجهزين بشكل أفضل لدعم ضحايا الإرهاب والتعامل مع القضايا الحساسة للغاية بعناية. لقد استفاد ضحايا الإرهاب المشاركون بشكل كبير من الطبيعة التعاونية لورش العمل واكتسبوا أدوات مهمة للدفاع عن حقوقهم في الإجراءات الجنائية والتعبير عن تجاربهم المؤلمة في هذا الوضع الآمن.

وساعد البرنامج أيضاً في تحديد الثغرات والتحديات

التشريعية والإجرائية المتعلقة بحماية وعلاج ضحايا الإرهاب قبل الإجراءات الجنائية وأثناءها وبعدها، وأبرز أهمية وجود نظام قضائي قوي وفعال في توفير إمكانية وصول الضحايا إلى العدالة. كما اكتسب القضاة المشاركون وعياً بالدور الحاسم الذي تلعبه الرفاهية العاطفية والقدرات المعرفية في أدائهم المهني، لا سيما عند التعامل مع ضحايا الإرهاب.

واختتم المشروع بحملة عبر الإنترنت بعنوان "أصوات الضحايا، إسكات الإرهاب" نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بشأن حقوق الضحايا، وولاية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وعمله، والجهود اللازمة لمنع الإرهاب ومكافحته. وقد وصلت الحملة، التي تمت مشاركتها على مواقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشبكات التواصل الاجتماعي، إلى أكثر من ٢٣ مليون مشاهدة.

تمكين المستقبل: مشروع ستريف جوفينيل STRIVE Juvenile في حماية الأطفال من التطرف في العراق

ستريف جوفينيل STRIVE Juvenile هو مشروع مدته خمس سنوات يدعمه الاتحاد الأوروبي ويهدف إلى معالجة ارتباط الأطفال بالجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة وعواقبه على حياة الأطفال والمجتمع ككل. في عام ٢٠٢٣، حقق ستريف جوفينيل STRIVE Juvenile في العراق تقدماً كبيراً في حماية الأطفال من التطرف الإرهابي والعنيف من خلال الشراكات مع وزارة العدل ، ومجلس القضاء الأعلى ، ومستشارية الأمن الوطني.

وإدراكاً للدور الحاسم الذي يلعبه العاملون في مجال العدالة الجنائية، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تدريباً لأكثر من ١٣٠ متخصصاً، بما في ذلك الأخصائيون الاجتماعيون والحراس وضباط الشرطة والمحققون القضائيون والمحامون العاملون في "مدارس إعادة التأهيل" و"دور المراقبة". وتلقى هؤلاء المهنيون تدريباً متخصصاً حول معاملة وظروف احتجاز الأطفال المحرومين من حريتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة. وفيما يتعلق بورش بناء القدرات هذه؛ وتم التركيز بشكل خاص على المهنيين الذين يتعاملون مع الأطفال العائدين من سوريا المتهمين/المحكوم عليهم بارتكاب جرائم إرهابية.

وركزت ورش العمل على التواصل المناسب للعمر، والامتثال للمعايير الدولية، وإعطاء الأولوية لصحة الأطفال ورفاههم، ومعالجة الاحتياجات الخاصة، والاعتراف بالمتطلبات الفريدة للفتيات المحتجزات، وتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة. وبعيداً عن تنمية المهارات، كانت هذه الجلسات بمثابة منصة بناءة لتبادل الخبرات وتحديد التحديات والاستكشاف التعاوني للحلول القصيرة والطويلة الأجل. وقد ساهمت الأفكار المكتسبة بشكل كبير في إثراء تدخلات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مدار العام وستشكل المبادرات المستقبلية.

التنفيذ الناجح لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لبرنامج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين المحتجزين في العراق

تواجه أنظمة السجون في جميع أنحاء العالم تحديات هائلة ناجمة عن السياسات الجنائية العقابية ونقص خدمات الحماية الاجتماعية المجتمعية. ونتيجة لذلك، يستمر عدد نزلاء السجون في العالم في الارتفاع، حيث يتجاوز الآن ١١ مليون فرد. وفي خضم هذا المشهد المعقد، هناك قضية ملحة تتطلب الاهتمام وهي إعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. ولمواجهة هذا التحدي متعدد الأوجه، أكمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشكل فعال برنامج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين في الحجز (٢٠١٩-٢٠٢٣)، بتمويل سخي من مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية.

لقد أدى تنفيذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لهذا البرنامج إلى رؤى لا تقدر بثمن حول التحديات والمتطلبات والأولويات التي تواجهها دائرة الإصلاح العراقية. وقد ساهم البرنامج في تمكين دائرة الإصلاح العراقية من خلال تزويدها بالأدوات والسياسات اللازمة للتصدي للتهديدات القائمة والتكيف مع الظروف المتطورة. بالإضافة إلى ذلك، شجعت مشاركة منظمات المجتمع المدني في إعادة التأهيل ودعم ما بعد الإفراج، وتسهيل إعادة دمج السجناء المتطرفين العنيفين في المجتمع. علاوة على ذلك، عزز البرنامج التنسيق بين مختلف السلطات داخل العراق.

ويكمن أساس البرنامج في الإيمان بإمكانية تحقيق التغيير المستدام من خلال تفعيل وتعزيز القدرات المؤسسية والوعي والملكية. وهذا يضع العراق في وضع أفضل لمواجهة التحديات التي يفرضها المقاتلون العائدون في المستقبل مع الالتزام بقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). ومع ذلك، يظل الدعم المستمر أمرا بالغ الأهمية. وفي العديد من البلدان، هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة لتعزيز وتوسيع نطاق التقدم المحرز خلال البرنامج، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى سجون ومجتمعات أكثر أمانا داخل حدودها وخارجها.

مكافحة الفساد والجرائم المالية في العراق

ويشارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بنشاط في المبادرات الاستراتيجية لمكافحة الفساد والجرائم المالية في العراق. وتشمل المبادرات المشروع الممول من مبادرة سيمنز للنزاهة، "تعزيز قدرة القطاع الخاص"، الذي يهدف إلى تعزيز نزاهة الأعمال التجارية. ويقود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً الجهد الإقليمي "تعزيز القدرات الوطنية لمكافحة تمويل الإرهاب في العراق والأردن"، بتمويل من ألمانيا، وتسهيل المناقشات حول استرداد الأصول والمساعدة القانونية المتبادلة.

ولتعزيز الحوار والشراكات بين القطاعين العام والخاص، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة مؤتمر البصرة الرفيع المستوى، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع هيئة النزاهة في العراق.

وقد اجتمع ما يقرب من ١٧٠ مشاركاً متميزاً، بما في ذلك كبار المسؤولين من مختلف الوزارات والسلطات الوطنية، لمناقشة تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ودور القطاع الخاص. وقد وضع المؤتمر الأساس لتنفيذ التوصيات وتعزيز دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد.

وكجزء من شراكته المستمرة مع العراق حول هذا الموضوع، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً ورش عمل حول "تعزيز فعالية آليات استرداد الأصول والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية"، لتعزيز التعاون الدولي. بتمويل مشترك من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، وسهلت ورش العمل تبادل أفضل الممارسات وأنشأت قنوات اتصال مباشرة بين السلطات المركزية في العراق ومصر وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد زودت ورش العمل المسؤولين العراقيين بالمعرفة العملية اللازمة لتسريع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

وفي سياق موازٍ، بينما يخضع العراق للتقييم المتبادل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابع لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مباشرة مع السلطات العراقية والجهات المعنية لدعم تقييمات الامتثال للتوصيات الأربعين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. وتضمنت هذه المشاركة اجتماعات فنية زودت النظراء العراقيين بالمعرفة اللازمة لتطوير وتنفيذ سياسات وطنية فعالة للتخفيف من مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

واستناداً إلى مبدأ التحقيق الجنائي المتمثل في "متابعة الأموال"، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة الفنية والقانونية للسلطات العراقية لتعزيز القدرات في إجراء تحقيقات مالية موازية فعالة. في عام ٢٠٢٣، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورشتي عمل وطنية لقضاة التحقيق العراقيين، مؤكداً على أهمية التحقيقات المالية في جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، شارك المسؤولون العراقيون في ورشة عمل إقليمية ركزت على رفع المعرفة والمهارات، بما يتماشى مع توصيات مجموعة العمل المالي. وتناولت الجلسات الجوانب القانونية والتشغيلية، وتطوير الأدلة، والتعاون

الدولي، وتناولت عملية التقييم المتبادل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوة على ذلك، تناولت ورش العمل تتبع التدفقات المالية غير المشروعة، وحجز الأصول ومصادرتها، وتضمنت تدريبات عملية مع حالات عملية سمحت للمشاركين بتطبيق المهارات المكتسبة.

وفي الوقت نفسه، وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وثيقة توجيهية تحدد استراتيجيات إطار قوي لتحقيق مستوى عال من الفعالية في أنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتألف من ١١ إطارا يتوافق مع النتائج المباشرة الـ ١١ لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. علاوة على ذلك، ومن أجل مواصلة إعداد السلطات العراقية، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جلسات محاكاة تركز على إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسة مكافحة غسيل الأموال في العراق. وبمشاركة ١٣٧ مشاركاً، عمقت هذه الجلسات فهم النتائج الفورية الـ ١١ لمجموعة العمل المالي، والتي تعد ضرورية للمشاركة الفعالة في عملية الشرق الأوسط.

كما استعرض مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دراسة أعدتها السلطات العراقية حول إساءة استخدام المنظمات غير الربحية، وتقديم المشورة بشأن تصنيف مخاطر قطاع المنظمات غير الربحية إلى فئات عالية ومتوسطة ومنخفضة المخاطر، وإجراء تقييم للمخاطر القطاعية خلال الفترة. زيارة موقع.

تعزيز أمن المطارات الإقليمية

ومن خلال برنامج اتصالات المطارات يتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنظمة الجمارك العالمية والإنتربول لتعزيز أمن المطارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من خلال المنظمات الشريكة لبرنامج السفر لمكافحة الإرهاب، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة فنية وتشريعية مصممة خصيصاً لتحسين أنظمة المعلومات المسبقة عن الركاب وسجل أسماء الركاب في العراق في إطار برنامج السفر لمكافحة الإرهاب لكل الأمم المتحدة. وزاد النظراء الوطنيون وعيهم بأدوار ومزايا وحدة (وحدات) معلومات الركاب التي تعالج بيانات الركاب من أجل التحديد المسبق واستهداف الركاب المعرضين للخطر/المشتبه بهم الذين يسافرون جواً.

واعتمد برنامج اتصالات المطارات على هذا الوعي الذي تم تحقيقه من خلال تسهيل إنشاء وتوفير معدات تكنولوجيا المعلومات لإنشاء وحدة تنفيذ المشروع في مطار بغداد الدولي. وقد اقترن هذا الجهد بتعزيز القدرات الوطنية لمسؤولي الخطوط الأمامية ومحللي معلومات الركاب من خلال الكشف عن السلوكيات وتحليل المخاطر وتعريف العراقيين بأنظمة بيانات الركاب الدولية الفعالة، وذلك من أجل مكافحة الجرائم المنظمة المختلفة المتعلقة بأمن المطارات مثل الإرهاب بشكل أفضل.

تعزيز أمن سلسلة التوريد التجارية في العراق في مطار بغداد الدولي

بعد عملية بناء القدرات المستمرة التي قام بها فريق مراقبة الركاب والبضائع التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ١٠ أيلول ٢٠٢٣، اتخذ العراق خطوة إضافية نحو تعزيز أمن الشحن الجوي. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية، وفي إطار فريق مراقبة الركاب والبضائع ، تم افتتاح وحدة مراقبة الشحن الجوي رسميًا في مطار بغداد الدولي.

ومن خلال إنشاء وحدة مراقبة الشحن الجوي، ساعد فريق مراقبة الركاب والبضائع في تمكين العراق في حربه ضد الاتجار غير المشروع في المعابر الحدودية. تتألف وحدة مراقبة الشحن الجوي من ضباط من عدة وكالات تعمل داخل منطقة الشحن بمطار بغداد الدولي، والذين تم تدريبهم من قبل فريق مراقبة الركاب والبضائع على تحليل المخاطر، والتصنيف، والاستهداف، والتفتيش على البضائع المشبوهة. وقد أثبتت الوحدة نجاحها بالفعل، إذ تتولى انشاء ملفات تعريف منتظمة تؤدي إلى حدوث عمليات ضبط مختلفة. وسيستمر الضباط في تلقي التدريب والدعم المستمر. علاوة على ذلك، والتزامًا بأفضل الممارسات العالمية، قد يتم دمج ضباط الاتصال من جميع وكالات إنفاذ القانون ذات الصلة المشاركة في مراقبة البضائع في المطار في وحدة مراقبة الشحن الجوي في مرحلة لاحقة.

صندوق الأمم المتحدة: دعم الحكومة العراقية في مواجهة التحديات السكانية والتنموية

في عام ٢٠٢٣، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق مهمته لضمان جعل كل حمل مرغوباً، وكل ولادة آمنة، وتحقيق إمكانات كل شاب وشابة. ومن خلال التعاون الوثيق مع وزارة الصحة، عزز صندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات الصحة الإنجابية من خلال تحسين السياسات، وتطوير البنية التحتية، وإشراك المجتمع المحلي. وتضمنت الإنجازات الملحوظة صياغة خطة عمل للاتصالات لتغيير السلوك وخطة عمل وطنية لتنظيم الأسرة، إلى جانب إعداد ملخصات السياسات التي تهدف إلى النهوض بتنظيم الأسرة وفهم المكاسب التي تتحقق على الصعيد السكاني. بالإضافة إلى ذلك، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتيسير ترجمة أدوات تنظيم الأسرة ذات الأهمية إلى اللغة الكردية، وقام بتوزيع ١٠٠٠ نسخة في المرافق الصحية الواقعة في نطاق سلطة حكومة إقليم كردستان.

ولمعالجة أوجه القصور في سلسلة الإمداد بمرافق الصحة العامة، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان تقييماً على الصعيد الوطني لسلسلة الإمداد، توج بتقرير اقترحت فيه استراتيجيات تعتمد على البيانات لتعزيز منظومة الإمداد. وتضمن ذلك خططًا لإنشاء نظام إلكتروني لإدارة المستودعات في بغداد وأربيل وتطوير إجراءات التشغيل القياسية لنظام معلومات الإدارة اللوجستية. وأجريت أيضاً تحسينات واضحة في البنية التحتية حيث تمّ تحويل ١١ مركزاً للرعاية الصحية الأولية إلى مراكز امتياز شاملة لخدمات الصحة الإنجابية وأنشئت وحدة العناية المركزة في مستشفى الديوانية للولادة.

وشهد التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان تجاه الشباب، وخاصة ذوي الإعاقة، تنفيذ برامج التعليم والمشاركة المدنية، إلى جانب خدمات الصحة العقلية الحيوية والدعم النفسي والاجتماعي. أدى التعاون مع الدوائر الحكومية في محافظة نينوى إلى تطوير إجراءات تشغيل موحدة شاملة للبرامج التعليمية. وأتاحت التحسينات التي أدخلت على البنية التحتية إمكانية الوصول إلى ثلاثة مراكز للشباب، في حين مكنت مبادرات بناء القدرات الموظفين من تقديم خدمات ملائمة للإعاقة.

وفي خطوة جريئة نحو تمكين المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنسيق إجراءات إنشاء مراكز الحماية، حيث يتم توفير الملجأ والدعم للناجيات من العنف. وتم وضع خطة استراتيجية لكي تتبع إدارة هذه الملاجئ إلى الحكومة تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مما يضمن

استدامة خدمات الدعم للناجين من العنف وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

شهد عام ٢٠٢٣ منعطفاً بارزاً بإطلاق السياسة الوطنية للسكان في العراق، ويعد هذا الأمر بمثابة شهادة على بعد نظر صندوق الأمم المتحدة للسكان في مواءمة التغيرات الديموغرافية مع التنمية المستدامة. وقد أطلق رئيس وزراء العراق هذه السياسة رسمياً، وتم الاحتفاء بها لقدرتها على الاستثمار في رأس المال البشري، مما يؤكد الالتزام بمعالجة التحديات السكانية بهدف تحقيق فوائد ديمغرافية.

مجمل القول، أظهرت مبادرات صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق في عام ٢٠٢٣ نهجاً شاملاً لدعم رحلة العراق نحو تحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب. ومن خلال الشراكات الاستراتيجية وتطوير السياسات والمشاركة المجتمعية، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان الأساس لإحداث تأثير دائم على المشهد الاجتماعي والتنموي في العراق، مما يضمن تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إنجازات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠٢٣ في العراق

البنية التحتية المحلية في ريف محافظة الأنبار

تأوي محافظة الأنبار ثاني أكبر مجموعة من العائدين الذين يبلغ عددهم ٤,٦٦ مليون شخص في جميع أنحاء العراق وتبلغ حصة محافظة الأنبار منهم ١,٤٨ مليون شخصاً اي ما نسبته ٣٢٪ من مجموع العائدين. وتتميز محافظة نينوى فقط بتركيز أعلى بنسبة ٣٨٪. والأهم من ذلك أن ثلث هؤلاء العائدين إلى المناطق المحررة معرضون لخطر المزيد من النزوح بسبب تعرض مساكنهم للهدم او لأضرار. ويجبر هذا الوضع العديد من النازحين على البحث عن مأوى محفوف بالمخاطر في المنازل المتضررة أو السكن في المنازل المهجورة أو الاعتماد على الأسر المضيفة. ويتفاقم هذا الضعف بسبب نقص الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والأسواق والمياه والكهرباء.

ولمواجهة التحديات اعلاه، سيستخدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أكثر من ٣٧ مليون يورو من الحكومة الألمانية عبر بنك التنمية الألماني KfW لترميم ١,٨٧٠ منزلاً تضررت جراء الحرب و٢٢ محطة مياه و٣ كيلومتر من الطرق المحلية وتوفير الإنارة للمجتمعات المحلية من خلال تجهيز ١,٣٠٠ مصباح إنارة للشوارع تعمل بالطاقة الشمسية.

وتركز البنية التحتية المحلية في ريف الأنبار على المناطق التي تعاني نقصا في الخدمات في البيئات شبه الحضرية والريفية التي يقطنها عدد كبير من العائدين. ويعمل النهج القائم على الاحتياجات على إيلاء الأولوية للمجتمعات المحلية الضعيفة وبضمنها العائدين والنساء والفئات المهمشة الأخرى التي تأثرت بأزمة العراق التي طال أمدها والنزاع المتكرر.

ومن خلال توفير الخدمات الأساسية جنباً الى جنب مع بناء القدرات وتوفير عناصر البنية التحتية المستدامة، تتوافق البنية التحتية في ريف الأنبار مع العلاقة بين المشاريع الإنسانية والتنمية. ان هذا النهج الشامل يعالج الاحتياجات الآنية (الخدمات) والاحتياجات على المدى البعيد (القدرات والبنية التحتية) لغرض إحداث أثر دائم.

ويعمل القسم الخاص ببناء القدرات على تمكين كل من موظفي الحكومة والأسر المستفيدة على حدٍ سواء. إذ يعمل التدريب على جعلهم قادرين على صيانة وإصلاح الخدمات الأساسية بعد إنجاز المشروع ودعم الاعتماد على الذات داخل المجتمعات المحلية.

ويتماشى النهج الذي تعتمده البنية التحتية المحلية في ريف الأنبار مع تعهد الحكومة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى وجهة الخصوص، تساهم الحكومة إسهاماً كبيراً في ما يلي:

- الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع عبر إعادة تأهيل محطات المياه.
- الهدف٧ من أهداف التنمية المستدامة: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة من خلال نصب مصابيح لإنارة الشوارع تعمل على الطاقة الشمسية.
- الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار من خلال إصلاح الطرق في المجتمعات المحلية.
- الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة من خلال إعادة إحياء المناطق التي تعاني نقصاً في الخدمات وتمكين ساكنيها.

إنجازات البنية التحتية المحلية في ريف الأنبار في عام 2023:

قصة مميزة

تحسين الوصول إلى خدمات المياه للعائدين في شمال العراق

بعد سنوات من النزاع في العراق، تضررت خدمات امدادات المياه بشكل كبير-بما في ذلك بسبب التلف واهمال البنية التحتية الحيوية. ففي منطقة سنجار الجبلية النائية، في محافظة نينوى بشمال العراق، تفاقمت هذه المشكلة بسبب انعدام المياه السطحية التي تجعل من الحصول على المياه بصورة يومية أمر صعب للغاية. ففي قرى هذه المنطقة، تعد المياه الجوفية هي المصدر الوحيد المتاح لإمدادات المياه.

ولدعم الأشخاص العائدين إلى مجتمعاتهم في سنجار، نفذ برنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) مشروعا لتأهيل منشآت المياه المتضررة والبنية التحتية المتعلقة بها، وقد قامت حكومة إيطاليا بتمويل المشروع من خلال الوكالة الإيطالية للتعاون والتنمية، وشمل حفر بئرين جديدين على عمق ٢٠٠ متر للوصول إلى طبقات المياه الجوفية الصالحة للشرب، كما أشرف المشروع على تأهيل خزانات التوزيع والتجميع الخرسانية.

كما ساعد العمل على توفير خدمات المياه لأكثر من ١٠٠٠ أسرة في قرية نعينعة وقرية كولات وقريه كرشبك وقرية حردان.

وكان على أهالي سنجار في السابق شراء المياه للشرب والاستخدام المنزلي التي تأتي من الآبار الخاصة والضحلة. ومع ذلك، وبسبب شح المياه الصالحة للشرب من الآبار الجوفية، فإن المياه المستخرجة تحتوي على مستويات عالية من الكبريتات وبالتالي تصبح غير صالحة للشرب.

وقال محمد ساير، أحد سكان قرية حردان، "إن المياه المالحة في أبار القرية غير صالحة للشرب، فهي غير نظيفة وتتسبب في أمراض مثل الإسهال. ولكن بعد المشروع نشعر بالارتياح فلدينا الآن مياه معقمة وصالحة للشرب".

ولضمان التشغيل المستدام لمحطات المياه التي تم تأهيلها، اعتمدت UNOPS على حلول الطاقة المتجددة. فقد قام المشروع بتوفير ونصب منظومتين للطاقة الشمسية لاثنين من الآبار في قرية نعينعة ووفر ١٢ لوحا شمسيا ومضختين غاطستين إلى دائرة مياه نينوى. بالإضافة إلى ذلك، قدمت UNOPS تدريبا لمشغلي مرافق المياه على العمليات والصيانة لدعم استدامة المشروع على المدى الطويل.

وأضاف محمد ساير "نحن نشكر المنظمات التي تقف وراء هذا المشروع ونأمل أن يقوموا بدعم بقية القرى التي تواجه نفس التحدي. إذا ما توفرت المياه والكهرباء سيعود النازحون إلى أماكنهم وديارهم وقراهم وأراضيهم".

وقد تم إكمال مشروع مرافق المياه، التي تم تأهيلها، بشكل رسمي في أيار ٢٠٢٣.

ترميم القاعة السومرية في المتحف العراقي في بغداد

يضم المتحف العراقي مجموعة غير عادية من القطع الأثرية من بلاد ما بين النهرين القديمة. ومع ذلك، وبعد عمليات النهب المدمرة في عام ٢٠٠٣، ظلت جميع صالات العرض مغلقة لسنوات، واليوم وبفضل جهود الترميم فإنه يستقبل أكثر من ٣٠٠٠٠ زائر سنويا.

ومن بين كنوزه، يضم المعرض السومري في الطابق الأول أكثر من ٦٠٠ قطعة أثرية تمثل أدلة دامغة على أولى الحضارات في بلاد ما بين النهرين (٤٠٠٠-٢٠٠٠ قبل الميلاد). ومع ذلك، كانت هذه القطع التي لا تقدر بثمن تفتقر إلى العرض المناسب. فصالة العرض تعاني من الإضاءة غير الكافية والأمن غير الفعال والتصميم المربك للزوار.

ولدى إيطاليا شراكة تاريخية طويلة مع العراق في حماية الإرث الثقافي بالتعاون مع وزارة الثقافة والهيئة العامة للآثار والتراث منذ عام ١٩٦٠. وتشمل عمليات التعاون الأخيرة إعادة بناء المعارض الإسلامية والأشورية مع جامعة تورينو.

تماشيا مع الدعم الذي تقدمه الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي للتراث الثقافي العراق، تم تطوير مشروع جديد لترميم الصالة السومرية بالتعاون مع وزارة الثقافة والهيئة العامة للآثار والتراث.

وتهدف هذه المبادرة لخلق مساحة مناسبة لعرض هذه الآثار السومرية المميزة بجانب تجربة للشرح معاصرة. وبتحسين الوصول إلى هذا التراث الرائع سعى المشروع إلى إفادة الشعب العراقي والمجتمع الدولي معا. والجدير بالذكر أنه يزود موظفي المتحف والهيئة العامة للآثار والتراث بالأدوات والتقنيات اللازمة لعرض عناصر بلاد ما بين النهرين بشكل جذاب وتعليمي وبالتالي يعزز فعالية الكفاءة التشغيلية وإدارة المعرض بشكل فعال.

وقد لعبت UNOPS دورا محوريا في تحويل القاعة السومرية البالغ مساحتها ٦٠٠ متر مربع مما أدى إلى تحسين الاداء والتصميم بشكل كبير.

برنامج الأغذية العالمي في العراق

رسالة من

الممثل والمدير القطري

علي رضا قريشي

شهد العراق خلال عام ٢٠٢٣ تغييرات كبيرة، تميزت بتحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي. وتسعى الحكومة العراقية بنشاط لتنفيذ الإصلاح في مختلف القطاعات مع التركيز على تقديم خدمات أفضل للسكان، ومع ذلك، ما تزال البلاد تعاني من تحديات معقدة خاصة في تلبية احتياجات الأمن الغذائي للسكان الأكثر ضعفا. وتنجم أسباب انعدام الأمن الغذائي من عوامل عديدة مثل ندرة المياه وسياسات إدارة المياه وانخفاض الزراعة وعدم كفاية التكنولوجيا الزراعية والزيادة العالمية في أسعار السلع الغذائية ومحدودية فرص كسب العيش للمجتمعات الريفية والشباب. ولمواجهة هذه التحديات، يدعم برنامج الأغذية العالمي الحكومة العراقية في تحقيق القضاء على الجوع من خلال دعم انتقال الأسر الأكثر ضعفا ووضع الأسس لحلول دائمة وضمان توفير سبل العيش. ومع التركيز بشكل رئيسي في التكيف مع تغير المناخ، بذل البرنامج جهودا مضاعفة لمواجهة هذه التحديات بما في ذلك ضمان وصول السكان الأكثر ضعفا إلى مشاريع الحماية الاجتماعية وتطوير موارد الدخل ومهارات تنظيم المشاريع لدى الشباب وخلق فرص عمل للمجتمعات الضعيفة. وتهدف

هذه الجهود إلى بناء الاعتماد على الذات وتعزيز التماسك الاجتماعي والمساهمة في السلام والتنمية على المدى الطويل في العراق.

استعراض عام

وفي إطار تدخلات بناء القدرة على الصمود، قام برنامج الأغذية العالم بتمكين أكثر من ٥٤٠٠ رجل وامرأة وأسرهم اقتصاديا في عام ٢٠٢٣ من خلال التدريب المهني وإقامة روابط مع السوق. وأقيمت احتفالات تخرج أكثر من ٤٠٠٠ مشارك في آذار لتسليط الضوء على التدريب المهني الفني. ودعم برنامج جسور، الممتد على عدة محافظات، المشاركين من خلال دورات اللغة الإنكليزية والمهارات الرقمية عبر الانترنت ودروس ريادة الأعمال بالتعاون مع اليونيسف ومنظمة World Vision بموجب مبادرة "لا لضياع جيل". وتم اعتماد برنامج جسور بنجاح من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الحكومة العراقية.

ويمتد التزام برنامج الأغذية العالمي ليشمل مشاريع الحد من آثار تغير المناخ والتكيف معه مع التركيز على تعزيز القدرات في مجال الزراعة وأنظمة الري والتدريب على تدابير مكافحة التصحر. ويتضمن

تنفيذ مشاريع الصمود وتغير المناخ توزيع المناحل وإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه وإنشاء مشتل لأشجار المانغروف. وتشمل الجهود أيضا توزيع معدات أنظمة ري حديثة وبذور مقاومة للجفاف مع التركيز على تمكين المجتمعات المحلية من خلال الممارسات الزراعية المستدامة بتزويد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بأدوات التكيف مع المناخ وتعزيز تحالفات الأعمال الزراعية وتقوية النظام الغذائي في العراق.

وبالتعاون مع وزارة التربية، تمكن برنامج التغذية المدرسية التابع لبرنامج الأغذية العالمي من الوصول إلى ٤٥٢،١٠٤ طفل في سن الدراسة خلال العام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، حيث ساهم في توفير وجبات مغذية في ١٤٠٣ مدرسة منتشرة في ١٣ قضاء. ويتضمن التعاون معالجة الفجوة التشغيلية وتحسين التنسيق وجمع بيانات الرصد وبدء مناقشة السياسات. ولم يؤدي هذا الى تحسين رفاهية الطلاب وحسب، ولكن ضخ ما يقرب إلى ٦,٦ مليون دولار أمريكي في الأسواق المحلية مما أدى إلى خلق ٩٠٠ فرصة عمل. وبالتعاون مع وزارة التربية ومختلف الشركاء، قام برنامج الأغذية العالمي بتيسير وضع سياسة وطنية شاملة للتغذية المدرسية ومواءمتها مع التزام الحكومة بتعزيز التعليم الابتدائي لتحقيق تأثير مستدام وتمهيد الطريق أمام الحكومة لتتولى المسؤولية كاملة عن تنفيذ البرنامج بدءا من العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

يدعم برنامج الأغذية العالمي الحكومة العراقية في إصلاح نظام الحماية الاجتماعية في العراق من خلال سياسات وبرامج تهدف إلى

الوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفا والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي خاصة السكان المتضررين من الازمات والمجتمعات الضعيفة. وبالشراكة مع الحكومة العراقية، دعم البرنامج مبادرات تتضمن إصلاح ورقمنة نظام التوزيع العام وخلق مسارات تخرج للمستفيدين من شبكات الحماية الاجتماعية لتيسير الانتقال من مساعدات الحماية الاجتماعية إلى التمكين الاقتصادي والاعتماد على الذات. بالإضافة إلى ذلك، يدعم البرنامج إنشاء سجل موحد كمنصة قابلة للتشغيل البيني ونظام لرصد الأمن الغذائي لتعزيز قدرات الحكومة في الحماية الاجتماعية من خلال تكوين أدلة.

وعلى الرغم من قصور التمويل لأنشطة الاستجابة في حالات الطوارئ منذ نيسان ٢٠٢٣، صمم برنامج الأغذية العالمي خطة استجابة للأزمة لمواجهة الاحتياجات الغذائية المستمرة للأشخاص الأكثر ضعفا من النازحين في مخيم جدعة ١ واللاجئين السوريين وغيرهم من الفئات الضعيفة حيث تم منح الأولوية لتخصيص الموارد بناء على معايير الضعف المحددة لضمان وصول المساعدات في الوقت المناسب. وأرغم نقص التمويل برنامج الأغذية العالمي على وقف المساعدات الغذائية لنحو ١٣٧،٠٠٠ شخصا في مخيمات النازحين في آذار وتخفيض حالات المساعدة للاجئين في المخيمات من ٧٢٠٠٠ إلى ٣٨٠٠٠ مستفيد في حزيران ومددت فترة توزيع المساعدات من أربعة أسابيع إلى ستة أسابيع في تموز. ويدعو البرنامج مع الحكومة إلى شمول السكان النازحين في مشاريع الحماية الاجتماعية الوطنية لضمان تلبية احتياجاتهم الغذائية والأساسية باستمرار.

برنامج الأغذية العالمي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)

كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP٢٨)فرصة لبرنامج الأغذية العالمي في العراق لتسليط الضوء على العلاقة بين العمل المناخي وتحول الأنظمة الغذائية ومشاركة الحاجة إلى التكيف مع تغير المناخ لتوسيع نطاق العمل المناخي المتعلق بالغذاء والمياه والطاقة ومعالجة الأضرار والخسائر بالتركيز على العمل المنجز في العراق لتعزيز أنظمة الإنذار المبكر والاجراءات الاستباقية. وبصفته رئيس مشارك لمجموعة العمل رقم ٤ المعنية بإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (UNSDCF) بشأن المناخ والبيئة، ساهم البرنامج في الجلسة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP٢٨) وترأس ٤ جلسات حول العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء وتغير المناخ والغابات في العراق وتمويل المناخ والنمو الأخضر.

منظمة الصحة العالمية في العراق تسلط الضوء على إنجازات عام ٢٠٢٣ ومسار العمل في المستقبل

أهم إنجازات وإسهامات المنظمة في قطاع الصحة في العراق في عام ٢٠٢٣

١. احتفل العراق بالنجاح في القضاء على مرض التراخوما نهائياً (حسب تقرير النقاط المشرقة في الصحة العالمية لعام ٢٠٢٣) حيث يُعدُّ المرض أحد الأمراض الاستوائية المهملة. ويدل التقييم النهائي الذي أجراه فريق خبراء من مقر منظمة الصحة العالمية والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع للمنظمة في محافظة السليمانية في إقليم كردستان العراق، على تحقيق إنجاز جدير بالملاحظة في مجال الصحة العامة.

٢. تطوير مستشفى السليمانية للحروق والجراحة الترميمية: قامت منظمة الصحة العالمية في العراق بمبادرة من ثلاث مراحل لتجديد المستشفى وتوسيعه وتجهيزه، وهو الجهة الوحيدة التي تقدم الرعاية من المستويين الثاني والثالث لحالات الحروق، وضحايا الانفجارات/ الحرب، ومرضى سرطان الجلد، والأطفال الذين يعانون من تشوهات خلقية في محافظة السليمانية. وقد أدى هذا الجهد إلى الحد بشكل كبير من الإصابات والوفيات، واستفاد منه ٢,٣ مليون نسمة من السكان، بمن فيهم اللاجئون والنازحون داخليا والمجتمعات المضيفة داخل المخيمات وخارجها.

٣. تقيم منظمة الصحة العالمية دورات تدريبية ضمن شبكة المراقبة البيئية للحفاظ على العراق خالٍ من مرض شلل الأطفال: حيث تركز هذه المبادرة على أخذ العينات البيئية المناسبة لرصد حالات الشلل الارتخائي الحاد (AFP) والكشف عن فيروس شلل الأطفال. وشُرع في تنفيذ برنامج تدريبي مهم مدته يومان بشأن المراقبة البيئية ، ليستهدف محافظات مختارة في كافة أرجاء البلاد.

٤. بسبب الوضع الناشئ عن تفشي حمى القرم– الكونغو النزفية (CCHF) في العراق في عام ٢٠٢٣، قام فريق خبراء من منظمة الصحة العالمية، يمثل مقر المنظمة ومكتب المنظمة الإقليمي لشرق المتوسط وCO، بزيارة محافظتي البصرة وذي قار جنوبي البلاد في شهر تموز عام ٢٠٢٣، حيث تم الإبلاغ عن أعلى عدد من حالات حمى القرم– الكونغو النزفية (CCHF). وبعد تقييم الوضع والقدرات، قررت منظمة الصحة العالمية إطلاق برنامج فريد يوفر الرعاية الطبية والنفسية المتخصصة للناجين من الحمى النزفية. كما سيجري هذا البرنامج دراسة متابعة حول المضاعفات قصيرة ومتوسطة

المدى بعد التعافي. وبعد لقاءات مع السلطات الصحية الاتحادية والمحلية، تم الحصول على الموافقات، وسيتم تنفيذ البرنامج، المسمى برنامج رعاية الناجين من مرض حمى القرم–الكونغو النزفية (CSCP) لأول مرة في المنطقة، وقد اختيرت محافظة البصرة جنوبي العراق كموقع افتتاحي للبرنامج بالتعاون مع وزارة الصحة ودائرة صحة البصرة.

٥. كذلك قدمت منظمة الصحة العالمية في العراق، لغاية كانون الأول من عام ٢٠٢٣، دعماً كبيراً للمؤسسات الصحية في أنحاء عدّة من البلاد، حيث قدمت أكثر من (٣٠٠,٠٠٠) قطعة من المعدات الطبية والمنتجات المساعدة والأثاث الطبي ومعدات الحماية الشخصية (PPEs) بقيمة تزيد عن (١,٠٤٦) مليون دولار أمريكي. وتم توزيع هذه الموارد بشكل استراتيجي عبر مؤسسات الرعاية الصحية المتنوعة ومختلف المستشفيات بالتنسيق مع مديريات الصحة ودوائر الصحة ذات الصلة في كل من وزارة الصحة الاتحادية ووزارة صحة إقليم كردستان العراق.

٦. وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠٢٣، دعمت منظمة الصحة العالمية السلطات الصحية المحلية بأكثر من (٥١) شحنة من الأدوية واللوازم الطبية بقيمة (١,١) مليون دولار أمريكي تم تسليمها للحفاظ على توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية للنازحين داخلياً واللاجئين والمجتمعات المضيفة في إقليم كردستان العراق والمحافظات المتضررة من النزاع، بما في ذلك محافظات نينوى والأنبار وكركوك وأربيل ودهوك والسليمانية.

٧. من خلال المساهمات السخية للجهات المانحة، لعبت منظمة الصحة العالمية في العراق دوراً رئيسياً في إنشاء مركز علاج الأورام في مستشفى دهوك للطوارئ في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٣. وتم بنجاح تجديد وإعادة تأهيل جناحين لينتقل قسم الأورام من مستشفى آزادي القديم بالمحافظة إليهما. ومن المتوقع أن يصل المشروع إلى نهايته بتسليم المعدات الطبية في منتصف شهر كانون الثاني من عام ٢٠٢٤، وسيعقُب ذلك تسليم المركز إلى دائرة صحة دهوك.

٨. طوال عام ٢٠٢٣، واصلت منظمة الصحة العالمية جهودها في محافظة نينوى من خلال تيسير توريد الأدوية والموارد الطبية، وتنظيم حملات التطعيم، وتقديم مبادرات لبناء القدرات في مختلف القطاعات الصحية. وامتد هذا الدعم ليشمل دعم الخدمات الصحية في المستوطنة غير الرسمية في جبل سنجار، ومركز تل مرك للأمومة والطوارئ في تلعفر، ومركز الجدعة ١.

٩. واضطلع مكتب منظمة الصحة العالمية في العراق، وبدعم من الشركاء الإقليميين والشركاء في مقر المنظمة، بدور أساسي في أن يصبح العراق البلد الثاني على الصعيد العالمي الذي يخضع للاستعراض الشامل للصحة والتأهب (UHPR). وركزت التوصيات على تحسين النظام الصحي، وتعزيز تدابير الأمن الصحي، ودعم التنسيق الوطني والدولي، مع التركيز بشكل خاص على المقترحات ذات الأولوية العالية لتحسين أداء النظام الصحي وزيادة الأمن الصحي الوطني.

١٠. يتضح التقدم الكبير في الابتكار الصحي الرقمي من خلال التنفيذ الناجح لنظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية (HeRAMS) ومنصة DHIS٢. وتشمل الإنجازات في "برنامج التحصين": بناء القدرات وتطوير النماذج وتنفيذ DHIS٢ وإدارة البيانات ونمذجة البيانات الإجمالية وضمان الجودة والتحقق وتطوير لوحة المراقبة وتخطيط الاستدامة. ويتم عرض التزام العراق بالصحة الرقمية بشكل أكبر من خلال مبادرات DHIS٢ إضافية مثل DHIS٢ القائمة على حالة السل، والتغذية، ونظام المراقبة القائم على الأحداث، ونظام معلومات الإدارة الصحية HMIS، مع التركيز على تعزيز إدارة البيانات وكفاءة تقديم الخدمات الصحية.

١١. وعبر جهد تعاوني في عام ٢٠٢٣ أيضاً، دخلت منظمة الصحة العالمية في شراكة مع المجلس الأعلى للتخصصات الطبية في كردستان (KHCMS) لتنفيذ برنامج تدريبي شامل لمدة أسبوعين. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الكفاءة السريرية للأطباء، مع التركيز على مهارات وحدة العناية المركزة (ICU) وإدارة الأمراض المعدية. وتضمن البرنامج دورة تدريبية يمنح المشاركون فيها شهادة في الرعاية في الحالات الحرجة وتفشي الأمراض، شملت ٣٧ طبيباً من المجلس الأعلى للتخصصات الطبية في كردستان KHCMS، حيث يقدم لهم البرنامج تدريباً متخصصاً. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم دورة تدريبية لمدة ٦ أيام لتدريب المدربين (TOT) على تحديث معلومات تفشي الأمراض، وشملت ٣١ مرشحاً وموظفاً في مجلس الصحة العامة، مما يتيح نشر المعارف والمهارات المهمة في إدارة تفشي الأمراض.

١٢. واضطلع مكتب منظمة الصحة العالمية في العراق أيضا بدور في النهج الذي يتبعه العراق في السيطرة على فيروس نقص المناعة البشرية (HIV)/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (AIDS) من خلال المساهمة في وضع الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV)/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (AIDS)، والتي من المؤمل الموافقة عليها في عام ٢٠٢٤. وبالإضافة لذلك، نجحت منظمة الصحة العالمية في العراق في آذار من عام ٢٠٢٣ في تنقيح وتأييد المبادئ التوجيهية العراقية للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة (ART). وعلاوة على ذلك، قدمت المنظمة في شهر أيار ٢٠٢٣، الدعم والتأييد لمسودة المبادئ التوجيهية للبرنامج الوطني العراقي للأيدز (NAP) والمصمم خصيصاً للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (PLHIV). وأجرت المنظمة تقييماً شاملاً يعرف باسم "الدراسة المتكاملة للمراقبة البيولوجية والسلوكية (IBBS) " بين التجمعات السكانية الرئيسية في العراق - وهو شرط مسبق مهم لتنفيذ IBBS لاحقاً.

١٣. وشارك العراق في مؤتمر الأطراف (٢٨) بشأن التغير المناخي الذي عقد في دبي في شهر كانون الأول من عام ٢٠٢٣. ومثلت المشاركة التي ضمت وفدي منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العراقية، للمرة الأولى، يوماً مخصصاً للصحة لمواجهة آثار تغير المناخ على صحة الإنسان ورفاهه.

وتتضمن مساعدات منظمة الصحة العالمية الحالية في المناطق ذات الاحتياجات:

- بناء وحدة عزل (بسعة ١٤ سريراً) في أربيل.
- وتمت إضافة ٣٢ سريراً إلى مستشفى روجهلات للطوارئ ، فضلاً عن إضافة ٦٠ سريراً إلى وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة (NICU) مع إنشاء جناح مكون من ٤ غرف في وحدة العناية المركزة للأطفال في مستشفى الولادة التعليمي في أربيل.
- دعم وحدة الإحالة الصحية في مستشفى الولادة التعليمي في أربيل.
- إنجاز المرحلة الأولى من مركز رعاية الأورام في محافظة دهوك والعملية المتعلقة بالمرحلة الثانية من المشروع الممول من مكتب السكان واللاجئين والهجرة.
- تجديد وتجهيز غرفة العمليات في مستشفى الحروق والجراحة الترميمية في محافظة السليمانية.
- التخطيط لافتتاح وحدة العناية بالقلب أو وحدة العناية الحرجة (CCU) في مستشفى سنجار بمحافظة نينوى.
- تقديم ودعم خدمات الرعاية الصحية الأولية في عشرة مخيمات نازحين وستة مخيمات لاجئين.
- بناء قدرات الكادر الوطني في مجالات عمل: الرعاية الأساسية في حالات الطوارئ، والوقاية من العدوى ومكافحتها، والصحة العقلية، وشبكة الإنذار والاستجابة المبكرين، ومراقبة الأمراض الانتقالية.
- التصدي لتفشي الأمراض وخاصة الأمراض المتوطنة مثل الكوليرا وحمى القرم– الكونغو النزفية (CCHF) والليشمانيا والتهاب السحايا.
- دعم خدمات الإحالة في المؤسسات الصحية في المجالات المذكورة.

مساهمة منظمة الصحة العالمية في العراق في سلسلة الإمداد:

- مجموع مبالغ الأدوية والتجهيزات المقدمة في عام ٢٠٢٣ بلغ (١,٣) مليون دولار.
- مجموع الشحنات المستلمة في مخازن أربيل بلغت (٤٨) شحنة.
- عدد وقيمة ووزن الشحنات المقدمة: ٦٠ شحنة يبلغ مجموع قيمتها (١,٧٥) مليون دولار ويبلغ مجموع أوزانها (١٠٠) طن.
- الأموال المتوفرة لشراء المستحضرات الصيدلانية واللوازم الطبية لعام ٢٠٢٤: (٤٢٠,٠٠٠) دولار.
- المنظمات غير الحكومية التي قُدِّم لها الدعم: منظمة هيفي (المنطقة الشمالية حصراً) ومنظمات داري الإنسانية المحلية (كافة أرجاء البلد).

الإنجازات الرئيسية في مجال صحة الأم والطفل (MCH) للمدة ٢٠٢٢-٢٠٢٣:

- ساعدت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة في وضع استراتيجية العراق الصحية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٣٠.
- وضع خطة عمل أمدها ثلاثة أعوام لصحة المرأة

والطفل والمراهق للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٦.
- مساعدة وزارة الصحة في صياغة استراتيجية العراق للصحة التغذوية للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٣٠.
- إنشاء واجهة رقمية للصحة الإنجابية والتوليد في حالات الطوارئ ورعاية حديثي الولادة (RH & EmONC).

برنامج (EPI)

i. لقد استثمر برنامج شلل الأطفال/البرنامج الموسع للتطعيم مبلغ (١,١٢٨,٤٢٨) دولاراً في أنشطة تهدف إلى تعزيز مراقبة مرض شلل الأطفال وتحسين البرنامج الموسع للتطعيم (EPI) في العراق خلال عام ٢٠٢٣ وذلك بهدف: ضمان عدم ترك أي طفل خلف الركب، والحفاظ على وضع العراق الخالي من شلل الأطفال، واستكمال عملية الانتقال في مجال شلل الأطفال.

ii. بلغت قيمة أنشطة مراقبة شلل الأطفال (٣٣٩,٣١١) دولاراً، وشملت:
- تكاليف تشغيلية لأنشطة رصد حالات الشلل الارتخائي الحاد (AFP).
- اجتماعات نصف السنة ونهاية السنة لاستعراض حالات الشلل الارتخائي الحاد (AFP) والترصد البيئي (ES).
- مراجعة وطبع الدليل الميداني لرصد حالات الشلل الارتخائي الحاد (AFP) لوزارة الصحة العراقية.
- شراء معدات وأطقم وكواشف مختبرية للمختبر الوطني لشلل الاطفال.
- تعزيز الترصد البيئي.
- تنفيذ "ممارسة محاكاة لتفشي شلل الأطفال-POSE".

iii. بلغت تكاليف أنشطة البرنامج الموسع للتطعيم-EPI (٧٨٩,١١٧) دولاراً، وشملت:

- تقديم الدعم الفني والمالي لـ "حملة التطعيم المتعدد المضادات" لشمول أكثر من (٤٠٠,٠٠٠) طفلاً ممن تخلفوا عن التطعيم أو لم يتلقوا أية جرعات، وذلك بإدخال أكثر من مليون جرعة من عدة لقاحات.
- دعم وزارة الصحة في تنفيذ برنامج " تحسين جودة البيانات لبرنامج مراقبة الحصبة والحصبة الألمانية في العراق".
- مراجعة وطبع "المبادئ التوجيهية لمراقبة الحصبة" لصالح وزارة الصحة العراقية.
- شراء معدات وكواشف مختبرية للمختبر الوطني للحصبة.
- دعم " اجتماع استعراض الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات".
- دعم وزارة الصحة في إجراء "تحليل الاختناقات في البرنامج الموسع للتطعيم-EPI".

الدعم بالتكنلوجيا الصحية:

ويواصل فريق إدارة المعلومات الصحية والنظم الصحية في المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في العراق التعاون مع وزارة الصحة الاتحادية ووزارة الصحة في إقليم كردستان العراق لتوحيد معايير النظام الصحي لتبسيط ممارسات الإدارة وتيسير الحصول بشكل متكافئ على الخدمات الصحية في جميع أنحاء العراق.

وتشمل الإنجازات الرئيسية ما يلي:
- توفير خادم للبيانات السحابية لوزارة الصحة في إقليم كردستان لتنصيب منصة DHIS٢، وهي الحل الرقمي المتفق عليه.
- رقمنة ناجحة لبرنامج التحصين (بيانات إجمالية شهرية) باستخدام منصة DHIS٢ في مجمل المؤسسات الصحية في إقليم كردستان العراق، إضافة لتقديم تدريب شامل لكافة موظفي البرنامج.
- استكمال المرحلة الأولى من مشروع نظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية (HeRAMS)، وتقييم توافر الخدمات والموارد الصحية في مجمل المؤسسات الصحية في الإقليم خلال عام ٢٠٢٣، حيث شمل ذلك (١٤٣٤) مؤسسة صحية، بالتزامن مع دعم المنظمة لبناء فريق المشروع وتوفير الأجهزة اللوحية لإدخال البيانات.
- إنشاء لوحة معلومات تفاعلية (واجهة متابعة) لمشروع نظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية (HeRAMS)، لضمان سهولة وصول صانعي القرار في كل من وزارتي الصحة والمؤسسات الصحية الأخرى في البلاد، وهي متاحة حالياً باللغة الكردية والجهود جارية لترجمتها.
- استكمال رقمنة برامج السل الرئوي والتغذية، إلى جانب المراقبة القائمة على الأحداث، مع وجود خطط للموارد البشرية لدعم البرنامج.

وتتضمن الأنشطة الجارية ما يلي:
- المباشرة برقمنة برامج الاحصائيات الحياتية، ومقاومة مضادات الميكروبات (AMR)، وفيروس نقص المناعة البشرية (HIV)، والتهاب الكبد، والسرطان.
- الاستعدادات للمرحلة الثانية من مشروع نظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية (HeRAMS)، حيث من المتوقع البدء بتهيئة الكادر بحلول نهاية الشهر، وتم التخطيط للبدء بالزيارات الميدانية في منتصف شهر نيسان، ومن المتوقع انتهاء عملية جمع البيانات لهذه المرحلة في منتصف شهر حزيران.

التحديات/ التوصيات التي يتعين النظر فيها خلال السنتين القادمتين:

- تحسين التنسيق والتواصل مع السلطات الصحية في إقليم كردستان العراق، ولا سيما من أجل تحديد ومعالجة الاحتياجات الصحية للنازحين داخلياً واللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة.
- مواصلة تقديم الخدمات الصحية الأساسية للنازحين داخلياً واللاجئين والعائدين في كافة المحافظات، سواء أكانت تلك الفئات الهشة من السكان تقطن في المخيمات أو ضمن المجتمعات المحلية المضيفة.
- تعزيز قدرات العاملين في القطاع الصحي والطبي في دوائر صحة محافظات إقليم كردستان العراق ومحافظة نينوى ومحافظة وكركوك.
- تطوير رقمنة نظم المعلومات لتحسين النظم الصحية، وتوسيع نطاق تنفيذ منصة DHIS٢، وإدخال نظم المعلومات الصحية الإلكترونية.
- تعزيز البنى التحتية الصحية في المحافظات المتضررة من جراء النزاع، بما في ذلك تعزيز قدرة المستشفيات على الإحالة من خلال التجديد/ إعادة التأهيل وبرامج التكنولوجيا الصحية.
- تحسين الاستعداد والاستجابة للأمراض المتوطنة، ولا سيما الكوليرا، بالنظر إلى الحالات السابقة واتجاهات حالات الإسهال التي تشير إلى احتمال تفشي المرض.
- تعزيز قدرة الخدمات الصحية من المستويين الثاني والثالث، ومعالجة موضوع حضور الموظفين والعبء الذي يمثله النازحين داخلياً واللاجئين السوريين على الخدمات الصحية.
- دعم الخدمات الصحية الأولية في مخيمات النازحين داخلياً واللاجئين، ومعالجة محددات الطاقة الاستيعابية.
- توفير الأدوية الأساسية والتجهيزات الطبية.
- مواصلة دعم أنشطة برنامج التحصين.

متطوعي الأمم المتحدة

المزيد من المواطنين يكثفون جهودهم لتحقيق التأثير المستدام كمتطوعين للأمم المتحدة

في عام ٢٠٢٣، سجل برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين UNV في العراق فصلا هاما حيث شهد زيادة في الالتزامات الوطنية تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبقوة موسعة قوامها ١٨٤ متطوعا، ٤٧٪ نساء و٥٣٪ رجال، حيث كثف المتطوعون جهودهم مع ١١ شريكا من وكالات الأمم المتحدة حيث أن هناك تحول لأن يكون ٦٠٪ من المتطوعين من المحليين لتعزيز الادماج والاعتماد على المواهب المحلية من اجل الاستدامة.

وتماشيا مع أهداف التنمية المستدامة رقم ١٦ و١٧ و٣، ساهم متطوعو الأمم المتحدة بفعالية في مجالات متنوعة من برامج التنمية إلى الاستجابة للأزمات. وقد تجسد النهج الديناميكي للبرنامج في مبادرة تركز على المجتمع المحلي في محافظة دهوك حيث لعب ٤٢ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، حشدهم برنامج الأغذية العالمي، دورا محوريا في برنامج إصلاح نظام التوزيع العام. وأظهرت هذه

المبادرة أثر التغيير عند مشاركة المجتمع في تنفيذ الاصلاحات الأساسية وضمان تقديم الخدمات بكفاءة.

وطوال عام ٢٠٢٣، تعاون برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع عدد من وكالات الأمم المتحدة المختلفة للاحتفال بالأيام الدولية الرئيسية. ركز يوم المرأة في بغداد على التمكين والادماج حيث سلط الضوء على الالتزام الجماعي بالنهوض بحقوق المرأة، كما شهد يوم الشباب العالمي مشاركة المتطوعون في تنظيف نهر دجلة مما أظهر الدور المحوري للشباب في المبادرات البيئية. وتضمن اليوم الدولي للمتطوعين أنشطة تؤكد على امكانيات التطوع في التغيير. وقد أظهرت بعض الفعاليات التي عقدت في بغداد دور التطوع في مواجهة تحديات التنمية، بينما أكدت مبادرة غرس الأشجار في أربيل على "قوة الجميع" في العمل البيئي.

وكما قالت كيوكو يوكوسوكا، نائبة المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة،" بينما يعطي السلام زخما للعراق للانتقال من سياق الأزمة إلى التنمية، يتطلع متطوعو الأمم المتحدة إلى العمل مع الحكومة العراقية ودمج المتطوعين في خطة التنمية المستدامة في البلاد". جاء ذلك خلال فعالية ليوم التطوع العالمي عند زيارتها إلى العراق في كانون الأول ٢٠٢٣.

يعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة بنشاط في العراق مع طلاب الجامعات ومجموعات الشباب والمنظمات غير الحكومية مع المحافظة على التركيز لرفع الوعي وتعزيز اكتساب المواهب. ولم تؤدي الجهود المتضافرة مع الأمم المتحدة إلى تعزيز العمل التطوعي فحسب بل رفعت أيضا من جودة المواهب التي يتم توظيفها. وأظهرت المشاركة في الفعاليات مثل حفل المنح الدراسية التي يقدمها صندوق مبادرة ألبرت أينشتاين الألمانية الأكاديمية لصالح اللاجئين واحتفال برنامج الجسور، التزام برنامج متطوعي الأمم المتحدة بإنشاء مسارات للتنمية لتنمية المهارات وفرص التوظيف.

في جوهر الأمر، كان العام ٢٠٢٣ هو العام الذي شهد فيه برنامج متطوعي الأمم المتحدة في العراق الأثر الملموس لمساعيه، مع التركيز على الالتزام الجماعي تجاه التنمية المستدامة والشمولية والدور القوي للمتطوعين في تشكيل مستقبل أكثر اشراقا.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

يمرُّ العراق بمرحلة انتقالية، ولذلك يقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بتكييف عملياته مع الحفاظ على دعمه للفريق القطري الإنساني في العراق، والمساعدة في عملية الانتقال الإنساني، وتنسيق الجهود، وحشد التأييد مع الحكومة العراقية ومجتمع العمل الإنساني.

قامت (أوتشا) بتطوير استراتيجية اتصالات مشتركة للأمم المتحدة بشأن الانتقال في العمل الإنساني التنموي لضمان بث رسائل متسقة ومتماسكة حول المرحلة الانتقالية

وفي عام ٢٠٢٣، تحسن الوضع الإنساني بشكل كبير في العراق؛ حيث عاد غالبية النازحين إلى مناطقهم الأصلية، وتحولت الأنشطة من التركيز على نهج الاستجابة الإنسانية إلى نهج التنمية، مع التركيز بقوة على الحلول الدائمة. دفعت هذه التطورات الفريق القطري الإنساني في العراق إلى استنتاج أن خطة الاستجابة الإنسانية لم تعد مطلوبة، مختتمة بذلك تسع سنوات من هذا العمل. ومع ذلك، يدرك الفريق القُطري للعمل الإنساني أن شكلاً من أشكال المساعدة الإنسانية لا يزال ضرورياً لحوالي ١,١ مليون شخص ظلوا في حالة نزوح لمدة طويلة خلال عام ٢٠٢٣، منهم نحو ١٨٠,٠٠٠ شخص يعيشون في مخيمات النازحين.

ونتيجة لذلك، أطلق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) استعراضاً عاماً للعملية الانتقالية في العمل الإنساني للعام ٢٠٢٣ نيابة عن الفريق القطري الإنساني في العراق، حيث وفر الاستعراض رؤية عامة عن الوضع الإنساني والانتقال الإنساني في العراق. ويمثل الاستعراض فهماً مشتركاً للاحتياجات الإنسانية المتبقية، وتحدد الأولويات الملحة للاستجابة الإنسانية ولحشد التمويل. علاوة على ذلك، تهدف اللمحة العامة إلى مساعدة الجهات المانحة والوكالات على تحديد أولويات الدعم.

واستناداً إلى الاستعراض العام للعملية الانتقالية في العمل الإنساني ودعماً لجهود الانتقال التي يبذلها منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري الإنساني، قامت (أوتشا) بتطوير استراتيجية اتصالات مشتركة للأمم المتحدة بشأن الانتقال في العمل الإنساني التنموي لضمان بث رسائل متسقة ومتماسكة حول المرحلة الانتقالية. وتم إطلاق حملة إعلامية رقمية من خلال أساليب مواضيعية لزيادة الوعي العام وتسليط الضوء على الانتقال من نهج الاستجابة لحالات الطوارئ إلى تحقيق

الحلول الدائمة والتنمية المستدامة.

في عام ٢٠٢٣، قادت (أوتشا) تنظيم منتديات تنسيق الشؤون الإنسانية في العراق والتي اختتمت على المستويات دون الوطنية. ودعمت (أوتشا) مكتب المنسق المقيم في تحديد اختصاصات منتديات التنسيق المشتركة في المحافظات، والتي تعد بمثابة هيكل للربط بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية والسلام.

واستجابة للصراع الإقليمي والتطورات الأمنية في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٢٣، عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع أعضاء الفريق القطري الإنساني على تطوير خطة طوارئ للتعامل مع الآثار المتوقعة على الوضع الإنساني في العراق.

ومع استمرار عملية الانتقال الإنساني، بدأت (أوتشا) في إعادة الهيكلة لتقليص وجودها. وبحلول ٣٠ حزيران، أغلقت أوتشا مكاتبها الفرعية، واحتفظت فقط بمكاتبها في بغداد وأربيل.

تم إغلاق صندوق المساعدات الإنسانية للعراق، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، رسمياً في عام ٢٠٢٣ بعد سبع سنوات من العمل الذي ساهم بشكل كبير في أنشطة إنقاذ الحياة والحفاظ عليها. بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، خصص صندوق المساعدات الإنسانية تمويلاً صافياً قدره ٣٦٧ مليون دولار أمريكي للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. طوال فترة وجوده، أثبت صندوق المساعدات الإنسانية في العراق أهميته بالنسبة للشركاء في المجال الإنساني من حيث شموليته، وكفاءته، وحسن توقيته، ومرونته.

وسيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) دعم الفريق القطري الإنساني في عام ٢٠٢٤ من خلال مكتبه القطري في العراق. ويشمل ذلك تسهيل وصول المساعدات الإنسانية والتنسيق وحشد التأييد لتعزيز الاستعداد والتخطيط للطوارئ مع التركيز على تغيُّر المناخ والنزوح الناجم عنه بالتنسيق مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان ومجتمع العمل الإنساني.

منظمة العمل الدولية

البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق: التعافي والإصلاح

مدونة أسئلة وأجوبة

تقدم الدكتورة مها قطّاع المنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في العراق، أفكاراً ثاقبة حول الإجراءات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية وبرنامجها الوطني للعمل اللائق المؤثر في العراق طوال عام ٢٠٢٣. ومع التركيز على التعاون الدائم مع الهيئات الثلاثية المكونة والشركاء، تسلط مها قطّاع الضوء على تضافر الجهود لتعزيز خلق فرص العمل، وتعزيز تنمية القطاع الخاص، وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية، ومكافحة عمل الأطفال، وتعزيز حوكمة العمل والحوار الاجتماعي.

كيف ساهمت منظمة العمل الدولية في تقدم التنمية الشاملة في العراق وسط التحديات العالمية في عام ٢٠٢٣ والتحديات التي يواجهها العراق على وجه الخصوص؟ كيف يتعامل البرنامج الوطني للعمل اللائق بشكل استراتيجي مع هذه التحديات؟

في عام ٢٠٢٣، شهدنا كيف واجه العالم مشهداً جامحاً يتسم بالكوارث الشديدة، والصراعات المتصاعدة، والمناقشات المحورية حول التكنولوجيا والنوع الاجتماعي. لقد كان عاماً حافلاً باللحظات الحاسمة، إلا أن التقدم غالباً ما كان يبدو متوقفاً وسط سلسلة من التحديات العالمية. وللأسف، شهدنا جميعا كيف دفعت هذه الأزمات عددا لا يحصى من الناس إلى الفقر والجوع والخطر. وفي الوقت نفسه، واجهت الجهود الإنسانية تحديات حاسمة في مواكبة الاحتياجات المتصاعدة.

وبالعودة إلى العراق، تواجه البلاد تحديات كبيرة، بما في ذلك معدل الفقر الذي يصل إلى ٣٠٪، والتفاوت بين الريف والحضر، وانخفاض التوظيف بمقدار ٨٠٠ ألف وظيفة بعد أزمة عام ٢٠١٤، والفوارق بين الجنسين حيث لا تتجاوز مشاركة الإناث في القوى العاملة ١٠,٦٪، وعدم المساواة في الدخل بالنسبة للقوى العاملة. ويلقي القطاع غير الرسمي بظلاله على ما يقرب من ثلثي السكان في سن العمل.

واستجابة لذلك، يعالج البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق، والذي تم اعداده بالتعاون مع الحكومة والنقابات العمالية وأصحاب العمل، هذه التحديات من خلال التركيز على ثلاث أولويات استراتيجية رئيسية: دعم خلق فرص العمل وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز الحماية الاجتماعية ومكافحة عمالة الأطفال. وتعزيز حوكمة العمل والحوار الاجتماعي.

وفي عام ٢٠٢٣، لعبت منظمة العمل الدولية دوراً محورياً في رحلة التحول في العراق، حيث تجاوزت آثار عقدين اتسما بالعنف والانقسامات المجتمعية. وعلى الرغم من التحديات العالمية، ظلت منظمة العمل الدولية ثابتة في التزامها بتقدم العراق، ودعمت الجهود التعاونية مع الحكومة ومنظمات أصحاب

العمل ومنظمات العمال.

وعلى الرغم من الجهود المستمرة المبذولة، هناك نتائج وتطورات محددة تتعلق بتعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في مجالات مثل توظيف الشباب، وتنمية المهارات، وتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والشمول المالي، ومكافحة عمالة الأطفال، والحماية الاجتماعية، وضمان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والتي تم تفصيلها في التقرير المرحلي السنوي للبرنامج الوطني للعمل اللائق لعام ٢٠٢٣.

لماذا يعطي البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق الأولوية لخلق فرص العمل وتنمية القطاع الخاص كأولوية أولى؟

يواجه العراق أزمة وظائف كبيرة، تفاقمت بسبب سنوات من الصراع وواحدة من أدنى نسب التوظيف إلى عدد السكان في المنطقة. وترتفع معدلات البطالة بشكل خاص بين النساء والشباب والمجتمعات النازحة. ويشكل النمو المحدود في القطاع الخاص عائقاً رئيسياً أمام خلق فرص العمل على نطاق واسع. وتتمثل أولوية منظمة العمل الدولية في تحقيق العمل اللائق للجميع، ومن خلال التركيز على خلق فرص العمل وتنمية القطاع الخاص، يهدف البرنامج إلى توفير فرص الحصول على فرص لائقة وطويلة الأجل لتوليد الدخل، وخاصة للفئات الضعيفة. ويتوافق هذا النهج مع مهمة منظمة العمل الدولية لدعم نتائج التوظيف المستدامة والمساهمة في النمو الاقتصادي الغني بفرص العمل.

كيف يعالج البرنامج الوطني للعمل اللائق أوجه الضعف في العراق من خلال الحماية الاجتماعية والجهود المبذولة لمكافحة عمالة الأطفال باعتبارها أولويته الثانية؟

في الأساس، لأن الحاجة الماسة إلى الحماية الاجتماعية الأساسية في العراق، بالنظر إلى تأثير النزاع وفقدان الدخل، تؤكد أهمية الأولوية الثانية. وعلى الرغم من الجهود المستمرة لتعزيز المخططات القائمة، فإن العديد من الفئات الضعيفة، بما في ذلك النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة، لا تزال تعاني من نقص الخدمات. علاوة على ذلك، فإن عمالة الأطفال حقيقة واقعة، مما يستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة. وينطوي نهج منظمة العمل الدولية على توسيع نطاق التأمين الاجتماعي، وتعزيز تنمية القطاع الخاص، وتعزيز تكافؤ الفرص من خلال إعادة تخصيص رأس المال البشري نحو القطاع الخاص. إن إنشاء أرضية للحماية الاجتماعية وأنشطة الحماية المباشرة التي تستهدف الفئات الضعيفة، بما في ذلك النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال المعرضين لخطر عمل الأطفال، يعد محوراً رئيسياً، بما يتماشى مع التزام منظمة العمل الدولية "بعدم ترك أحد خلف الركب".

نرجس سعيد، نازحة في الأصل من الموصل، العراق. وهي واحدة من مجموعة من الشباب الذين تلقوا التثقيف المالي والمزيد من الدعم للحصول على قروض ميسرة لأعمالهم من خلال برنامج الشمول المالي الذي يدعمه البنك المركزي العراقي ومنظمة العمل الدولية. اقرأ أكثر

لماذا يعد تعزيز حوكمة سوق العمل وتحسين آليات الحوار الاجتماعي أولوية في ضوء البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق؟

يواجه سوق العمل العراقي أوجه قصور ملموسة في الحوكمة مما يعكس تحديات أوسع في بيئة الحوكمة. وفي الوقت الذي تعبر فيه القوانين والأطر القانونية عن إمكانية تعاون ثلاثي، فأن الحوار الاجتماعي الفاعل لايزال محدوداً. ان تنفيذ الإطار القانوني للعمل لا يزال متعثراً، وستبقى المساواة بين الجنسين عنصراً حاسماً. إنّ تحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل يعد أمراً جوهرياً من أجل تحقيق تنمية شاملة وقادرة على الصمود. ان منظمة العمل الدولية ملتزمة بتعزيز مؤسسات الحوكمة من خلال تعزيز مساهمة الشركاء الاجتماعيين في المحافل الثلاثية، وخاصة في إدارة الضمان الاجتماعي. وفي سياق هذا النهج، نسعى لإبراز قيمة هياكل سوق العمل التمثيلية وتوجيه صنع السياسات لتحسين أداء سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعو إلى تحسين موارد التفتيش وتبسيط الإجراءات التي تساهم في تحقيق أهداف حوكمة سوق العمل بشكل فاعل.

هل بالإمكان ان توجزي لنا بعض الإنجازات والمبادرات الجديرة بالإشادة من سنوات التنفيذ الأربع للبرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق، وتحديداً في خلق فرص عمل وتعزيز نماذج العمل المستدام؟

بالتأكيد، خلال السنوات الأربع الماضية، حقق البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق إنجازات هامة. ومن بين المبادرات الجديرة بالذكر هي المشاورات الجارية مع الحكومة العراقية لخلق ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل عبر برنامج للأشغال العامة، يعكس التزاما بتنمية اقتصادية شاملة. ان التحول من مبادرات النقد مقابل العمل الخاص بحالات الطوارئ الى برنامج أشغال عامة مستدام عبر مناهج برنامج الاستثمار المكثف في مجال العمل يدل على

تحقيق نقلة نوعية ويعزز عملية تشغيل مستدامة وإنتاجية. ان التعاون مع الجهات المعنية والمؤسسات البارزة، بما في ذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومجهزي خدمات الأعمال التجارية قد مكن أصحاب المشاريع وعزز الشمولية المالية.

حققت منظمة العمل الدولية طيلة سنوات التنفيذ الأربع للبرنامج، ومن خلال العمل جنباً إلى جنب مع الهيئات الثلاثية المكونة، حققت إنجازات تجدر الإشارة اليها استجابة إلى التحديات الملحة التي يواجهها شعب العراق المتضرر من النزاع والبطالة والعجز في فرص العمل اللائق.

ومن بين الإنجازات المحورية المتحققة هو نشر الدراسة الاستقصائية لقوة العمل الوطنية بالتعاون مع وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كردستان. ان هذه الدراسة الاستقصائية هي الأولى من نوعها التي تجرى على مدى أكثر من عقد من الزمن لم تسد الفجوة الكبيرة في البيانات فحسب بل كانت الأساس للعديد من الأوراق البحثية والنقاشات. وعملت مناقشات المائدة المستديرة والمؤتمرات على تيسير مقترحات تتعلق بالسياسات قائمة على الأدلة وخاصة بالبلاد، مما مهد الطريق نحو صياغة سياسة عمل وطنية جديدة للعراق.

ولمعالجة قضية العمالة غير المنظمة، ساهمت منظمة العمل الدولية بشكل كبير في نشر دراسة تشخيصية بشأن العمالة غير المنظمة وإعداد إطار وطني يهدف إلى التحول من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

ودعماً منها لجهود العراق في مجال إعادة الإعمار والإنعاش، أثمر تبني وتطبيق الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان لبرنامج الاستثمار المكثف في مجال العمل التابع لمنظمة العمل الدولية في ٨٢،١٥٧ يوم عمل، مما عاد بالفائدة على ١،٤٦٠ شخص باحث عن عمل، بضمنهم شريحة كبيرة من النازحين قسراً والنساء.

وفي مجال ريادة الأعمال، أدى التعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومجهزي خدمات تنمية المشاريع التجارية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الأممية إلى لإضفاء الطابع المؤسسي على برامج منظمة العمل الدولية المتمثلة ببرنامج "ابدأ وطور مشروعك (SIYB)" وبرنامج محو الأمية المالية وبرنامج تعرف على عالم الأعمال. وعادت هذه المبادرة بالفائدة على ٢،٣٨٣ من أصحاب المشاريع التجارية مع التركيز على النساء والشباب من النازحين واللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لتعزيز قدراتهم في مجال المشاريع التجارية.

ان استراتيجية الشمولية المالية لمنظمة العمل الدولية، التي ينفذها البنك المركزي العراقي ومنظمة الثقة لتمويل المشاريع الصغيرة في الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان قد مكنت أصحاب المشاريع التجارية من العراقيين واللاجئين السوريين من الحصول على القروض. وأدت هذه المبادرة إلى خلق ١،٣٨٨ فرصة عمل مباشرة وانتفاع ما لا يقل عن ٦،٩٤٠ فردا.

وعلاوةً على ذلك، ان مأسسة منظومة رصد تشغيل الأطفال والمعايير المتعلقة بعمل الأطفال كانت خطوة محورية، مما أثر بدوره على أكثر من ٨،٠٠٠ طفل. وتم إنشاء أماكن تعلم صديقة للطفل توفر الدعم في مجالي الصحة العقلية والدعم النفسي وأنشطة ترفيهية مما أدى إلى انسحاب ٢،١٧٣ طفل من عمالة الأطفال في المناطق المتأثرة بالنزوح.

ان إقرار ونشر السياسات العامة بشأن تفتيش منشآت العمل والسلامة المهنية والصحية جنباً إلى جنب مع بناء قدرات مفتشي العمل ومنشآت العمل والسلامة المهنية والصحية وموظفي الحكومة تعتبر من الميزات الإضافية للجهود المتعددة الأوجه لمنظمة العمل الدولية في العراق. وقد تبنت وزارتا العمل والشؤون الاجتماعية في الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان هذه السياسات العامة.

ان هذه الجهود أكدت، مجتمعةً، التزامنا بتعزيز العمل اللائق ومعالجة التحديات المختلفة في سوق العمل في العراق والنهوض بعملية تنمية اقتصادية شاملة مع تعزيز العمالة المستدامة.

هل بالإمكان اطلاعنا على إنجازات محددة وتسلطي الضوء على التغييرات والتأثيرات التي حققها البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق خلال عام ٢٠٢٣؟

بالتأكيد، ففي عام ٢٠٢٣، أثمرت جهودنا ضمن البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق في تحقيق إنجازات كبيرة مما انعكس في التزامنا بتعزيز رفاهية العمال وتعزيز العدالة الاجتماعية. وكان إحدى الإنجازات الجديرة بالإشارة إقرار اتفاقيتي منظمة العمل الدولية البالغة الأهمية: اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ واتفاقية العمل البحري لسنة ٢٠٠٦. ان عملية المصادقة، التي تسترشد بمنظمة العمل الدولية، قد أنجزتها الحكومة العراقية بشكل رسمي في شهر آذار ٢٠٢٣. ومن المقرر ان تدخل هاتان الاتفاقيتان حيز التنفيذ في آذار ٢٠٢٤ ونحن على استعداد لتقديم الدعم الفني المتواصل للحكومة ولشركائنا الاجتماعيين وهم يقومون بتنفيذ التزاماتهم في إعداد التقارير.

وكان من بين اللحظات المفصلية الأخرى في عام ٢٠٢٣ هو إقرار مجلس النواب العراقي لقانون الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص في شهر أيار. ويمثل هذا القانون إصلاحاً هاماً في منظومة الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص مما يجعله متوافقاً أكثر مع اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢.

وتعمل الإصلاحات على توسيع التغطية القانونية لمنظومة الضمان الاجتماعي إذ باتت تشمل الآن جميع العاملين وبضمنهم العاملين غير النظاميين والذين يعملون على حسابهم الخاص وأفراد الأسرة العاملين المساهمين. ويقدم القانون، على وجه الخصوص، حقوقاً إضافيةً، مثل استحقاقات الأمومة والبطالة، وهي خطوة مهمة نحو تعزيز إطار الحماية الاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا الدعم الفني للحكومة العراقية في صياغة "الاستراتيجية الوطنية العراقية الشاملة لمنع حالات عدم المساواة في عالم العمل للسنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٨ والحد منها". ان هذه الاستراتيجية، وهي جهد تعاوني مع الشركاء الاجتماعيين، من المقرر ان يتم إقرارها في الربع الأول من عام ٢٠٢٤. وتدل هذه الاستراتيجية على تفانينا في معالجة عدم المساواة والتخفيف منها في عالم العمل، بما يتماشى أكثر مع الأهداف الأوسع نطاقاً للبرنامج القُطري للعمل اللائق.

وتؤكد هذه الإنجازات على التزامنا بتشجيع بيئة عمل منصفة وشاملة وتعزيز العدالة الاجتماعية والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في العراق.

مؤخراً، أصدرت الأمم المتحدة في العراق، وبضمنها منظمة العمل الدولية، بياناً صحافياً بشأن عمل الأطفال. ما الجوانب أو المبادرات الرئيسة التي يؤكد عليها ويتناولها بالتفصيل؟

أصدرت الأمم المتحدة في العراق البيان الصحافي، وبضمنها منظمة العمل الدولية، وتناولت فيه مسألة عمل الأطفال البالغة الأهمية بالتزامن مع اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال لعام ٢٠٢٣. وأنصب التركيز على النهوض بواقع العدالة الاجتماعية بوصفها أداةً لمعالجة عمالة الأطفال، تماشياً مع شعار" تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع. إنهاء عمل الأطفال!" وكانت الغاية ان يتم تسليط الضوء على التحديات المستمرة التي يواجهها الأطفال في العراق، وخصوصاً أولئك الذين يضطرون للعمل بسبب الفقر والصعوبات الاقتصادية وتداعيات ما بعد الصراعات. وأكدنا على الحاجة إلى بذل جهود جماعية لحماية الحقوق الأساسية لكل طفل، وفقاً لما خلص إليه المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام ٢٠١٨ الذي أجراه منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والذي كشف عن وجود معدلات مقلقة من عمالة الأطفال في الفئة العمرية ٥-١٤ سنة في العراق.

نحن ملتزمون بالعمل بشكل وثيق مع الحكومة والجهات المعنية لتعزيز السياسات العامة وبناء القدرات ومعالجة الأسباب الجذرية التي تجبر العديد من الأطفال الصغار على العمل. وعلى الرغم من مصادقة العراق على اتفاقيات أساسية لحماية الأطفال، إلا أن التحديات الماثلة تستوجب مواصلة العمل التعاوني.

اسمح لي أن أشير إلى الجهود التي بذلناها مؤخراً، مثل مأسسة منظومة رصد عمالة الأطفال المدعومة من قبل منظمة العمل الدولية وإنشاء أماكن تعلم صديقة للطفل بالتنسيق مع السلطات المحلية. وتهدف هذه المبادرات إلى توفير الحماية والدعم والتعليم غير الرسمي للأطفال، والتي تسعى جميعها في نهاية المطاف الى إنهاء عمالة الأطفال.

ونؤمن بأن جهود معالجة الأسباب الجذرية لعمالة الأطفال، بضمنها تطوير مهارات أُسر الأطفال الذين يمتهنون أعمالاً والتبني الذي جرى مؤخراً لقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص، تعد خطوات حاسمة في خلق أثر إيجابي دائم على الأُسر والأطفال.

ان العدالة الاجتماعية للأطفال وأُسرهم على رأس أولوياتنا وهي مسؤولية جماعية لجميع الشركاء لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

وتشمل شراكة بروسبكتس "افاق" التابعة لمنظمة العمل الدولية في العراق دعم سبل العيش والعمل اللائق للاجئين والنازحين والمجتمعات المحلية المستضيفة. ويتضمن البرنامج مبادرة إدماج مالي لدعم المشاريع التجارية في الحصول على القروض وبناء مهاراتها المالية والتجارية وتطوير برامج التدريب المهني في المهن المرتبطة بالسوق. اقرأ المزيد

هل يمكنك تقديم نظرة ثاقبة على تأثير و إنجازات برامج التعلم القائمة على العمل التي تم الانتهاء منها مؤخراً في دهوك و الموصل؟

بالتأكيد، ان برامج التعلم القائمة على العمل في دهوك والموصل التي نفذتها منظمة العمل الدولية في إطار شراكة بروسبكتس مثلت إنجازاً هاماً بتخرج ٤٠٠ مشارك من النساء والرجال من النازحين والمجتمعات المضيفة. غطت هذه البرامج ١٨ مهنة بمشاركة ٦٠ شركة وأصحاب شركات مع مشاركة طيف واسع من الحكومة والشركاء الاجتماعيين. وكان هدف تلك البرامج تمكين المشاركين من المهارات المرتبطة بالسوق وتيسير انتقالهم إلى العمل اللائق. ان العمل التعاوني مع الهيئات الثلاثية المكونة، بضمنها الهيئات الحكومية ومراكز التعليم المهني وغرف الصناعة والتجارة والشركاء الاجتماعيين أسهم في نجاح هذه المبادرات.

اسمحوا لي ان أُضيف أن منظمة العمل الدولية، جنباً إلى جنب مع شركاءنا، تتوخى توسعة برامج التعلم القائمة على العمل هذه لإثراء عملية صياغة إطار وطني للتعلم القائم على العمل والتعليم المهني في العراق.

هل بالإمكان التحدث بتفصيل عن شراكات منظمة العمل الدولية وتعاونها في إطار البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق؟

تركز منظمة العمل الدولية بشكل كبير على الجهود التعاونية ضمن البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق وبما يتماشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. لقد شكلنا شراكات قيمة مع وكالات أُممية موقرة، بضمنها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولية ومؤسسة التمويل الدولية، إضافةً إلى عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. ويعكس هذا الطيف الواسع نهجنا الشامل صوب تشجيع العمل اللائق في العراق. وعلاوةً على ذلك، يمتد عملنا ليشمل منظمات المجتمع المدني المحلية على مستوى المحافظات بما يعزز روابط متينة داخل المجتمعات المحلية العراقية التي نخدمها.

تعزيز الاستقرار: نهج المنظمة الدولية للهجرة الشامل لكل المجتمع من أجل التنمية في العراق عام ٢٠٢٣

بعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان على الصراع مع "داعش"، بات العراق يسير على الطريق الصحيح نحو التعافي الكامل. وأخذت المنظمة تنتقل أيضاً من مرحلة عمليات الطوارئ الإنسانية إلى مرحلة دعم التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية للعائدين والمجتمعات المستضيفة للنازحين لتعزيز السلام وبناء القدرة على مواجهة الأزمات؛ ومعالجة مخاوف المهجرين المتعلقة بالتنقل؛ ودعم الحكومة العراقية لتعزيز إدارة الهجرة في البلاد.

الجاهزية والاستجابة: لضمان حصول العائدين على سكن مناسب، تمت مساعدة ١,٣٢٠ أسرة عادت إلى مناطقها الأصلية من خلال توفير دعم إعادة التأهيل، وتلقت ٦٨٠ أسرة لا تزال تعيش في حالة نزوح طويل الأمد، أو نزوح ثانوي في المباني غير المكتملة أو الملاجئ المتضررة، الدعم اللازم لإنقاذ الحياة، وإجراء إصلاحات عاجلة. قدمت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً دعماً في مجال "تنسيق المخيمات وإدارتها " لاثنين من المخيمات والعديد من مواقع الاستيطان غير الرسمية للنازحين في جميع أنحاء نينوى وكركوك وبغداد والأنبار يستفيد منها أكثر من ٢٣٠٠٠ فرداً.

التحول والتعافي: في عام ٢٠٢٣، واصلت المنظمة الدولية للهجرة في العراق تقديم مجموعة شاملة من الخدمات لتلبية الاحتياجات المتنوعة لمجتمعات العائدين ذات الأوضاع الهشة من خلال تسهيل الحركة الطوعية؛ وتنفيذ مشاريع سريعة الأثر لتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية في مناطق العودة وإعادة التوطين؛ وتحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال تقديم المساعدة الفردية لسبل العيش ودعم المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

من خلال برنامج الحلول الدائمة التابع للمنظمة الدولية للهجرة، تمكنت أكثر من ٢٠٠٠ أسرة تتكون من حوالي ١٠٠٠٠ فرد من العودة إلى مناطقهم الأصلية أو إعادة توطينهم في مناطق جديدة في عام ٢٠٢٣. وقد وفرت المنظمة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصحة والتعليم من خلال ٦٣ مشروعاً من مشاريع البنية التحتية في ٥١ مجتمعاً محلياً في جميع أنحاء العراق. وحصل ما يقرب من ٤١٠٠ فرد على حزم دعم في مجال سبل العيش، وحصلت أكثر من ٨٠٠ مؤسسة استثمارية صغيرة ومتوسطة الحجم على تمويل من خلال صندوق تنمية المشاريع التابع للمنظمة، مما أدى إلى خلق أكثر من ٤٠٠٠ فرصة عمل جديدة والمساهمة في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة في العراق أيضاً

العائدين وأفراد المجتمعات المحلية المستضيفة على إعادة بناء منازلهم وإعادة تأهيلها في المناطق المتضررة جراء النزوح، حيث تمت مساعدة ١,٣٢٠ أسرة في عام ٢٠٢٣؛ وشارك أكثر من ٣٠٠٠ فرد في برامج قصيرة الأجل للنقد مقابل العمل، للسماح بضخ الأموال بسرعة في الاقتصادات المحلية.

بناء السلام وتحقيق الاستقرار: بالتوازي مع ذلك، عملت المنظمة الدولية للهجرة بالشراكة مع الحكومة العراقية والشركاء لبناء القدرة على مواجهة الأزمات في المجتمعات المحلية للعودة من خلال برامج منع التطرف العنيف؛ وتعزيز أطر العدالة الانتقالية؛ وتوفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي لـ ٢١,٠٥٠ فرداً (١٢,٥٥٨ امرأة و٨,٤٩٢ رجلاً)، وأنشطة بناء السلام ومشاركة العشائر لحل معوقات العودة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ نهج الشرطة المجتمعية التابع للمنظمة الدولية للهجرة في أنحاء المجتمعات المحلية في العراق لتعزيز الثقة والبنية الاجتماعية للتخفيف من حدة الصراع على مختلف المستويات. لقد مثل التزامنا بمنع التطرف العنيف حجر الزاوية في تعزيز السلام والاستقرار والقدرة على مواجهة الأزمات في العراق. وفي عام ٢٠٢٣، دعمت المنظمة الدولية للهجرة تطوير وإطلاق سبع خطط عمل تعمل على إضفاء الطابع المحلي على الاستراتيجية الوطنية العراقية لمنع التطرف العنيف ووضعها في سياقها على مستوى الأقضية، بما في ذلك الفلوجة وحلبجة والحويجة وجنوب الموصل، وغرب الموصل، وتلعفر، والزبير. وسنواصل دعم تنفيذ هذه الخطط من خلال المساعدة الفنية والأنشطة المشتركة مع اللجان الفرعية التي تقودها الحكومة.

ومن خلال معالجة المظالم التي وقعت في الماضي وتعزيز المساءلة، دعمت المنظمة الدولية للهجرة، ولا تزال تدعم عملية تضميد جراح الأيزيديين والأقليات الأخرى التي عانت من الإبادة الجماعية على يد داعش. دعمت المنظمة ١,٥١٣ ضحية من الإبادة الجماعية لتقديم طلبات للحصول على تعويضات من خلال المديرية العامة لشؤون الناجيات التابعة للحكومة العراقية وعززت قدرة شبكات الناجين. وقد تم استكمال ذلك عن طريق الدعم القانوني للحصول على الوثائق المدنية ودعم الإسكان والأراضي والممتلكات، بما يتماشى مع الحلول الدائمة. في تشرين الاول ٢٠٢٣، تم افتتاح النصب التذكاري للإبادة الجماعية الإيزيدية، والذي تم تصميمه بالتشاور مع الطائفة الإيزيدية وشيدته المنظمة الدولية للهجرة بدعم من مبادرة نادية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رسمياً في صولاغ، سنجار. يخلّد النصب التذكاري ذكرى الآلاف من ضحايا الإبادة الجماعية ويوفر مكاناً لأفراد الطائفة للالتقاء معاً والحداد بشكل جماعي وتذكر أحبائهم - وهي خطوة مهمة في عملية البرء وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

الهجرة والصحة: باعتبارها شريكاً موثوقاً لوزارة الصحة في الحكومة العراقية، ساهمت المنظمة الدولية للهجرة في تحقيق إنجازات رئيسية في استراتيجية البلاد الرامية لتطوير نظام صحي معزز. قدمت المنظمة الخبرة الفنية ونظمت ورش عمل لبناء القدرات، وجمعت بين مختلف الجهات المعنية المحلية بما في ذلك القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لوضع خطط ومبادئ توجيهية على المستوى الوطني وعلى مستوى الأقضية، بما في ذلك الخطة السنوية الأولى لتغير المناخ والصحة والهجرة، وهي أول خطة تغير مناخ وهجرة قائمة على معلومات لخطة الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية في محافظة ذي قار، والمبادئ التوجيهية الوطنية للتثقيف الصحي وتعزيزه.

إدارة إعادة التوطين والحركة: في عام ٢٠٢٣، قدمت المنظمة الدولية للهجرة رحلات جوية ومساعدة في عملية المغادرة لـ ٣,٤٩٧ مستفيدًا من عملية إعادة التوطين، سافروا إلى ١١ دولة، حيث ذهب أكبر عدد من اللاجئين إلى أستراليا وكندا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. تشمل مساعدة المغادرة التي تقدمها المنظمة الدولية للهجرة النقل البري بناء على مواعيد لمقابلة طبيب، وتصاريح الخروج والذهاب إلى المطار بالإضافة إلى إدارة الوثائق وتخزينها. بالإضافة إلى ذلك، قدمت "إدارة أعادة التوطين والحركة" في العراق المساعدة في الوصول إلى الوجهة المقصودة لـ ٤٥٠ شخصاً عائدين إلى العراق من خلال برنامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج.

إدارة الهجرة: ساهمت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً في تعزيز قدرة العراق على الإدارة الفعالة للهجرة من خلال تعزيز أنظمة تسجيل الهوية ومبادرات مراقبة إدارة الحدود، مع الحفاظ على كرامة جميع المهاجرين وحقوقهم. قدمت المنظمة دورات تدريبية وأنشأت ثلاثة مراكز تدريب جديدة؛ ووفرت الدعم الفني واللوجستي للحكومة العراقية لتقليل الوقت المستغرق في إعداد وطباعة أوراق الهوية الموحدة من ٣-٥ أشهر إلى ثلاثة أيام. بالإضافة إلى ذلك، قامت المنظمة بتطبيق التقنية الرقمية في سير العمل عند منفذ طريبيل الحدودي؛ ودعمت تطوير

عملية التقييم الوطني لبيانات الهجرة وخطة عمل بيانات الهجرة؛ وأنشأت آلية الإحالة الوطنية المسؤولة عن إعادة إدماج العائدين في العراق.

الحماية: إدراكاً منها للكرامة والحقوق المتأصلة لكل فرد، تعطي المنظمة الدولية للهجرة الأولوية لبرامج الحماية فضلاً عن تقديم مساعدة مخصصة للناجين من العنف وسوء المعاملة، وتدعم العودة الآمنة وإعادة الإدماج لجميع العائدين. في عام ٢٠٢٣، وفرت المنظمة خدمات الحماية لـ ١١,٧٢٩ فرداً (يتكونون من ٢,٤٤٢ رجلاً و٨,٥٥٨ امرأة و٥١٠ فتاة و٢١٩ صبي؛ منهم ٤٩٤ شخصًا من ذوي الإعاقة) في العراق؛ بما في ذلك ٥,٥٧٣ نازحاً و٤,٨٨٦ عائداً؛ و١,٠٦٢ من أفراد المجتمع المحلي المستضيف للنازحين.

استهدفت خدمات الحماية الناجين والأشخاص المعرضين لخطر متزايد من انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك من خلال خدمات مخصصة لإدارة الحالات، بما في ذلك ١,١٤٨ فرداً (٩٢٩ امرأة و١٩٥ رجلاً و١٨ فتاة و٦ فتيان و١٢٨ شخصاً من ذوي الإعاقة) الذين تعرضوا للانتهاكات أو المعرضين لخطر الانتهاكات والإساءة، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات في المخيمات والمواقع غير الرسمية ومناطق العودة. ومن بين الأنشطة الأخرى ضمن نطاق الحماية هناك خدمات المعلومات مثل الدورات والحملات التوعوية، وحالات التحويل للحصول على الخدمات الخاصة، والتوعية المجتمعية، والأنشطة الترفيهية، وعمليات توزيع المساعدة العينية والنقدية الطارئة.

تغير المناخ والنزوح: يشكل تغير المناخ تهديداً حقيقياً للعراق. وفي السنوات الأخيرة، فشلت مستويات تدفق المياه المنخفضة من نهري دجلة والفرات في صد موجة المد المائي من مياه البحر المالحة التي تتجه نحو الشمال. تدمر هذه المياه المالحة الزاحفة في طريقها عدداً لا يحصى من بساتين النخيل والمحاصيل الزراعية الأخرى، والتي ظلت مخضرة منذ آلاف السنين. وفي محافظة ذي قار، أخذت الأهوار في الجفاف بسبب انخفاض منسوب المياه نسبة لقلة هطول الأمطار؛ وبناء السدود في تركيا وإيران المجاورتين على الأنهار أو روافد الأنهار؛ وغياب الإدارة المستدامة للموارد المائية محلياً. ونتيجة لذلك، فإن معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر استجابة للتدهور البيئي والمخاطر الطبيعية آخذة في الارتفاع بدرجة تنذر بالخطر حيث باتت الأسر تبحث عن العمل في المناطق الحضرية أو تضطر إلى إرسال أبنائها للعمل في المدن للتغلب على مشكلة خسارة مصدر الدخل. سجلت منظومة تتبع حالات الطوارئ المناخية في العراق التابعة للمنظمة الدولية للهجرة نزوح أكثر من ١٣٥,٤٩٨ شخصاً بين عامي ٢٠١٦ وكانون الأول ٢٠٢٣ بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ في مناطقهم الأصلية.

إن الإنجازات التي تحققت في عام ٢٠٢٣ تعد بمثابة شهادة على التزامنا الثابت بإعادة الإعمار والتنمية في العراق بعد انتهاء مرحلة الصراع، وسنواصل دعم شعب العراق وحكومته. ومع ظهور تحديات جديدة في البلاد، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به حيث: لا يزال أكثر من ١,١ مليون شخص يعيشون كنازحين في جميع أنحاء العراق، ويتمركزون بشكل أساسي في مخيمات النازحين في إقليم كردستان والمستوطنات غير الرسمية في كركوك وبغداد والأنبار. وستواصل المنظمة في السنوات المقبلة دعم شعب وحكومة العراق بينما يمضي البلد في طريقه نحو الاستقرار والازدهار وتحقيق مستقبلٍ أكثر إشراقاً لجميع شعب العراق.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

إنجازات هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠٢٣ في العراق

المشاركة السياسية للمرأة

في عام ٢٠٢٣، ركزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تمكين النساء الطامحات والمرشحات المحتملات اللاتي يتطلعن إلى الترشح للانتخابات المقبلة. وجاء ذلك بعد جهود التنسيق مع الجهات المعنية الاستراتيجية الرئيسية، بما في ذلك المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، واللجنة البرلمانية للمرأة، من بين جهات أخرى، بهدف وضع خطة لدعم مشاركة المرأة في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة.

نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عددا من الدورات التدريبية المترابطة وجلسات بناء القدرات للمرشحات والطامحات اللاتي يتطلعن إلى الترشح لمجلس المحافظة. وبشكل عام، شارك في هذه الدورات التدريبية وبرامج بناء القدرات أكثر من ٨٤ من الطامحات والمرشحات اللاتي يتطلعن إلى الترشح للمستقبل

نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عدداً من الدورات التدريبية المترابطة وجلسات بناء القدرات للمرشحات والطامحات اللاتي يتطلعن إلى الترشح لمجلس المحافظة. وبشكل عام، شارك في هذه الدورات التدريبية وبرامج بناء القدرات أكثر من ٨٤ من الطامحات والمرشحات اللاتي يتطلعن إلى الترشح للمستقبل.

وكان الهدف الأساسي هو تزويد المرشحات والطامحات بالمعرفة والمهارات اللازمة لإدارة وتدريب وإجراء انتخابات مجالس المحافظات والحملات الانتخابية الناجحة. وركزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أهمية زيادة حضور المرأة في مجالس المحافظات وتشجيع النساء على القيام بدور نشط في مناطقهن ومحافظاتهن من خلال الدعوة إلى القضايا الحاسمة ذات الصلة، وتزويدهن بالمهارات والأدوات المطلوبة للتنقل في مشهد سياسي معقد. بالإضافة إلى ذلك، سعت ورشة العمل أيضاً إلى تعزيز استراتيجيات الحملات الانتخابية، وتوضيح القواعد واللوائح الجديدة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وشرح العملية الانتخابية ونظام الكوتا.

ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل كبير في المضي قدما في تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للمرأة على جميع المستويات من خلال العمل مع مختلف المؤسسات الحكومية بما في ذلك الوزارات ومنظمات المجتمع المدني

المرأة والسلام والأمن وخطة العمل الوطنية الثانية للعراق

وقد ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل كبير في المضي قدماً في تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للمرأة على جميع المستويات من خلال العمل مع مختلف المؤسسات الحكومية بما في ذلك الوزارات ومنظمات المجتمع المدني. وتم إنشاء آليات تنسيق رسمية على المستوى الاتحادي ومستوى كردستان لتعزيز تبادل المعرفة بشكل فعال وتبادل الخبرات في تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للعراق في كلا المنطقتين. واكتسب النظراء الحكوميون والجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع المدني الملكية والمساءلة والتزاماً معززاً تجاه قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥. ونتيجة لذلك، تم وضع إطار شامل للرصد والتقييم من خلال مشاورات مختلفة، ثم تمت أتمته ذلك لتسهيل المراقبة الفعالة لتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية. وتم إنشاء استراتيجية اتصالات لخطة العمل الوطنية الثانية بمؤشرات وأهداف واضحة وتم إطلاقها بالشراكة مع المجتمع المدني والحكومة والجهات الفاعلة الإعلامية. وتم إقرار ٦ خطط قطاعية على المستوى الوزاري وخطتين قطاعيتين على مستوى المحافظات ويجري تنفيذها بدعم من المجتمع المدني. وتحتوي الخطط القطاعية على مؤشرات وميزانيات واضحة وكانت أداة أساسية في ضمان التزام النظراء الحكوميين تجاه النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥.

وعلى مستوى كردستان، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني وساهمت في وضع الصيغة النهائية وإقرار خطة العمل الإقليمية لكردستان التي عززت تنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية الثانية لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥. ويمثل هذا خطوة كبيرة، مما يدل على تفاني كل من الحكومة والمجتمع المدني في التزامهما تجاه المرأة والسلام والأمن. وقد أقيمت فعالية لإطلاق هذه الخطة برئاسة وزير الداخلية وحضور الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة والتنمية وممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وممثلي المجتمع المدني وأعضاء من المجتمع الدولي.

التمكين الاقتصادي للمرأة

أعطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأولوية لتمكين النساء والفتيات في جميع تدخلاتها خلال عام ٢٠٢٣، حيث عملت على تعزيز قدرة النساء المستضعفات على الصمود من خلال توفير المساحات المخصصة للنساء والفرص القائمة على تمكين النساء والفتيات. وتم تزويد النساء المشاركات بمهارات ابتكارية خضراء قابلة للتسويق ومبنية على الطلب، وزيادة الوعي والمعرفة بالممارسات الذكية مناخيا. وشاركت النساء المستهدفات في جلسات تطوير الأعمال ومهارات ريادة الأعمال لتعزيز قدرتهن على إنشاء مشاريع خضراء صغيرة ومتوسطة الحجم.

وبالمثل، ولتعزيز صفاتها القيادية، لعبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً دوراً محورياً في المشاركة المجتمعية للمرأة من خلال إنشاء وتعزيز اللجان التي يقودها المجتمع والتي تركز على النوع الاجتماعي، والعمل المناخي، والحد من مخاطر الكوارث مما يساهم في تحقيق المساواة الإيجابية بين الجنسين والمواقف والممارسات المقاومة للمناخ. وفي الوقت نفسه، من المفترض أن تستفيد النساء المشاركات من مبادرات بناء القدرات مثل البحث عن الاعتماد، والتطوير الفني، والتواصل، والتسويق عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، شاركت النساء في فرص المهارات الخضراء (مثل الحناء، والسياحة البيئية، والبستنة الحضرية، ومدخلات لإبراز التكنولوجيا الزراعية). كما شارك الرجال والفتيان في قضايا المساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث لتسهيل التغيير الذي يمكن لمتبنيّ تمكين النساء والفتيات اقتصادياً عرضه وتقديمه بشكل أفضل.

بالإضافة إلى ذلك، أدت شراكات هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع منظمات المجتمع المدني في خانقين وبغداد إلى تطوير برامج شاملة تهدف إلى تمكين المرأة من خلال التدريب على تطوير الأعمال وفرص ريادة الأعمال. ولا يضمن هذا النهج مشاركة المرأة فحسب، بل ويضمن أيضاً دفع عجلة النمو. وكان هذا التوجه فعالاً للغاية خاصة بالنسبة للنساء النازحات لأنهن بحاجة إلى تحقيق الاستقلال وتعزيز قدرتهن على الصمود.

العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة الإنسانية

لم تحقق تدخلات هيئة الأمم المتحدة للمرأة فوائد فحسب، بل أرست أيضاً الأساس للتغيير المستدام على المدى الطويل. لقد لعبوا دوراً في كسر الحواجز التي تعزز الاستقلال وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وتقديم المساعدة الحيوية أثناء الأزمات الإنسانية. ونتيجة للشراكة مع ١٤ منظمة في عام ٢٠٢٣ واستكمال المشاريع بنجاح مع ٩ شركاء في بداية العام، امتد تأثيرها إلى ١٥ محافظة في جميع أنحاء العراق.

وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المساعدة الإنسانية لأكثر من ٢٠٠ امرأة وفتاة، بما في ذلك الأرامل والمطلقات، والتي تم تأمينها من خلال مساحات آمنة تديرها المنظمات غير الحكومية المحلية. وكانت المساحات الآمنة أساسية في توفير الدعم النفسي والاجتماعي والإحالات الصحية، والخدمات القانونية، وفرص العمل مقابل المال.

ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إنشاء منتدى الوساطة المجتمعية النسائية في المثنى والديوانية من خلال صندوق المرأة والسلام والعمل الإنساني. وأظهر هذا التوجه الالتزام بتعزيز مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام وصنع القرار. وقد وفرت هذه المنتديات منصات للتعاون بين وحدات تمكين المرأة والمؤسسات الحكومية وقادة المجتمع مما سلط الضوء على الدور الذي تلعبه المرأة في حل النزاعات وقيادة المجتمعات.

ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق بشكل فعال المبادرات الرامية إلى معالجة العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تقديم المشورة النفسية في مناطق مثل الأنبار. وكانت هذه الجهود حاسمة في تقديم الخدمات للنساء وتعزيز فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته. علاوة على ذلك، اظهر برنامج التعلم المستقل استجابات في محافظتي الأنبار وديالى. ومن خلال التركيز على تمكين المرأة اجتماعياً ومعالجة القضايا المتعلقة بالنزوح؛ قدمت هذه المبادرات دعماً لا يقدر بثمن للنساء اللاتي يواجهن ظروفاً صعبة.

الفعاليات والمبادرات المشتركة

احتفالاً باليوم العالمي للمرأة، رعى مكتب رئيس مجلس الوزراء بكل فخر مهرجان "سيدات الأرض" الذي نظمته الدكتورة شهباء العزاوي مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون الشباب والرياضة النسوية، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشاد رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بالمرأة العراقية لقيادتها ودورها البناء في المجتمع وأكد التزام الحكومة بتمكين المرأة. وفي كلمة رئيس الوزراء السوداني خلال مهرجان "سيدات الأرض" الذي أقيم في بغداد لإحياء اليوم العالمي للمرأة ، أكد أن "رؤية الحكومة وفهمها لدور المرأة في المجتمع حاضر في البرنامج الحكومي، انطلاقا من مبدأ المساواة والاعتراف بأن بناء المجتمع يبدأ بهم وينتهي بهم".

كما أطلق منتدى الصحفيات العراقيات مهرجاناً دولياً بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتكريم ١٥ صحفية استثنائية من مختلف البلدان بجائزة أطوار بهجت ٢٠٢٣. وأطوار بهجت صحفية عراقية تعتبر أيقونة للصحفيين العرب في جميع أنحاء العالم ومثلت أصوات النساء القوية وشجاعة المرأة العراقية وصمودها.

وشارك في هذا الحدث العديد من الصحفيين من جميع أنحاء العالم العربي من العراق والأردن ولبنان واليمن وسوريا وموريتانيا ومصر بالإضافة إلى مشاهير من بينهم إلهام شاهين.

الأمم المتحـدة – العـراق

United Nations Iraq